

المكتبة التاريخية
ياشرف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

٥

الثورة المصرية
وأصول السياسة البريطانية في السودان
للككتور جيلان بحى



الناشر: مكتبة النهضة المصرية

المكتبة الناريخية
بإشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

٥

الثورة المحمدية
وأصول السياسة البريطانية في السودان
للدكتور جيلان كهي

مدرس التاريخ الحديث بمعهد الدراسات الإفريقية
بجامعة القاهرة

مكتبة الفتوة والطبع
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي بإسكندرية

١٩٥٩

الطبعة الأولى

١٩٥٩

القاهرة

مطبعة المجمع العلمي ببيت النسيم

فهرس الكتاب

صفحة

تقديم الكتاب بقلم الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ... ز

مقدمة المؤلف ... م

تمهيد ... ١

الفصل الأول : قيام الثورة المهدية ... ٢٠

الإمام محمد أحمد (المهدي) والثورة ... ٢٠

الثورة في عام ١٨٨٢ ... ٢٩

حصار المهديين الأبيض وعلاقاتهم مع عراقي ... ٣٤

الفصل الثاني : الثورة المهدية بعد الثورة العراقية ... ٤٣

إرسال الإمدادات للسودان في آخر سنة ١٨٨٢ ... ٤٣

آخو عمليات عبد القادر حلمي ... ٤٧

سقوط الأبيض ... ٤٩

بعثة الكولونيل ستيفارت في السودان ... ٥١

« نصائح » وزارة الخارجية البريطانية لمصر ... ٥٧

الفصل الثالث : بعثة أحمد حمدي إلى السودان ... ٦١

الحديوي وبعثة أحمد حمدي ... ٦١

تقرير أحمد حمدي عن الرحلة إلى الخرطوم ... ٦٨

وصف حمدي لهيكس وحملته ... ٧١

تقارير أحمد حمدي عن الخرطوم ... ٧٦

الفصل الرابع : إنجلترا وحملة هيكس ٨٤

٨٤	تخلي الحكومة البريطانية عن مسؤولياتها
٩٠	تجهيزات الحملة
٩٤	مسير حملة هيكس
٩٨	نتائج القضاء على حملة هيكس
١٠٤	حملة بيكر باشا في سواكن

الفصل الخامس : النصيحة البريطانية الإجبارية ... ١٠٨

١٠٨	شريف باشا وطلب العون من تركيا
١١٤	الضغط الإنجليزي على مصر
١١٩	استقالة شريف باشا

الفصل السادس : تنفيذ سياسة الإخلاء ١٢٦

١٢٦	اختيار غردون
١٣٢	غردون في مصر
١٣٨	رحلة غردون إلى الخرطوم

الفصل السابع : غردون في الخرطوم ١٤٥

١٤٥	حملة جراهام الأولى في سواكن
١٤٧	تدخل الحكومة العثمانية
١٤٩	القتال في السودان الشرق
١٥١	غردون وطلب الزبير
١٥٦	طلب الإمدادات
١٥٩	حصار الخرطوم
١٦٠	سقوط بربر

صفحة

الفصل الثامن : حملة الإنقاذ ١٦٤

مناورات الأحزاب البريطانية ١٦٤

موقف السلطات العسكرية ١٦٨

حملة الجنرال ولسلى ١٧٢

الفصل التاسع : سقوط الخرطوم ١٧٧

ثبات الحامية المحصورة ١٧٧

سقوط المدينة ١٨١

رد الفصل فى بريطانيا ١٨٧

الفصل العاشر : محاولة الاحتفاظ بدنقلة ١٩٠

مهمة الأمير حسن ١٩٠

اقتراح الزبير باشا ١٩٤

تأمين سواكن ١٩٦

الجنرال جراهام فى سواكن ٢٠١

الفصل الحادى عشر : الإخلاء التام ٢٠٦

انسحاب حملة جراهام ٢٠٦

إخلاء دنقلة ٢١٢

فقد كسلا ٢١٧

الخرائط :-

خريطة السودان ٢٢٣

خريطة حملة هيكنس ٢٢٥

خريطة منطقة سواكن ٢٢٧

ثبت الوثائق والمراجع ٢٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الكتاب

بقلم الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

يمتاز القرن التاسع عشر بأنه عصر بناء الوحدات القومية الكبرى ، وقد شهد منها أمثلة كثيرة في أوروبا ، وكذلك شهد منها في أفريقية مثلاً رائعاً : هو بناء الوحدة النيلية الكبرى ، أو دولة وادي النيل ، من مصر والسودان وما يكملهما من سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي ، ولم تقم هذه الوحدة على القهر والسيطرة ، كما قامت بعض الوحدات الأوروبية ، ولم تهدف إلى الاستغلال والتحكم ، وإنما قامت على التعاطف وعلى تحقيق الخير لشعوبها المنتظمة فيها جميعاً . وعن طريقها دخلت الحضارة الحديثة أقاليم لم تبلغها من قبل : فأنشئت المدارس والمساجد والمصانع والفنائر ونظمت الدواوين وشقت الطرق وانتعشت الزراعة والتجارة وارتقت أساليب الحياة وانبسط الأمن والسلام .

(ح)

ولكن منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدأت موجة الاستثمار الأوربي تطنى على القارة الإفريقية ، واتخذت هذه الموجة أحد أهدافها الرئيسية دولة وادى النيل ، مستغلة الارتباك الذى نزل بالحكومة المصرية فهدت من قواها وأضعف — بل شل — قدرتها على الحركة والعمل ، وفتح الباب واسعاً للتدخل الأجنبي فى شتى صورته . وأخفقت الثورة المصرية (١٨٨١ — ١٨٨٢) فى وقف الانهيار ، فكانت كارثة الاحتلال البريطانى لمصر .

وأخذت أنجلترا على عاتقها منذ وضعت قدمها فى مصر تصفية دولة وادى النيل مستغلة رد الفعل الذى أحدثته فى السودان اضطراب الأحوال فى مصر ثم سقوطها فى براثن الاحتلال البريطانى . والحق أن الحركة التى قامت فى السودان ودعيت باسم « الثورة المهدية » لم تكن ثورة على مصر والحكم المصرى بقدر ما كانت ثورة على التدخل الأجنبي فى وادى النيل مصره وسودانه ، يتضح هذا من التعاطف الذى كان قائماً بين الوطنيين فى كلا البلدين : ففى مصر كان الشيخ محمد عبده وأستاذه جمال الدين الأفغانى يذهبان إلى أن اشتداد حركة محمد أحمد « المهدي » إنما يرجع إلى بقاء الإنجليز فى مصر ، فقد « أمالت القلوب إليه نفرتها من السلطة الإنكليزية » ، وكتبوا فى العروة الوثقى يظهران خشيتهما من أن يمتد الاحتلال البريطانى إلى

(ط)

السودان بعد أن أنشب أظفاره في مصر — وهو ما تحقق فعلاً —
لهذا كانا يأملان أن تكون الثورة السودانية مقدمة لإنتقاذ وادي
النيل كله من السيطرة البريطانية ، حتى إيهما — فيما يروى تلميذ
الإمام ومؤرخه السيد رشيد رضا — فكرا في أن يذهبا إلى
السودان خفية ولينظما فيه قوة محمد أحمد توسلا إلى إنتقاذ مصر بها
وتأسيس دولة قوية يعترف بها الإسلام والشرق»^(١) .

هذا في مصر ، أما في السودان فقد كان محمد أحمد المهدي
وخليفته عبد الله التعايشي ينعيان على الخديو توفيق وقوعه بل
قبوله للسيطرة البريطانية ، وقد وضع المهدي في رأس برنامجه
العمل على إنتقاذ مصر من هذه السيطرة ، وحاول التعايشي — كما
نعرف — التقدم لتنفيذ هذه الخطة ولكنه عجز . وقد بلغ من
عطف المهدي على بطل الثورة المصرية أحمد عرابي أنه
— فيما قيل — أنب رجاله الذين قتلوا غردون لأنه كان يريده
حيّاً ليفتدي به أحمد عرابي من أسار الإنجليز .

ولكن انجلترا استطاعت أن تنفذ خطتها ، فأنخذت من
احتلالها لمصر وسيطرتها على الحكومة المصرية أداة لإرغام هذه
الحكومة على قبول « النصيحة » التي تقدمت بها لسحب قواتها

(١) يمكن الرجوع إلى آراء السيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد
عبده في الثورة المهدية وسياسة انجلترا إزاء السودان إلى « تاريخ الأستاذ
الإمام » السيد محمد رشيد رضا ج ١ ص ٢٧٠ - ٢٨٢

(ى)

من السودان . والحق أننا لا نستطيع أن نملك أنفسنا عن الإعجاب بتلك الجهود الرائعة التي بذلتها الحكومة المصرية في ذلك الوقت للتخلص من الضغط البريطاني حتى تبقى القوات المصرية والموظفون المصريون في السودان ، ولكن الحكومة البريطانية سدت على مصر كل الطرق ، ولم تترك لها إلا طريقاً واحدة ، ألزمتها باتباعه ، وهي الجلاء عن السودان ، وتم للسياسة الإنجليزية ما أرادت ، وتم انهيار الإمبراطورية المصرية الإفريقية (سنة ١٨٨٥) .

وفي خلال السنوات العشر التالية تطورت أحوال السودان ، على نحو لم يكن يوده ولا يتوقعه مؤسس الدعوة وخليفته : قد يفخر التعايشي بأنه قضى بالعنف على خصومه ومعارضيه ، ومنهم أهل الإمام وبعض رجال الرعيل الأول ، ولكنه أخفق في محاولته الامتداد نحو مصر في سبيل تنفيذ رسالة « المهدية » ، وأظهر عجزه كل عوامل الضعف الكامنة في مملكته . وأخطر من ذلك أن الأمور كانت تجري من حول السودان على نحو ينذر باقتراب العاصفة : فقد وضعت الدول الاستعمارية الأوربية أقدامها على السواحل الأفريقية ، ثم بدأت تنهياً للتوغل في داخل القارة . مستغلة الفراغ الذي أحدثه انهيار الإمبراطورية المصرية والذي عجزت « المهدية » عن أن تملأه . وكانت كل من هذه الدول الاستعمارية تضع نصب أعينها كجائزتها الكبرى : الوصول إلى

(ك)

وادی النيل ، وبادرت انجلترا إلى العمل ، وبدأت صفحة في التاريخ الدبلوماسی مليئة بالمساومات والاتفاقات بين الدول المتنافسة على الجائزة الكبرى ، وتقدمت القوات الإنجليزية فاحتلت السودان (١٨٩٦ - ١٨٩٩) .

وقد نشرت مؤلفات كثيرة في الثورة المهدية ، ولكن الكتاب الذى يسرنا أن نقدمه اليوم للصدیق الدكتور جلال يحيى لا يتناول هذه الثورة كحركة سودانية ، أى أنه لا يتناولها من الناحية الداخلية ، وإنما هو يصب اهتمامه على ما لابسها من أصول السياسية البريطانية . مؤلف الدكتور جلال يحيى دراسة في التاريخ الدبلوماسی للعلاقات المصرية السودانية الإنجليزية ، فيما بين سنتى ١٨٨٠ و ١٨٨٥ ، وهى الفترة الحاسمة التى وضع فيها الأساس لما سيكون عليه مستقبل مصر والسودان لمدة طويلة من الزمن .

وفي رأينا أن كتاب الدكتور جلال يحيى يتمتع بميزة كبيرة : وهى أن مؤلفه مصرى ، وقد مضى علينا زمن تركنا فيه للأجانب مجال التأليف فى هذه الموضوعات من تاريخنا ، فجاءت أكثر كتاباتهم مشوبة بروح التعصب الوطنى أو الدينى ، بعيدة عما ينبغى أن يتوافر للبحث العلمى من نزاهة حتى جاء كتاب الدكتور جلال يحيى فسد الفراغ فى

(ل)

المكتبة العربية . على أن الدكتور جلال لم تدفعه مصريته إلى تشويه أو تلوين الحقائق ، بل إنه عمل على إبراز الحقيقة كاملة ، باحثاً عنها بين ثنايا الوثائق المصرية والأجنبية التي أتيح له الاطلاع عليها ، فأقبل عليها في صبر وأناة ، حتى استوى له منها هذا البحث الأصيل الذي نرحب بصدوره في (المكتبة التاريخية) في وقت نحن في أشد الحاجة إليه ، إذ نشهد طلائع تصفية الاستعمار الأوربي في أفريقية وقيام دول أفريقية مستقلة . ومن الخير لشبابنا والمتصدرين للخدمة العامة أن يدعموا حماسهم الوطنية بشيء من الدراسة العلمية .

وهذا الكتاب يقدم دراسة علمية لجانب من تاريخ الحركة الاستعمارية الأوربية في أفريقية . ونرجو أن تقدم (المكتبة التاريخية) قريباً دراسات أخرى لجوانب أخرى من تاريخ الاستعمار في أفريقية وكفاح شعوبها في سبيل الحرية والاستقلال . وعلى الله قصد السبيل .

أحمد عزت عبد الكريم

١٥ أبريل ١٩٥٩

مقدمة المؤلف

يعتبر موضوع تاريخ السودان الحديث من أصعب الموضوعات. تناولاً ومن أدقها علاجاً، لأسباب متعددة منها قلة المصادر العربية. وعدم ترتيبها، خصوصاً وأن كلا من مصر والسودان قد خضع لفترة احتلال لا نستطيع بعدها أن نضمن سلامة وثائقنا وعدم المساس بها؛ ومنها صعوبة الحياد في موضوع قل أن توجد أسرة في أي من القطرين الشقيقين لم تشارك في أحداثه بأحد أبنائها؛ ومنها اضطرارنا إلى الاعتماد على مراجع أوروبية، ولا يمكننا أن نضمن حياد كاتبها سواء كانوا من الإنجليز أو الفرنسيين نظراً لمصالح إنجلترا الواضحة في السودان من ناحية وعمل فرنسا على مناوئة السياسة الإنجليزية في وادي النيل من ناحية أخرى. ورغمًا عن ذلك فإن وسائل النشر الأوروبية وقوة التوزيع قد سمحت للكتاب الأوروبيين بما لم تسمح به للمؤلف الشرقى. هذا إلى انقسامنا على أنفسنا — حتى وقت قريب — واعتمادنا اعتماداً كبيراً على المصادر والمراجع الإنجليزية ننقل عنها دون تفكير ولا نجرؤ على محاولة تقديمها، ولم نحاول العثور على العوامل الهامة التي رسمت خطوط تاريخ السودان الحديث.

(ن)

ولقد ساعدتني إقامتي في الخارج والبحث في دور المحفوظات الأوروبية والموازنة بين الوثائق الموجودة فيها وتبادل الرأي مع الأساتذة على فهم ودرس هذا الموضوع ثم إخراج به هذا الشكل ومحاولة شرحه بطريقة أقل ابتعاداً عن الواقع من غيرها .

ولا يسعني في تقديمي لهذا الكتاب إلا أن أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - المشرف على المكتبة التاريخية - لمظيم توجيهه ، وللأستاذ الشاطر بصلي عبد الجليل لمراجعة أسماء القرى والنواحي ، وللأستاذ ياسين محمد مراد الذي تكرم برسم خرائط الكتاب .

جهول يحيى

الدق - أبريل ١٩٥٩

تمهيد

ارتبط السودان بمصر بروابط متينة منذ أقدم العصور ،
إذ أن الطبيعة نفسها قد وحدت بينهما بـسريان النيل إلى كل منهما .
وأصبح النيل والبحر الأحمر طريق المواصلات العامة بين سكان
الشمال والجنوب وسهلا التأثير المتبادل . لكل إقليم على الآخر
إلى أن جاء الفتح العربى وقوى هذه الروابط بإدخاله الإسلام
واللغة العربية فيهما .

ولكن أوروبا ظلت لا تعرف الكثير عن السودان حتى
عهد محمد على والى مصر الذى صمم فى عام ١٨٢١ على إقامة سلطة
الدولة بكل ما تحمله من معنى سياسى حديث على تلك الأقاليم
الواقعة إلى جنوب مصر . وسواء أكانت نية محمد على هى تعقب
أمراء المماليك والقضاء عليهم بعد مذبح القلعة أو العثور على معادن
الذهب والزمرد أو استخدام السودانين فى الجيش المصرى
أو العثور على الأخشاب اللازمة لبناء أسطوله فى منطقة سنار ،
وسواء أكان السودان أرض خلاء كما يدعى البعض أو لم يكن
فالحقيقة هى أن حدود الدولة التى أنشأها محمد على قد اشتملت على
السودان ، وأصبح مصير كل من الإقليمين مرتبطاً بمصير الآخر

بشكل دولي . وكان من الممكن للسودان أن ينصهر مع مصر في نفس البوتقة ويستفيد من الإصلاحات التي شهدتها مصر في تلك الفترة ويشارك في بناء الشرق الأدنى الحديث . ولقد كان السودان بعيداً عن أوروبا ، ولم يكن يمثل تهديداً أو إغراء مباشراً لهذه الدول في تلك الفترة . وهذا هو السبب لعدم إدماجه في قائمة الأقاليم التي قررت الدول الأوروبية الكبرى في سنة ١٨٤٠ إجلاء الحكم المصري عنها كالجزيرة العربية وسورية وكريت . وهكذا نجد أن السودان بقي جزءاً من ولايات مصر كما حددتها فرمانات العثمانية لمحمد علي وخلفائه .

ولقد حظى السودان باهتمام ولاية مصر ، فنجد أن محمد علي يزوره في عام ١٨٣٩ رغم أنه كان له من العمر في ذلك الوقت سبعون سنة . كانت حروب فتح السودان قد انتهت منذ سنة ١٨٢٦ وبدأت المجهودات تبذل لإخراج السودان من حياة العصور الوسطى التي كان يعيش فيها . وفي عام ١٨٥٧ زار محمد سعيد السودان وأصدر أوامره بتخفيف الضرائب واتخاذ الإجراءات التي تساعد على رفاهية الأهالي .

كان من الطبيعي أن يكون مجال مصر هو إفريقية . وقد ازداد وضوح هذه الفكرة إلى أن أصبحت سياسة محددة بعد تدخل الدول الأوروبية ضد مصر وإجبارها إياها على إخلاء الأقاليم التي كانت قد احتلتها في الشرق الأدنى . فوجدت مصر مخرجها

الطبيعى فى الاتحاد مع الشعوب الإسلامية الإفريقية ، وكان أقربها إليها هو شعب السودان . عمل إسماعيل على تنفيذ هذه السياسية فى مشروعه الذى رعى به إلى توحيد حوض النيل واستند فى ذلك إلى نظرية الحدود الطبيعية للدولة والتى كان من ضروريات تطبيقها إدخال منابع النيل وسواحل البحر الأحمر وخليج عدن داخل نطاق واحد وتوحيدها جميعاً مع مصر فى شكل كتلة متميزة فى شمال شرق إفريقيا . وقد سار إسماعيل فى تنفيذ هذا المشروع فى نفس الوقت الذى حاول فيه الحصول على استقلاله من الدولة العثمانية ونجح إلى درجة كبيرة فيما هدف إليه .

حصل إسماعيل من السلطان على حكم محافظتى سواكن ومصوع ووحيد إدارة كل الساحل الإفريقى من السويس حتى رأس جاردافوى تحت سلطة حاكم واحد ، ثم حصل على بربرة وحول إدارة زيلع لمصر ، وأنشأ محافظة فى تاجوره ومد نفوذ مصر إلى الداخل على همدان التى فتحها فى عام ١٨٧٥ . أما فى الغرب وهى أقاليم بحر الغزال وشكا ودارفور فإن مصر قد استفادت من الحرب التى قامت بين الزير رحمت فى بحر الغزال والسلطان إبراهيم فى دارفور ، واستعدت لغزو دارفور عن طريق الخرطوم وكردفان تازكة مهمة فتح البلاد للزير ليقوم بها من الجنوب لحساب مصر . وعين الخديوى الزير رحمت حاكماً على الأقاليم التى فتحها وهى بحر الغزال وشكا والجزء الجنوبى من دارفور

وكلفه بإكمال فتح دارفور في تعاون تام مع إسماعيل أيوب حاكم
عام السودان . وقد نجحت هذه السياسة وأصبحت دارفور
جزءاً من الأراضي السودانية .

وأما في منطقة هضبة البحيرات الاستوائية فإن إسماعيل قد
أظهر قصر نظره إذ أنه قد أسند مهمة تنفيذ هذا الجزء من
مشروعه إلى أحد الإنجليز واستمع إلى نصيحة ولي عهد إنجلترا
عند زيارته لمصر عام ١٨٦٩ وعين المستكشف الإنجليزي السير
سامويل بيكر قائداً عاماً للحملة المصرية وعهد إليه بإخضاع كل
المناطق الواقعة إلى الجنوب من غندوكرو لسلطة مصر وبالقضاء
على تجارة الرقيق وبإدخال نظام التجارة المشروعة وافتتح
البحيرات الاستوائية للملاحة وبإقامة عدد من المحطات العسكرية
والمخازن التجارية في وسط إفريقية على أن يتخذ من غندوكرو
قاعدة لعملياته .

لم تكن خدمة السير سامويل بيكر لمصر خالصة أو مغلصة
إذ أنه قد فسر مهمته في هضبة البحيرات على أنها تهدف إلى القضاء
على تجارة الرقيق قبل أي شيء آخر ، وعلاوة على ذلك فإن هذا
المستكشف بل هذا المغامر كان يؤمن بأن خير وسيلة تعاونه
على بلوغ هدفه هي استخدام العنف . ولكن تجارة الرقيق كانت
مشكلة اجتماعية لها جذور عميقة في المجتمع الشرقي بشكل عام

والسوداني بشكل خاص . ولم يكن من المقبول تغييرها بمجرد إصدار أمر أو بلاغ عسكري أو حتى القضاء عليها في فترة قصيرة دون أن تترتب على ذلك مشاكل أخرى اجتماعية واقتصادية . ولكن السير صامويل بيكر أراد أن يدفع التطور دفعا ويدخل المدينة الأوروبية في قلب إفريقية دون أن يسمح لها بالسير في المراحل الانتقالية الطبيعية . ويمطينا المستكشف الإيطالي رومولو جيسى في كتابه « سبع سنوات في السودان المصري » صورة قائمة لحكم السير صامويل بيكر في أعالي بحر الجبل . وعند ما انتهت مهمته وعاد إلى القاهرة ادعى أمام الخديوى أنه نخور لغزوه ولتهدئته للأقاليم الممتدة حتى خط الاستواء . ولكنه لم يكن قد عمل أى شيء أكثر من إقامة ثلاث محطات عسكرية وخلق عداا الأهالى ضد الحكومة .

لم يكن السير صامويل بيكر يختلف في حقيقة الأمر عن غيره من بناء الإمبراطورية البريطانية مثل رودس ولوجارد ، فقد اعترف بذلك صراحة وأكد أنه كان يعمل على تهوية النفوذ البريطانى في المناطق التى عهدت إليه مصر بإدارتها . وكان نخورا بأن يخلفه غردون في هذا العمل وأن تسمح الظروف للنفوذ البريطانى بأن ينساب في مصر ويتوغل فيها وراءها خصوصا وأن قصر نظر الخديو قد حمله على تعيين مالكولم في سواحل البحر الأحمر علاوة على تعيينه ما كيلوب باشا في البحرية المصرية فأصبح

هناك أربعة من الباشاوات الإنجليز لهم من السلطات في الأراضي المصرية ما لم يصل إليه أى إنجليزى آخر من قبل . وهكذا نرى إن قصر نظر إسماعيل يتمثل فى استخدامه للإنجليز من ناحية وفى إعطائهم سلطات واسعة للقضاء على تجارة الرقيق من ناحية أخرى . ولقد عمل هؤلاء الإنجليز على نشر نفوذ دولتهم فى الأقاليم التى يحكمونها من ناحية وعملوا على زعزعة كيان المجتمع السودانى بوسائلهم الصارمة التى استخدموها للقضاء على تجارة الرقيق من ناحية أخرى .

جاء غوردون إلى مديرية خط الاستواء لا كمال ما بدأه بىكر . فنقل عاصمة المديرية من غندوكرو إلى اللادو فى عام ١٨٧٤ ، وقام شاييه لوبج فى ١٩ يوليو من نفس العام بتوقيع معاهدة مع متيسا ملك أوغندا اعترف فيها بهذا الأخير بدخوله فى حماية مصر . ولقد أنشأ غوردون عدداً من المحطات العسكرية فى منطقة خط الاستواء واقترح على الخديوى إرسال بعض الجنود إلى خليج ممبسة لإقامة محطة بحرية على المحيط الهندى لتعمل كخارج طبيعى لإقليم هضبة البحيرات وتساعد على تكوين تلك الكتلة الموحدة فى شمال شرق إفريقيا . وكانت هذه الفكرة موجودة لدى إسماعيل منذ عام ١٨٧١ ، وكان فتح هرر فى عام ١٨٧٥ مما ساعد على المضى فيها . فقرر الخديو إرسال حملة الجوبا البحرية بقيادة

ما كيلوب باشا إلى ساحل إفريقية الشرقى ، ورسم خطة مشتركة مع غردون تتلخص في سير حملة برية من المحيط الهندى إلى الداخل بقيادة شاييه لونج لكي تقابل غوردون في سيره متجهها صوب الشاطئ . ولكن غوردون أهمل تعليمات الخديو وبقى في إقليم هضبة البحيرات وتدخلت في نفس الوقت وزارة الخارجية البريطانية ضد الحملة المصرية المرسلة إلى شاطئ المحيط الهندى . وكانت إنجلترا تعرف إمكانية تنفيذ هذا المشروع وأصدرت تعليماتها إلى كيرك ، قنصلها العام في زنجبار بأن يعامل غردون عند وصوله إلى الساحل معاملة أخرى ومختلفة تماماً عن معاملته لما كيلوب ، فكان عليه أن يعامله معاملة الأصدقاء وليس بصفتة قائداً ل حملة معادية . وعلاوة على ذلك فإن غردون قد قرر بعد بضعة أشهر إخلاء أوغندا بدعوى أن الحاميات المصرية كانت في مركز حرج ثم ترك غردون خط الاستواء وعاد لبلاده تاركاً الحرية التامة للإنجليز لكي يعملوا من شرق إفريقية متجهين صوب هضبة البحيرات . وشهدت السنة التالية إنشاء شركة شرق إفريقية الإمبراطورية البريطانية لاستغلال الأراضي الواقعة بين زنجبار وهضبة البحيرات .

استمرت الحكومة المصرية في قصر نظرها واستمعت إلى وصية قيثان القنصل العام الإنجليزى في القاهرة وعينت

الكولونيل غردون في منصب الحاكم العام للسودان في ١٧ من فبراير سنة ١٨٧٧ . وكانت هذه هي أول مرة يشغل فيها أحد الأوروبيين هذا المنصب الهام الأمر الذي ترتب عليه كثير من المشكلات للحكومة المصرية في تلك الأقاليم . فعندما رأى غردون تضارب المصالح المصرية والإنجليزية في إقليم هضبة البحيرات أصدر أمره إلى أمين بك ، الألماني الذي خلفه في إدارة شئون تلك المنطقة بإخلائها وبالابتعاد عن بحيرة فيكتوريا وهدده بنقله إلى سواكن . ولكن رؤوف باشا الذي خلفه في الخرطوم استطاع أن يلغى هذا الأمر ويميد الحدود إلى ما كانت عليه . أما في منطقة سواحل البحر الأحمر فإن عودة غردون للسودان في عام ١٨٧٧ كانت قد سبقت توقيع اتفاقية ٤ أغسطس بين مصر وبريطانيا بفضة أشهر ، وهي المعاهدة التي أظهرت حسن نية الحكومة المصرية في القضاء على تجارة الرقيق والتي اعترفت فيها إنجلترا بسلطة مصر على جميع سواحل البحر الأحمر حتى رأس حافون . كان غردون واثقاً في بداية الأمر من أن تنفيذ هذه الاتفاقية يتعارض تعارضاً تاماً مع مصالح مصر . كانت له شخصياً سلطات مدنية وعسكرية مطلقة ولكنه كان يشعر بعدم سهولة القضاء على تجارة الرقيق في وقت وجيز . ولكن الأميرالية البريطانية عينت الكابتن مالكولم في شهر ديسمبر سنة ١٨٧٧ لمراقبة تنفيذ هذه الاتفاقية وأصدر الخديوي أمراً في أول يناير سنة ١٨٧٨ بتعيينه

مديراً عاماً لإدارة تجارة الرقيق في البحر الأحمر . عمل مالكولم على تثبيت النفوذ البريطاني في شرق إفريقية وإقالة أبو بكر إبراهيم محافظ زيلع من منصبه ولكن غردون عارض في ذلك . وأظهر مالكولم رغبته في الاستقالة من منصبه ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن لترضى عن استقالة مندوبها في البحر الأحمر فأعلنت أسفها لاستقالة ذلك الضابط « النشيط » . وشعر غردون أنه قد أغضب وزارة الخارجية البريطانية خصوصاً عندما ألحت على قنصلها في القاهرة بالضغط على الخديوى وغردون وتحميلهم مسؤولية اتخاذ الإجراءات الفعالة اللازمة للقضاء على تجارة الرقيق . فحاول غردون تحسين علاقته مع حكومة بلاده ومنذ ذلك الوقت شنها حرباً عواناً على تجار الرقيق وأقام في البلاد حكماً هو أقرب إلى « حكم الإرهاب » . فهالت وزارة الخارجية البريطانية لهذا الاتجاه الجديد . ورغم أن الكفاح ضد تجارة الرقيق قد أخذ شكلاً إرهابياً تقوض معه المجتمع خصوصاً في الأقاليم الجنوبية للسودان وفي دارفور وكردقان وبحر الغزال فإننا نجد وزارة الخارجية البريطانية تعرب عن رضاها عن أعمال غردون النشطة وسمته في القضاء على تجارة الرقيق .

كان السودانيون مسلمين متمسكين أشد التمسك بدينهم وكانوا بطبيعة الحال لا يعترفون لغير المسلم بأى حق في ولاية أمورهم . فإذا سيكون الأمر عندما يكون هذا الحاكم مسيحياً أجنبياً

يستخدم القوة كوسيلته الوحيدة للتفاهم معهم ؟ وماذا سيكون الأمر عندما يظهر هذا الحاكم احتقاره للمصريين ويصدر الأوامر المتناقضة في كل يوم وهي لا تؤدي إلا إلى إشاعة الفوضى في البلاد ؟ حاول غردون أن يظهر حبه للسودانيين فعين الكثيرين منهم في مناصب هامة دون أى خبرة سالفة ، فعين الياس باشا وهو أحد كبار التجار في منصب مدير كردفان ، ثم عين بعده عبد الرحمن بك ناجي ، وكان بدوره من تجار كردفان ، ولا جدال في أن نشاطهم المالي والتجاري السابق قد أثر عليهم تأثيراً واضحاً عندما وجدوا الإقليم تحت سيطرتهم وسيطرة القرين إليهم . ثم عاد غردون وعزلهم ووضع بعض الموظفين المصريين بدلاً منهم . كان غردون لا يهدف بهذا إلا إجبار الأهالي على كراهية المصريين إذ أن المديرين المعزولين كانوا من أبناء البلاد وكان من السهل عليهم استخدام نفوذهم في عرقلة نشاط المصريين . وهكذا نرى أن غردون كان يعمل ضد مصلحة مصر ويعمل إلى انتشار الفوضى الإدارية مما دفع عدداً كبيراً من أعيان السودان وتجارها إلى أن يلتمسوا من الخديوى تخليصهم من حكم غردون في عام ١٨٧٨ .

ولقد حاول غردون تعيين أحد الأوروبيين بدلاً من رؤوف باشا في هرر ، كما أنه شجع تعيين الأوروبيين لأقاليم السودان الأخرى ، فكان أمين بك الألماني Dr. Schnitzer يتولى زمام الأمر في خط الاستواء والإيطالي رومولو جيسى في بحر الغزال

ومساداليا في دارفور والألماني جييجار في الخرطوم كفتش عام
للتلغرافات والنمساوى رودلف سلاتين يصل إلى منصب حاكم
دارفور وله من العمر ٢٥ عاماً وفرانك لبتون الضابط في البحرية
التجارية الإنجليزية على رأس حكومة بحر الغزال . ولم يخف
غردون نيته في تعيين الأوروبيين في مناصب وكلاء المديريات
بدعوى العمل على منع مرور قوافل العبيد .

ولكن تعيين الأوروبيين في تلك المناصب كان من الأسباب
التي أسخطت الشعب والتي انتهت بالأزمة وبالثورة . فكثيراً
ما كانوا يصدرون الأوامر التي تتضارب مع العرف والتقاليد مما
كان سبباً رئيسياً في إثارة الأهالي .

أما في غرب السودان فإن إدارة غردون قد أدت إلى وقوع
كارثة على تلك الأقاليم . خشي غردون أن يعمل سليمان بن الزبير
على الاستقلال ببخر الغزال أو أن يتحالف مع السلطان هارون
الذى كان لا يزال يقاوم في دارفور . فأصدر أمره إلى إبراهيم بك
فوزى بتأكيد سلطة الحكومة على هذه المنطقة وعين سعيد بك
حسن مديراً على شكا وأصدر أمره إلى سليمان بالرجوع إلى دياره
الأصلية . وعلى أى حال فرغم ما يدل عليه هذا العمل من محاولة
إذلال سليمان فإنه طلب العفو وأظهر ولاءه مما جعل غردون يعينه
مديراً على بحر الغزال وينعم عليه بلقب بك . ورغم أن إبراهيم
فوزى قد أيد وجهة نظر سليمان وأثبت رسمياً أن إدريس أتر الذى

كان قد تولى أمر بحر الغزال قبل سليمان قد تلاعب بحسابات الخزانة ، إلا أن غردون عاد وفصل سليمان من إدارة الإقليم وعين إدريس أتر مديراً عليه نتيجة لتشفع فردريك بروست القنصل الألماني في الخرطوم له . لم يكن هذا مما يساعد على إقامة السكينة في البلاد . وشعر سليمان الزير أنه مضطر لعدم تسليم الإدارة لإدريس خصوصاً وأن والده كان قد نصحه من القاهرة بالقضاء عليه مع مواصلة العلاقات الطيبة والولاء للحكومة والعمل على تنفيذ أوامرها . ففسر غردون ذلك بأنه عصيان وحكم بالإعدام على الزير وعلى ابن الزير بدعوى الخيانة العظمى وسجن أقرباءهم المقيمين في الخرطوم وصادر أملاً بهم ، ثم وقع اختياره على جيسى الإيطالي لقيادة الحملة العسكرية الموجهة ضد سليمان . ولم يكن جيسى يمتاز عن غيره من المغامرين الأوروبيين في إفريقية ولكنه نجح على أى حال في احتلال ديم الزير ثم تمكن من أسر سليمان وإعدامه وقام مساداليا في دارفور بالقبض على أنصار الزير وشنقهم في مكان السوق دون محاكمة .

هذه صور من الحرب العوان التي شنها غردون على أهالى السودان ، وكان من الطبيعى أن تصحبها تجارة قاذبة على تهريب الأسلحة ، ولم تؤد الإجراءات التى اتخذها غردون ضد الجلالة ومعاملته القاسية لهم إلا إلى كراهية الأهالى للإدارة المصرية في السودان التى كان هو على رأسها .

ولقد حاول معظم المؤرخين الأوروبيين الاستناد إلى أن حروب السودان كانت عبئاً ثقيلاً على كاهل مالية مصر، وحاول البعض أن ينسب لها تفكير بعض الإنجليز في نصيح مصر بإخلاء هرر من ناحية ووقف إنشاء الخط الحديدي بين مصر والسودان من ناحية أخرى. ولكن هذه الادعاءات لا تستند إلى أى حقيقة إذ أن السودان كان يعطى الخزانة العامة دخلاً يبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه سنوياً كما أن إدارة بلاد الصومال كانت تعطى فائضاً للخزانة المصرية حتى يوم إخلائها في عام ١٨٨٤ — أما عدا غردون لإنشاء خط السكة الحديدية من وادي حلفا جنوباً وهو ذلك الخط الذى كان يهدف إلى ربط السودان بمصر فهو أمر مرتبط دون شك كل الارتباط بذلك المشروع الآخر الذى كان بعض رجال الأعمال البريطانيين يسمون إلى تنفيذه، وهو ربط الخرطوم بسواكن — تلك القاعدة البحرية على البحر الأحمر التى يمكن للأساطيل البريطانية السيطرة عليها بسهولة إن لزم الأمر.

سحبت الحكومة المصرية غردون من السودان ولكن الوقت كان متأخراً. وقد وجد غردون السودان فى أمن ورفاهية ولكن نشاطه قلب البلاد رأساً على عقب وقلقل أسس النظام الاجتماعى فى السودان.

عينت الحكومة المصرية رؤوف باشا حاكماً عاماً على السودان

فسار على سياسة سلفه في قم الرقيق ولكن السودان كان بعيداً كل البعد عن أن يكون مخلصاً في ولائه ولم يكن ينقصه إلا القليل لكي يهتز ويقوم بثورة عامة . وليس هذا الأمر بمثير للدهشة بعد النشاط الذي قام به الحكام الإنجليز والأوروبيين بعامة في السودان ونشاط غردون بخاصة في تلك المناطق . كان فرض التغيير على السودان بالقوة وتنفيذ ذلك عن طريق حكام من الأوروبيين المسيحيين الذين لا يفهمون روح الشعب سبباً رئيساً في نشوب ثورة السودان التي استندت إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والدينية والتجارية والاقتصادية والجنسية والإدارية لتغيير « الوضع القائم » في السودان . ولقد كان من الطبيعي أن يقوم السودان بثورته وأن تأخذ هذه الثورة خط السير الذي سارت عليه نظراً للعوامل التي أدت إليها والمؤثرات التي أثرت فيها أثناء تطورها .

كانت مصر نفسها تجتاز فترة ثورية هامة في تاريخها وكان شعبها يشعر بالحاجة إلى الإصلاح . كانت المالية للصربية قد بدأت في ارتباكها وظهر ذلك الارتباك بشكل واضح مما أدى إلى فرض الإشراف المالي الإنجليزي الفرنسي على شئون مصر . كانت إنجلترا قد بدأت تهتم اهتماماً فعلياً بمصر منذ تم حفر قناة السويس في سنة ١٨٦٩ ومنذ شرائها لتصيب مصر في أسهم تلك القناة في سنة ١٨٧٥ . وكان من مصلحتها أن تحافظ على خطوط

مواصلاتها مع مستعمراتها في الهند والشرق . أما المصريون فكانوا يعملون على التخلص من تلك الإدارة الأجنبية . كان الشعب المصرى غير راض عن وجود عدد كبير من الموظفين الأجانب في إدارة البلاد ، خصوصاً وأنه لم يكن هناك ما يثبت أن هؤلاء الأجانب كانوا أكثر كفاءة من المصريين أو أكثر أمانة منهم على مصالح بلادهم . ولقد ظهرت هذه الحركة بشكل واضح بين صفوف الجيش الذى كان يعامل أبناء البلاد معاملة مختلفة عن معاملة الأتراك والجرأكسة والأجانب . وكان التمييز في الترقيات وفي المرتبات وحتى في انتظام دفعها واضحاً بين رجال الجيش من بين المصريين ومن الأجانب . كما أن إشراف هؤلاء الأجانب على العمليات الحربية في الجبهة قد أظهر قلة مقدرتهم وقوض هبة الحكومة أمام الضباط والجنود المصريين . وكان ظهور هذه الحركة بين صفوف الجيش أمراً طبيعياً ، إذ أنهم كانوا أبناء البلاد الحقيقيين الذين يستطيعون أن يحصلوا على حقوقهم من الخديوى . ولقد كانت هذه الحركة تعبر عن الحالة النفسية التى سادت مصر في ذلك العصر ، والتى كانت تهدف إلى صيانة استقلال البلاد والقضاء على تدخل الدول الأجنبية .

تأثرت هذه الحركة ، كما نعرف ، بأراء الشيخ جمال الدين الأفغانى ، والشيخ محمد عبده التى كانت تنادى بعدم الجمود وفهم الإسلام فهماً يتمشى مع تطور الحياة الحديثة وضرورتها . ولذلك

فإنها كانت تنادى بتطبيق الروح الديمقراطية التي وجدت في الإسلام قبل أن يدعى الغرب حق اكتشافها . ولهذا فإننا نجد أن ثورة عرابي كانت تنادى بإقامة حكومة دستورية في البلاد وتأليف وزارة مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب من أبناء الشعب أى بمعنى آخر تغيير « الوضع القائم » في البلاد . ولقد حدث ذلك في نفس الوقت الذى بدأ فيه أهل السودان ينادون بتغيير « الوضع القائم » في جنوب الوادى .

حقيقة إن ثورة السودان لم تكن تطالب بما يطالب به العرابيون في مصر من ناحية الشكل ، ولكن هدفها كان لا يختلف كثيراً عن أهداف الثورة العرابية إذ أنها كانت تعمل على طرد الأجانب وعدم الخضوع للحكام « الكفرة » . كان هذا الاختلاف ضرورى ، إذ أن المرحلة الثقافية التي اجتازها السودان حتى ذلك الوقت كانت متخلفة عن المرحلة الثقافية التي اجتازتها مصر . وعلى أى حال فإن المنطق كان يدعو كلا من الحركتين إلى أن تتجاوب مع الأخرى ، وأن يعيشا جنباً إلى جنب ، في يصبح تأثير الحركة السودانية بالحركة المصرية أكثر من ذلك . ولكن التدخل الأوروبى في شئون مصر قلب الأوضاع رأساً على عقب .

كان معنى إنشاء وزارة مسئولة في مصر أمام مجلس نواب

منتخب هو تغيير الوضع القائم ، وإعطاء المصريين حق إدارة شئون بلادهم ومناقشة ميزانيتهم ، وكان هذا يتعارض مع وجود المراقبة الثنائية الإنجليزية الفرنسية على شئون البلاد . كما أن نجاح الثورة العرابية كان يهدد إنجلترا ، إذ أن قيام دولة قوية في تلك المنطقة الاستراتيجية الهامة كان يعنى القضاء على سيطرتها على مواصلاتها الإمبراطورية مع الهند إن اشتد الأمر . وكانت هذه هي العوامل التي دفعت إنجلترا إلى انتهاج سياسة المحافظة على الوضع القائم في مصر ، وما تلا ذلك من تدخل عسكري قضى على الثورة المصرية ، وأعاد الوضع إلى ما كان عليه من قبل .

عاد الخديوى بعد الاحتلال البريطانى للقاهرة في ظل الحراب الإنجليزية ، وعاد الوضع الرجعى إلى التحكم في أبناء البلاد ، وكان معنى هذا هو سيطرة إنجلترا على شئون مصر باسم تدعيم سلطة الخديو . قضى الانجليز على الثورة المصرية وعادت الحال إلى ما كانت عليه قبل الثورة في الظاهر ، ولكن في حقيقة الأمر أصبحت إنجلترا هي المسؤولة عن إدارة مصر من وراء الخديو الذى كان لا يستطيع معارضتها وهي تحميه ضد شعبه .

تألفت وزارة مصرية بعد الاحتلال البريطانى ولكنها لم تكن حرة في المحافظة على مصالح البلاد وكانت من ناحية

أخرى تمثل عودة النظام القديم ، وكان عليها أن تعيد النظام إلى نصابه في مصر وأن تحافظ على الوضع القائم في السودان . لم يكن في استطاعة هذه الوزارة الجديدة إذاً أن تتفاهم مع الثوار السودانيين وكان عليها أن تستخدم القوة في السودان — كما استخدمتها إنجلترا في مصر — لكي تثبت أركان الحكومة « الخديوية » . إن هذه الحكومة هي حكومة « رجعية » بكل معنى الكلمة وإن امتاز بعض أفرادها بسمة وطنية طيبة . وإن كانت إنجلترا قد استفادت من وجود هذه الوزارة في مصر لتسيير الأمور فيها دون معارضة للاحتلال البريطاني فإن تقييد هذه الوزارة بالولاء للعهد القديم من ناحية واستخدامها القوة ضد الثورة السودانية من ناحية أخرى سيمهد الطريق أمام إنجلترا لتنفيذ سياستها المقبلة في وادي النيل بشكل عام وفي السودان بشكل خاص .

احتلت إنجلترا مصر وأكدت سلطتها على الإسكندرية والقاهرة ومنطقة قناة السويس ولكن سيطرتها على الصعيد كانت ضعيفة ولم تكن ظروفها إذ ذاك تسمح لها بإرسال حاميات جديدة لاحتلال وادي النيل كله . ولذلك فإن السياسة البريطانية في القاهرة مضت تدرس الحالة وتحاول الاستفادة منها إلى أقصى درجة ممكنة وبأقل تكاليف ممكنة في الأرواح والأموال .

وهكذا كان فشل الثورة المصرية في مصر نتيجة لانضمام كل

من الخديوى والسلطان إلى الإنجليز هو البداية لتدخل إنجلترا في شئون السودان واستفادتها من الحوادث .

وكان الاحتلال الإنجليزي لمصر أكبر مساعد للثورة السودانية على الانتشار بل محاولة تدخلها في مصر نفسها لتخليصها من الاحتلال . وسيظهر عدااء الثورة السودانية للحكومة الخديوية واضحاً وستحاول إنجلترا الاستفادة من هذا العدااء لتثبيت أقدامها في مصر من ناحية ومحاولة السيطرة على السودان بعد أن تفصله عن مصر من ناحية أخرى .

وسنرى كيف أن نية إنجلترا كانت مبيتة لفصل السودان عن مصر وإخضاعه للسيطرة الإنجليزية .

ويحاول الإنجليز بطبيعة الحال التوصل من هذه المسئولية وإلقائها على عاتق الحكومة المصرية ويدعون أن هدفهم كان « تحرير » السودان من الحكم المصرى . ولكن هذه الادعاءات لا تستطيع الصمود طويلاً خصوصاً وأن هؤلاء الاستعماريين قد رفضوا منح مصر ما ادعوا أنهم يرغبون إعطائه للسودان .

الفصل الأول

قيام الثورة المهدية

الإمام محمد أحمد (المهدي) والثورة :

قامت ثورة السودان نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والدينية والاقتصادية والجنسية والإدارية هزت المجتمع السوداني في ذلك الوقت . ولقد كان من الطبيعي أن تحدث هذه الحركة نتيجة لتقابل مستويين حضاريين مختلفين في السودان في ذلك الوقت : هما مستوى الحضارة المصرية التي كانت قد بدأت تتأثر بالنظم الأوروبية الحديثة ومستوى الحضارة السودانية البسيطة . كان لإدخال نظم إدارية جديدة في السودان وتقرير تشريعات جديدة للتجارة والضرائب وتجارة الرقيق واحتكار بعض الموارد لصالح الحكومة أثرها في هذه الثورة - وكان لدخول عدد من السودانيين في وحدات الجيش المصري واحتكاكهم بالمصريين تأثير آخر ، وكان لاستخدام الأوروبيين في إدارة شئون السودان والوسائل التمسفية التي استخدموها في تنفيذ قراراتهم أكبر الأثر في دفع السودانيين إلى إظهار عدم رضائهم . ولقد تبلورت

كل هذه العوامل وتتأبجها ووجدت زعيمها وفلسفتها في شخصية الإمام محمد أحمد (المهدي) وفي إعلانه المهديّة . وإن دل هذا الأمر على شيء فإنما يدل على بساطة المجتمع السوداني وشدة تمسكه بالدين والتقاليد مما كان لا يتمشى مع القوانين الوضعية التي طبقها الإدارة المصرية هناك خصوصاً وأنّ الحكم الذين طبقوها لم يحاولوا التدرج في تطبيقها وجعلها تسير سيراً طبيعياً مع تطور المجتمع السوداني .

كان محمد أحمد بن عبد الله زعيم الثورة المهديّة من أصل بسيط وأعلن انتسابه للأشراف من سلالة النبي . كان والده يعمل في صناعة السفن . وقد أظهر محمد أحمد منذ صغره ميلاً واضحاً للدراسة والتدين ، وبدأ حياته في الخلوات المحيطة بمدينة الخرطوم وغيرها وقد ظهر تفوقه على أقرانه في خلوة الشيخ محمد الخير في بربر . ثم أخذ يمضي فترة من الليل في التأمل والصلاة وتلاوة الأوراد بعد أن يمضي نهاره في الدراسة . ثم انضم إلى السيد محمد الشريف نورالدايم شيخ الطريقة السمانية ، ولقد سمح له هذا الشيخ بتكوين مریدين له رغم صغر سنه ، وكان ذلك مما ساعده على التمرن في الوعظ والإرشاد . سرعان ما اتخذ محمد أحمد جزيرة أبا مقرأ له يعيش فيها عيشة العابد المتصوف . كانت هذه الجزيرة تبعد عن الخرطوم بحوالي ٢٠٠ كيلومتراً ولكنها كانت تقع على طريق الملاحة الذي تسلكه السفن في النيل الأبيض مما ساعد على انتشار صيت هذا العابد

المتصوف وسرت الإشاعات عن أنه يرى الرؤيا ويسمع الأصوات .
 وكان هذا كافيا في نظر العامة من الأهالي الذين وجدوا فيه
 « المختار » من العناية الإلهية لخلاصهم .

ازداد عدد أنصار محمد أحمد وأخذت السفن التي تسير في النيل
 بين الخرطوم وقاشوده تنقل أخباره إلى القرى المختلفة على ضفاف
 النهر . وقد أعلن محمد أحمد في هذه الفترة قطع صلته بأستاذه الشيخ
 محمد الشريف شيخ الطريقة السمانية بعد أن انتقد طريقته في الاحتفال
 بمختان ابنه مع الموسيقى والرقص والولائم إذ أعلن أن كل هذه
 المظاهر لا تليق برجل متدين .

وهكذا اتخذ محمد أحمد دور المصلح الديني لجماعته .

خرج محمد أحمد إذاً من الطريقة السمانية مع أنصاره ودخل
 بهم في طريقة الشيخ القرشي ود الزين في المسلية على النيل
 الأزرق . وانتشرت سمعة ذلك « الفقيه » في القرى المحيطة بسرعة .
 ولكن إقامته في المسلية كانت قصيرة إذ أن الشيخ القرشي
 قد توفي وعاد محمد أحمد مع أنصاره إلى جزيرة أبا . ولا شك في
 أن هذا الترحال ودخوله في إحدى الطرق الصوفية ثم خروجه منها
 كان أحسن وسيلة للدعاية له ولفكرته وللعمل على تكوين جماعة
 جديدة تأتمر بأمره وتنفذ إرشاداته .

عاد محمد أحمد إلى جزيرة أبا وأخذ يشر هذه المرة بضرورة

الرجوع للإسلام في بساطته الأولى فدعا إلى التمسك بالإيمان بالله وذكر الناس بفناء هذه الدنيا التي ليست إلا دار إنتقال . وأخذ يذكر الناس بضرورة معرفة الله وذكره في أوقات الشدة وأن الله لا يبخل بالسعادة على عباده المؤمنين . كما أنه أمرهم بالابتعاد عن ملذات الدنيا وحضهم على مساعدة بعضهم لبعض . وحينما كان الأهالي يحضرون له الهدايا ، كان محمد أحمد يوزعها على الفقراء الذين ازدادوا تقانياً في حب ذلك الزاهد الذي يرفض ملذات الدنيا^(١) .

رأى محمد أحمد أن توزع المسلمين بين أربعة مذاهب : شافعية ومالكية وحنفية وحنابلة ، ثم تفرقهم بمد ذلك بين « طرق » صوفية مختلفة لم يؤد إلا إلى إضعاف الإسلام ، ووجد أن الطريق إلى الله واضح جلي في كل من القرآن والسنة ، وأن معرفتهما كافية للمؤمن الحق . أعلن محمد أحمد احتقاره للفقهاء من رجال الدين وأحرق كتبهم علانية أمام الناس ، ولكن ذلك لم يمنعه من أن يكتب كتاباً دينياً للصلوات أسماء « الراتب » وأجبر أنصاره على قراءته . ورغم اتهم الفقهاء له بالروق فإن أهالي السودان البسطاء من رجال القبائل الرعاة أو المزارعين نظروا إليه وكأنه يمثل الرجوع إلى الإسلام المبسط الخالي

(1) CHURCHILL, W.S.; The River War. London, 1949. p. 25.

من الشوائب ، ويهدف إلى الرجوع إلى الأصول الأساسية للعقيدة والإيمان .

حرم محمد أحمد على أنصاره استخدام فاحش القول وشرب الخمر وتدخين الطبايق والحشيش ، وكذلك الرقص والاستماع إلى الموسيقى ، وأوصى بتبسيط حفلات الزواج . وهكذا أصبحت المهدية عبارة عن حركة تبسيط للعقيدة وتجريدها من الشوائب التي التصقت بها على مر الأيام . ولكن المهدية كانت أكثر من ذلك خطراً ، إذ أنها كانت تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية في السودان ، الأمر الذي كان يُهدد النظام القائم بالفعل في السودان .

ليس من السهل علينا أن نفصل بين المظاهر الدينية والمظاهر السياسية في أعمال المهدي ، إذ أنه قد اعتبر هذين الميدانين متصلين ومرتبطين أحدهما بالآخر تمام الارتباط كما كان عليه الحال في القرون الإسلامية الأولى . فكان رأس الدولة هو أمير المؤمنين وإمامهم ، وكان على هذا الشعب أن يطيعه ما لم يوصه بمعصية الخالق . ولم يحاول الإمام محمد أحمد أن يقوم بدعاية سياسية مباشرة ضد حكام السودان ورجال الإدارة والنظم القائمة فيه بل إنه أخذ عليهم ابتعادهم عن تعاليم الإسلام ونعتهم بالكفر . ونادى أنصاره بالقضاء على تلك الحالة الدينية المنحلة دون أن يطلب

منهم مهاجمة الحكومة الفاسدة . وكان يهدف إلى هدم الحكومة أولاً ثم إقامة حكومة أخرى دينية في مكانها تعمل على تطبيق الشريعة ويصبح هو رئيسها الديني والزمني .

اتخذ محمد أحمد لنفسه لقب « المهدي » في وقت إقامته في جزيرة أبا^(١) . ولا جدال في أن لقب المهدي ينطبق تمام الانطباق على الإمام محمد أحمد في جهاده للعودة إلى ساطة الإسلام وللقيام بإصلاحات سياسية بين أهالي السودان في تلك الفترة . و « يهدي الله لنوره من يشاء » . ولكن اعتباره على أنه هو المهدي المنتظر كان شيئاً آخر مختلفاً تمام الاختلاف . لست شخصية المهدي بهذه التسمية نقطة شديدة الحساسية في الإسلام . وستكون سبباً في خلق مشا كل كثيرة له في العالم الإسلامي خارج السودان .

عمل المهدي على زيادة أنصاره في خارج جزيرة أبا والمنطقة المحيطة بالمسايية واستمع إلى نصيحة أحد أنصاره ، وهو عبد الله التعايشي ، وزار غرب السودان والمنطقة التي تسكنها قبيلته وهي التعايشة من البقارة . وقد سمحت هذه الزيارة للمهدي بأن يتعرف على مدى سخط الأهالي خصوصاً بعد الحروب التي شنها غردون في هذه المنطقة وعلى مدى التأيد التي يمكن لهؤلاء الأهالي

(1) DUJARRIC Gaston ; L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris. 1901. p. 39.

أن يعطوه له . كان هذا الإقليم بعيداً عن الخرطوم وصعب المسالك وكانت حاميته ضعيفة واستطاع الإمام محمد أحمد أن يقدر إمكان اعتماده على هذه المنطقة وعلى أهلها لكي تكون نواة لدولته الناشئة التي تهدف إلى تغيير الوضع القائم في السودان .

جاءت أنباء المهدي ونشاطه إلى الخرطوم فازداد قلق رؤوف باشا ، الحاكم العام خصوصاً وأنه كان يعرف مدى خطر الحركات التي تستند إلى العامل الديني على أهالي السودان وأكثرهم قوم بسطاء يعتقدون في الخرافات ، أرسل رؤوف باشا حملة عسكرية صغيرة بقيادة أبي السمود وصحبها عدد من العلماء ليقنعوا المهدي بخطأ آرائه وكان على أبو السمود أن يغريه بالحضور إلى الخرطوم . ولكن المهدي قابلهم بترحاب ورفض الذهاب للخرطوم . وبعد ذلك بدأ المهدي يرسل منشوراته للمشايخ ويدعوهم فيها إلى الانضمام إليه وطلب من الأهالي أن يتحدوا ويبدؤا « الجهاد » . كان هذا نداء صريحاً للثورة ويظهر بجملاء أن المهدي قد صمم على أن يشنها حرباً دينية لتغيير الوضع القائم في السودان .

شعر رؤوف باشا بالخطر وصمم على ضرورة إحضار المهدي للخرطوم طوعاً أو كرهاً ولكنه أخطأ في تقدير قوة خصمه إذ أنه أرسل أبا السمود على رأس سريتين (٢٠٠ جندي) في أحد السفن للقبض على المهدي . ولم يكن الجنود يتوقعون مقاومة من

أحد الفقهاء . ولكنهم ما أن نزلوا في الجزيرة حتى وجدوا أربعة أو خمسة آلاف من المهديين مسلحين بالحرا ب والسيوف ومستعدين للدفاع عنه . أطلق الجنود النار في الهواء للإرهاب ولكن الثوار هجموا عليهم واضطروهم إلى الالتجاء للسفينة . ساعد هذا الانتصار على قوات الحكومة بدون شك على أن يزداد ولاء أنصار المهدي له واعتقادهم بأنه مبعوث العناية الإلهية وأنه مؤيد منها في انتصاره على « الحكومة » .

شعر المهدي أن الحكومة لن تسكت على هذه الهزيمة ولذلك فإنه قرر في حكمة وبعد نظر أن ينسحب من جزيرة أبا وأن يذهب إلى جبال النوبا في جنوب كردفان . وقد عمل هذا الانسحاب على زيادة نفوذ المهدي لأنه وقع بعد الانتصار واعتبره المهديون على أنه يشبه هجرة الرسول من مكة إلى المدينة وأعطى المهدي لقب « الأنصار » إلى أعوانه الذين استقبلوه عند وصوله تشبهاً بالرسول وهجرته .

ولقد حاول حاكم الأبيض أن يتعقب المهديين عسكرياً ولكن حموية الإقليم وعداء الأهالي وقلة جنوده اضطرتة إلى العودة إلى الأبيض دون أن يهاجمهم . أما المهدي ، فبدلاً من أن يقيم في منطقة تلال قلى التي كان من السهل نسبياً مهاجمته فيها فإنه سار صوب الجنوب بعيداً عن النيل وعن مناطق تركز قوات الحكومة

حتى وصل إلى منطقة جبل قدير وهي من أوعر المناطق في جبال النوبا^(١).

ولقد أظهرت حكومة الخرطوم ترددا وضعفا في ذلك الوقت فأصدر الحاكم العام أمره بتجميع وحدات عسكرية في قوة على النيل الأبيض ولكن عدد هؤلاء الجنود لم يبلغ إلا ١٤٠٠ بقوا هناك دون عمل ثم استدعوا إلى معسكراتهم الأصلية دون أن يقوموا بأي عمل ضد المهدي. ولقد كان من المحتمل في حالة القيام بالهجوم أن يهزموا المهدي ويفرقوا أنصاره بشكل يقضي على الثورة وهي لا تزال في بدايتها. ولكن موسم الأمطار كان قد سمح للمهدي بأن ينظم قواته دون أن يخشى من أي تهديد من الخرطوم. وبينما كان الحاكم العام يعتقد أن الزمن سيساعد على نشر الفوضى بين صفوف الثوار، انتهز الثوار هذه الفرصة لتنظيم صفوفهم وزيادة دعايتهم وتجميع المجاهدين.

وما أن انتهى موسم الأمطار حتى قامت محاولة جديدة للقضاء على المهدي. ذلك أن راشد بك مدير فاشودة خرج على رأس طابور سريع من ٥٠٠ جندي وتمكن من الوصول إلى جبل قدير ومن الاشتباك مع الثوار. ولكن هزيمته كانت ساحقة. ومرة أخرى نجد أن أبناء هذا الانتصار الجديد قد انتشرت وكأنها تحمل

(1) THEOBALD, A.B.; The Mahdiya. London. 1931.P.36.

المعجزة وتدل على تأييد من الله . وجاء كثير من الأهالي ينضمون
للزعيم الجديد المنتصر .

الثورة في عام ١٨٨٢ :

أجبرت هزيمة راشد بك الحكومة على التدخل ولكن هذا
التدخل كان شكلياً أكثر منه فعلياً . لقد كان من الواضح أن
رؤوف باشا كانت تعوزه القدرة اللازمة للقضاء على الثورة وأن
الحكومة الخديوية من ناحية أخرى لم تكن في وضع يسمح لها
بإرسال إمدادات إلى السودان . وعلى أى حال فإن الحكومة
قد شعرت بضرورة تنظيم الحكومة العامة للسودان وضمان حسن
سير الإدارة في تلك الأقاليم وذلك بتركيز إدارتها وربطها ربطاً
وثيقاً بالحكومة المركزية . فأصدرت مرسومين في ٢١ من فبراير
سنة ١٨٨٢ لتحقيق هذا التنظيم من الوجهة الرسمية ونص المرسوم
الأول على توحيد الإدارة والحكم في الأقاليم السودانية وذلك
بإنشاء وحدة إدارية تخضع لها كل هذه المناطق بما في ذلك
مديريات شرق السودان ومحافظات سواحل البحر الأحمر
وحكمداريات هرر وزيلع وبربرة وتاجورا . وأنشأت وزارة جديدة
في القاهرة باسم وزارة السودان وملحقاته للإشراف على تلك
الاختصاصات . أما المرسوم الثاني فإنه عين عبد القادر باشا حلي

في منصب حاكم عام السودان ووزير الأقاليم السودانية وملحقاتها^(١).

كان الحاكم العام الجديد ضابطاً كفئاً وإدارياً نشطاً، وكانت الحكومة تأمل في أن ينجح في السيطرة على الموقف في السودان. ولكن تغيير الحاكم العام لم يكن في حقيقة الأمر وسيلة لإيجاد أى حل للمسألة السودانية ما دام موقف الحكومة كما هو ووسائلها هي نفسها دون أى تغيير. وكانت مصر نفسها تمتاز فترة ثورية في تاريخها، وكان من الصعب عليها نفسياً أن تحاول المحافظة على سيادتها على السودان بالقوة. ولقد كان هناك كثير من الاختلاف بين رؤوف وعبد القادر ولكن الثوار وجدوا نقطاً كثيرة للتشابه بينهما، إذ أن كلا منهما كان يحاول المحافظة على النظام والقضاء على الثورة بالوسائل العسكرية، وكان كل منهما قائداً مخلصاً للخديو والاساطان، ولقد تقلد أولهما رئاسة المحكمة العسكرية العليا التي أدانت عرابي بعد معركة التل الكبير، وتعاون ثانيهما بعد ذلك مع الخديو ومع حكومته في ظل الاحتلال منذ سنة ١٨٨٣ كوزير للحرية، ولن ينسى له العراييون نشاطه في خدمة الخديوى وحمته في قمع «الحركة السودانية».

وعلى أى حال فقد كان على جيجلر باشا الذى تقلد في عهد غردون باشا منصب مدير عام تليفرافات السودان أن يقوم بمهام

(1) Le Moniteur Egyptien, le 23 Fevrier, 1882.

الحاكم العام بالنيابة بعد سفر رؤوف . ولقد أسرع بالإبراق إلى القاهرة ذا كراً أن الحالة في السودان لا تستدعي إرسال الإمدادات . وكان هذا هو عين ما تأمل فيه الحكومة المصرية في ذلك الوقت . نظراً لتفاقم الحالة في مصر نفسها وقرب اشتداد المصفاة عليها . وأخذت الاشتباكات بين الثوار والجيش تتركز في ثلاث مناطق رئيسية : الأولى حول سنار على النيل الأزرق ، والثانية قرب النيل الأبيض في اتجاه جبل قدير ، والثالثة في الأبيض عاصمة كردفان .

أما في المنطقة الأولى فإن الثوار هجموا على سنار وكبدوا قوات الحكومة خسائر فادحة واضطروها إلى التحصن في داخل الأبنية الحكومية ثم قاموا بأعمال السلب والنهب والقتل في المدينة لمدة ثلاثة أيام مما يدل على قلة تنظيمهم ، وقد بلغت هذه الأخبار الخرطوم فأسرعت الحكومة بإرسال المدد من القضايف والقلايات وقوة واضطر الثوار إلى الانسحاب عند اقتراب هذه الإمدادات .

وفي منتصف أبريل أرسلت الحكومة ٢٠٠ جندي من الخرطوم لكي تمسك على الضفة اليسرى للنيل الأزرق بينما كان على قوة غير نظامية أن تأتي من القضايف إلى أبو حراز عند التقاء النيل الأزرق بالرهة وتعمل على الضفة اليمنى لذلك النيل بالاشتراك مع بضعة آلاف من رجال قبيلة الشكرية بقيادة شيخها عوض الكريم بك . وكانت الحكومة تهدف إلى القيام بعملية مشتركة

للقضاء على الثورة في إقليم سنار وفي أوائل مايو تولى چيجلر قيادة القوات المتجمعة على النيل الأزرق وهاجم الشريف أحمد طه . وحى وطيس المعركة ولكن دون الوصول إلى نتيجة حاسمة إلى أن وصل رجال عوض الكريم بك فقرروا هزيمة الثوار . ولم يتحدث چيجلر باشا وهو يبلغ هذه الموقعة للقاهرة عن مساعدة رجال الشكرية بل أفاض في وصف حمية الجنود المصريين فاعتقدت حكومة القاهرة أن عدد رجال الحاميات السودانية كان كافياً للسيطرة على الموقف خصوصاً وأن چيجلر انتصر انتصاراً آخر قرب نهاية شهر مايو في نفس المنطقة .

وكانت حكومة الخرطوم قد اختارت يوسف باشا الشلالى لقيادة العمليات الموجهة ضد قوة المهدي نفسه في جبل قدير وأعدت لذلك حملة ضمت إليها عدداً من رجال الشايقية الذين جندوا وسلحوا كوحدات غير نظامية . تركت هذه الوحدات الخرطوم في منتصف شهر مارس إلى قوه وكان عددها ٤ آلاف جندي وكان عليها أن تعمل في منطقة الشلوك . ولكن عدداً كبيراً من الجنود غير النظاميين فر وانضم للثوار مما اضطر القائد إلى الانتظار في قوه لمدة بضعة أسابيع ثم صدرت إليه الأوامر قرب نهاية شهر مايو بالتحف على جبل قدير فبدأ سيره بعد تأخير ، وكان طابوره غير منظم وتبعه قافلة من الحمالين والتجار . كان موسم الأمطار قد بدأ وأصبح السير صعباً . ولقد اتصل الشلالى

بقوات الثوار في يوم ٧ يونيو في منطقة معلومة بالأشجار ، فشكّل
مربعاً في داخل زريبة محصنة ، ولكن الثوار نجحوا في كسر
التحصين والتشكيل وهزموا قوات الحكومة من زينة سلاحه (١) .
وسقطت كل الأسلحة والذخائر والتموينات والمهمات في أيديهم
وتأكد كثير من المترددين من أن الهوى لا بد منصرفاً أسرعوا
بالانضمام إليه .

انتشرت الثورة في كل الاتجاهات وازداد الموقف صعوبة أمام
الحكومة . وأصبحت كردفان مهددة تهديداً واضحاً . وقد أخذ أهل
الأبيض في التسليح وإقامة الاستحكامات للدفاع عن أنفسهم ضد
سنة آلاف من الثوار كانوا يمسكرون بجوار عاصمتهم ويهددونهم
بشن الهجوم عليهم في أي وقت . ثم أعلنت قبيلة الحسانية التي
تعيش بين الخرطوم وكردفان الثورة مما قطع مواصلات العاصمة
مع الأبيض .

وصل عبد القادر حلي إلى الخرطوم في يوم ١١ مايو فأسرع
بإرسال ٨٠٠ جندي لمحاصرة رجال الحسانية وأخذ يجند رجال
الشايقة وأرسل الإمدادات من بربر لكردفان وطلب من القاهرة
أن تيسره بإرسال الإمدادات والمهمات في أقرب وقت وسحب
بعض الجنود من جنوب السودان وحيدود الحبشة وجمع قوة كبيرة

(١) GORDON : Journal, siège de Khartoum. Paris 1896.
p. 289.

من الجنود غير النظامية ونجح بذلك في تكوين جيش جديد من ١٢٠٠٠ مقاتل ، ثم بدأ في نهاية شهر يونيو في إقامة الاستحكامات في جنوب مديشة الخرطوم نفسها وأغلن حالة الطوارئ فيها وأقام خمسة طوابق للدفاع عنها وسلحها بالدافع وقسم المدينة إلى أربعة مناطق عسكرية وأخذت الداوريات ثمر فيها ليلاً ونهاراً كما أنه قرر حماية الجهة الجنوبية للمدينة بحفر خندق يصل بين النيلين الأبيض والأزرق.

وقعت اشتباكات كثيرة بين رجال الحكومة والثوار أهمها تلك الهزيمة التي لحقت بقوات واد الكاشفي قرب الدويم في يوم ٢٨ أغسطس ، ولكن الثوار سينجحون في الأبيض ويقطعون بذلك خطوط مواصلات الخرطوم مع دارفور في أقصى الغرب .

مصار المهردين الأبيض وعرفانهم مع عربى :

كانت الأبيض — عاصمة كردفان — أكبر مدن السودان وأعناها بعد الخرطوم . كانت مركز تجارة متدهرة في الصنع العربي وریش النعام والواشي والجلود . وكان عدد من كبار تجارها مثل الياس باشا يعطف على الثوار ويساعدونهم سرّاً . هاجم الثوار بارة في ٢٨ يونيو سنة ١٨٨٢ ولكنهم اضطروا إلى الانسحاب أمام قوات الحكومة بعد أن تكبدوا خسائر فادحة ، ومنذ هذه

الفترة ، بدأت ضواحي الأبيض نفسها ، تتعرض لهجوم عصابات الثوار .

كان هدف المهدي الأول هو الاستيلاء على كردفان ، ولم يكن هناك إلا مدينتان تستطيعان مقاومته في هذه المنطقة كلها هما الأبيض وباره . كانت هاتان المدينتان محصنتين وتعسكر في كل منهما حامية قوية — ولكن استيلاء الثوار عليهما كان يعني سيطرتهم على كل غرب السودان . حقيقة إن مديرية دارفور في أقصى الغرب كانت تستطيع المقاومة تحت قيادة رودلف سلاتين النمساوي النشط ، ولكن استيلاء الثوار على الأبيض سيقطع خطوط مواصلات هذا المدير مع الخرطوم ويضطره إلى تسليم مديريته في أقرب وقت . كما أن المهدي سيجد الأسلحة والذخائر ومواد التموين في كل من باره والأبيض . وهكذا يستطيع أن يزحف صوب النيل والخرطوم مركز القوات الحكومية بعد أن يضمن معاونه المناطق الغربية له واستخدام مواردها البشرية في حربه ضد العاصمة .

بدأ المهدي زحفه من جبل قدير صوب الأبيض في نهاية شهر أغسطس ، وزادت قواته على طول الطريق حتى وصل إلى ضواحيها في أوائل شهر سبتمبر حيث أقام معسكره . كان محمد باشا سعيد حاكم غرب السودان قد فشل في مهاجمة الثوار في جبل قدير ، ثم أخذ يحصن مدينة الأبيض نفسها فحفر خندقاً حولها

وسلحه بالدافع وأقام عليه ستة آلاف جندي مسلحين بالبنادق
المرنحتون . ثم أقام خطاً دفاعياً ثانياً إلى الداخل من الخط الأول
وحول الأبنية الحكومية والقشلاقات .

ولقد طلب المهدي من المدينة أن تستسلم وليكن الحاكم
رفض ، ففر عدد من الأهالي والجنود وانضم إلى الثوار . وبدأ
هجوم الثوار على المدينة في يوم ٨ سبتمبر واستمرت الثوار في هجومهم
ووقعت الممركة بين خطي الدفاع وأخذ الجنود يطلقون النار على
الثوار من فوق أسطح المنازل والاستحكامات ، فاضطر الثوار إلى
التقهقر والانسحاب ، خصوصاً وأن غالبيتهم كانت مسلحة
بالجراب وبنادق تباً من فوهتها . كانت خسارة الثوار فادحة
تفوق كثيراً خسارة قوات الحكومة . وفشل كذلك هجوم
الثوار في يومي ١١ و ١٤ من ذلك الشهر مما جعل المهدي يفكر
في النتائج التي قد تترتب على فشله التام أو الثمن الذي قد يدفعه لها
إن كتب له أخيراً أن يستولى على الأبيض بهذه الطريقة . كان
المهدي قد تخلى عن تكتيكه القديم الذي يعتمد على نصب البكائن ،
وشعر الآن بقوة الأسلحة النارية وراء الاستحكامات . فأمر
بمحب قواته ولم يتم الهجوم مرة أخرى ، وصمم على عدم مهاجمة
أي مدينة محصنة تدافع عنها قوات مسلحة إلا بعد أن يهدد ذلك
بمحاصر طويل الأجل ، يؤثر على بطون الجنود وروحهم المعنوية وقرر
تطبيق هذه الخطة في استيلائه على الأبيض .

وبينا كانت مدينة الأبيض محاصرة قررت الخرج طوم العمل على رفع الحصار عن بارة ، ولكن القوة التي أرسلتها صادفت ملحق كثيرة ، خصوصاً وأن الثوار كانوا قد ردوا الآبار الموجودة على طريق سيرها ، وكانت عصابات الثوار توالى مناوشة تلك الحملة الصغيرة على طول الطريق . ثم قام الثوار بشن الهجوم عليها وقتلوا قائدها وكثيراً من الجند وغالبية الضباط ، وغنموا منها ١٥٠٠ بندقية ومنجوتون وكمية كبيرة من الفخار والمعدات ، وعادت قوات الثوار إلى حصار بارة .

ازداد الموقف سوءاً وأخذت القبائل تعلن انضمامها للثوار ، وأخذ عدد من الجنود غير النظاميين يقر وينضم إليهم . واضطرت الحكومة العامة أمام حركة عدم الولاء التي بدأت تنتشر بين الجنود النظاميين إلى أن تستعين بالقبائل العربية التي كانت لا تزال موالية ، وحشهم على محاربة المهدي ، ووعدتهم بمكافأتهم وياعفائهم من الضرائب لمدة سنة^(١) . ورغم هذه الإجراءات فإن القبائل قد استمرت تعلن انضمامها للثوار الواحدة بعد الأخرى .

ولقد وصلت إلى السودان في خلال شهر أكتوبر أنباء حوادث مصر وثوزة عرابي وضرب الأسطول البريطاني لمدينة

(١) DORDON ; Journal, Siège de Khartoum. Paris. 1886.
P. 401.

الاسكندرية والاحتلال البريطاني للبلاد ، وإنا لنأسف أشد الأسف على أن تكون المصادر المصرية لتاريخ تلك الفترة غير كافية أو غنية . ولذلك فإنه من الصعب علينا أن نحكم على العلاقات بين عرابي والمهدى بشكل قاطع ، إذ أن مصادر التاريخ التي نستعين بها هي مصادر أوروبية ، وتختلف على هذا الأمر فيما بينها . ولكن يبقى لنا أن نحكم بحدوث الثورتين في وقت واحد ، وعمل كل منهما على تغيير « الوضع القائم » في كل من مصر والسودان .

يرفض كثير من المؤرخين الأوروبيين الاعتراف بأن هاتين الثورتين « لم تكونا إلا مظهرين مختلفين لحركة جامعة إسلامية واحدة » . وقام البعض باتهام ثورة عرابي بأنها كانت موجهة ضد المسيحيين وثورة السودان بأنها كانت تسعى إلى إخراج الأتراك وإعطاء الإسلام صورته الأولى النقية رغم مضي قرون عديدة وأنها كانت « مرحلة من العصور الوسطى في قلب القرن التاسع عشر »^(١) . والحقيقة هي أن العامل الديني قد لعب دوراً خطيراً في كل من الثورتين ولكن في محيط وإطار إداري واقتصادي ونفسي وعسكري مختلف .

(1) BRÉHIER, Louis, L'Egypte de 1878 à 1900. Paris, 1903. p. 224

وعلى أى حال فإن عرابي قد حاول بعد ضرب الأسطول البريطاني لمدينة الإسكندرية في شهر يوليو سنة ١٨٨٢ أن يكسب تأييد العالم الإسلامي ومساعدته لمصر في محنتها . فكتب إلى الأمير عبد القادر الجزائري الذي كان يقيم في دمشق وإلى بدو برقة وكان العرابيون « يفكرون أيضاً في التحالف مع المهدي الذي كان يعمل في ذلك الوقت على إثارة أهالي دارفور وكردفان ^(١) » . كانت هذه السياسة تسعى إلى إقامة جبهة موحدة ضد التدخل العسكري البريطاني في مصر ذلك التدخل الذي لم يرحب به أحد سوى الأسرة الخديوية التي رأت فيه الوسيلة الوحيدة للمحافظة على كيائها . كانت المحافظة على الوضع القائم في مصر بواسطة الأتراك أو الإنجليز تتعارض تعارضاً تاماً مع آماني المصريين القومية . ولقد كاد عرب برقة أن يجيبوا على نداء عرابي ولكن إنجلترا أجبرت السلطان على أن يرسل بتعليمات محددة إلى والي طرابلس ومتصرف بنغازي . وفي فلسطين طلب الإنجليز كذلك من الحاكم التركي أن يتصرف بكل صرامة فألقى القبض على كثير من شيوخ العرب . وعلى العموم فإن العدوان الإنجليزي على مصر قد ساعد على زيادة اشتعال الثورة السودانية وانتشارها .

(١) BIOVÈS, Achille: ; Français et Anglais en Egypte 1881—1882. Paris, 1910. p. 247.

كان هناك تشابه إلى حد ما بين الحركتين في أسبابهما وأهدافهما وقائديهما . كانت كل منهما تطالب بإصلاحات إدارية واجتماعية وكانت كل منهما ضد الوضع القائم والتدخل التركي أو الأجنبي ، وكانت كل منهما عبارة عن حركة تحرر إسلامية . ونجد أن بعض عناصر المهديين قد أعلنوا تأييدهم لعراي مثل عثمان دقنه الذي « كان يحقد بشدة على الإدارة التركية والإنجليزية ، وعزم على أن يقوم بحركة في سواكن »^(١) ولكن مجهوداته قد فشلت إذ أنه لم يكن في استطاعة أهالي ذلك الميناء البحري غير المحصن أن يقوموا بحركة فعالة خصوصاً وقد كان في استطاعة قطع البحرية البريطانية أن تصل في أى وقت ولم يكن ضربها للإسكندرية بالقنابل قد نسي . وعلى أى حال فإن عثمان دقنه لم يتأخر عن الانضمام للمهدية في بداية عام ١٨٨٣ ، وأصبح قائد قواتها الثورية في شرق السودان وكان عليه أن يقطع كل اتصال بين سواكن على البحر الأحمر وبين الخرطوم .

لم يخف عراي وهو في منقاه تأييده وميله إلى المهدي وأعلن أنه كان ينوي تعيينه حاكماً عاماً على السودان^(٢) . ومن ناحية أخرى نجد أن المهدي كان يهدف إلى توحيد وادي النيل تحت زعامته كقمة توحيد العالم الإسلامي في ظل المهدي ، وكان هذا

(1) JACKSON, H.C.; Osman Digna. London, 1926. p.23.

(2) CRÉWE, The Marquess of; Lord Rosebery. London, 1931. Vol. I. p. 191.

يعنى أنه كان يعتبر مصر والسودان أمة واحدة أو دولة يمكن
توحيد عناصرها .

كان رجوع الخديو إلى القاهرة في حراسة الجنود البريطانيين
يدل على المحافظة على الوضع القائم وتدعيم سلطة الخديوى في القاهرة
تحت السيادة التركية ، وكان معنى هذا القضاء على الثورة العرابية في
مصر وتهديد ثورة المهدي في السودان . وإذا كان رجال الحكومة
الخديوية قد رأوا منذ أول انتصار للمهدي أنهم مهددون في
ممتلكاتهم السودانية فإن السلطان العثماني من ناحية أخرى قد
« شعر بأنه قد أهين في شخصه خليفة »^(١) للمسلمين ، وذلك
نتيجة لتصريحات الإمام محمد أحمد ، علاوة على أن ثورة السودان
كانت تهدف — بمحاولتها تغيير الوضع القائم — رفع كل سيادة
لتركياء على السودان . وكما أعلن السلطان أن عرابي كان ثائراً
وخارجاً على النظام فإنه لم يتوان عن أن ينعت محمد أحمد بأنه نبي
مزيف وأنه متمهدي وأنه شقي دنقله . وكما نشر الإنجليز في
وقت احتلالهم مصر إعلان السلطان بأن عرابي ثائر ، نجد أن
السلطات الخديوية تنشر في السودان إعلانات مماثلة تقول إن
محمد أحمد ثائر متعرد ضد سلطة الخليفة .

(١) DUJARRIC, Gaston ; L'Etat Mahdiste du Soudan.
Paris, 1901. p. 46.

تلك هي الحالة العامة في السودان في الوقت الذي احتلت فيه القوات البريطانية مصر وسنرى ، أن هذا الاحتلال لم يكن مما يسهل التفاهم بين شطري الوادي أو يساعد على تطور الأمور تطوراً طبيعياً - إذ أن إدخال هذا العامل الأجنبي سيقرب الأمور رأساً على عقب ولن يستفيد من الوضع الجديد إلا إنجلترا ، وسيكون ذلك على حساب كل من مصر والسودان .

الفصل الثاني

الثورة المهدية بعد الثورة العراقية

ارسال الامدادات للسودان في آفر سنة ١٨٨٢ :

قبل أن يترك الخديو الإسكندرية عائداً إلى القاهرة في حراسة القوات البريطانية ، أصدر مرسوماً في غاية الخطورة وفي غاية الاقتضاب ، إذ أنه لم يشتمل إلا على مادة واحدة من ثلاث كلمات : « يُحَلّ الجيش المصرى »^(١) . أرادت إنجلترا أن تتخلص من الجيش المصرى الذى كان يقود الثورة أو حركة « العصيان » على حد تعبير الخديو وأنصار الرجعية . ولكن هذا القرار كان شديد الخطورة بالنسبة للثورة المهدية التى ازداد انتشارها فى كل يوم مما يحمل إنجلترا مسؤولية كل الحوادث التى ستقع فى السودان .

نعرف جيداً أن قسماً كبيراً من القوات المصرية فى السودان كان قد سحب من هناك أيام الثورة العراقية لكي يدافع عن

(١) دكريتو فى ١٩ من سبتمبر سنة ١٨٨٢ . انظر :

En Moniteur Egyptien, le 20 sept. 1882.

مصر نفسها ، وأن قوة حاميات السودان ظلت منذ ذلك الوقت ضعيفة نسبياً . ولقد طلب عبد القادر حلى معدداً للتمكن من إعادة النظام في كل أنحاء السودان .

ولكن وجود الإنجليز في القاهرة لم يكن مما يسهل مهمة عبد القادر حلى في السودان ، أو مما يزيد هيبة الحكومة الخديوية في أعين المهديين ، أو أى فرد في تلك الأقاليم . وأخطر من ذلك أن السلطات البريطانية عملت ، بعد تسريح الجيش المصرى ، على القضاء على المهمات الحربية المصرية مما جعل شريف باشا رئيس مجلس الوزراء يحتج : « إن السلطات العسكرية البريطانية تتلف بارودنا ومهماتنا الحربية وقد كان من الممكن تبرير هذه الأعمال إذا كان الجيش المصرى لا يزال تحت السلاح ، ولكن يبدو لى عدم إمكانية تبريرها في الوقت الحاضر ^(١) » . ولقد اضطرت الحكومة البريطانية نتيجة لخطورة الحال في السودان إلى أن تجيب بأنها لا تعارض فى إنشاء جيش مصرى فى المستقبل ولكنها ادعت بأنه ليس هناك ما يدعو للتسرع فى تنفيذ هذا المشروع ، وأدعت أن التخلص من الأسلحة ومن كل ما فى مخازن الحربية يرجع إلى أنها تزيد كثيراً عن حاجات الجيش الجديد . وأصر جرانفيل على

(١) جرانفيل إلى ماليت فى ٢٤ ، ٢٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٢

ضرورة وقوع بيعها خارج مصر أو اشتراط تصدير جميع الأسلحة
والذخائر المباعة من مصر إذ كان يرى أنها « مصدر خطر للبلاد! ».

ولكن الخديو كان يرغب في أن يجند القوات التي طلبها
عبد القادر حلمي بسرعة وأن يرسل إحدى الكتائب لتعزيز
الدفاع عن الصعيد . وكان يأمل في أن يعيد سلطته على السودان
بعد أن ساعده الإنجليز في إعادتها على مصر . أما السلطات
البريطانية فإنها كانت تخشى عملية التجنيد بين جنود عرابي
المسرحين حتى ولو كان ذلك بقصد إرسالهم إلى السودان . ولقد
حاول عمر باشا لطفى وزير الحربية الجديد تبديد مخاوف الإنجليز
فاقترح إرسال الأسلحة وحدها : جزء عن طريق سواكن
والباقي بطريق النيل وأكد أنه ليس هناك أى مجال للخوف من
ذلك الجيش على مصر وأن لديه عدداً كافياً من الضباط الموالين
لقيادة هذه القوة^(١) . وعلاوة على ذلك فإن الحكومة الخديوية
قد طلبت من الحكومة البريطانية السماح للضباط الإنجليز
بمصاحبة تلك القوات والتكريم باختيار أحد الضباط العظام ليكون
رئيساً لأركان حربها . ولكن الحكومة البريطانية أجابت بأنها
لا ترغب في تحمل أقل مسؤولية فيما يخص الحملة المقبلة أو العمليات

(١) مالمية إلى جرانفيل في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٨٨٢

الحربية في تلك المناطق^(١) . وهكذا عملت الحكومة البريطانية على إبعاد كل مسؤولية عنها بشأن السودان في الوقت الذي وضعت فيه الإدارة العامة للعمليات في أيدي ضباطها الإنجليز وكأنها كانت تعرف ما ستجىء به الأيام .

بدأت الحكومة المصرية تجند حوالى عشرة آلاف مقاتل من الجنود والضباط الذين خدموا تحت إمرة عرابي بقصد إرسالهم للسودان . واختارت عدداً من الضباط الإنجليز كأركان حرب لهذا الجيش . كان معظم الرجال لا يرغب في السفر إلى السودان خصوصاً وأنهم كانوا يتوقعون أن ترسلهم الحكومة إلى تلك الأقاليم كسجناء للتخلص منهم ، كما أنهم — كرجال ثورة وطنية — كانوا لا يؤمنون بضرورة فرض سلطة الخديوى على توار السودان . فكثر حوادث الهرب من المعسكر بشكل اضطر الحكومة إلى تقييدهم بالسلاسل حتى يوم ترحيلهم إلى سواكن عن طريق السويس . وما جاء منتصف شهر فبراير حتى كان كل الرجال والمعدات المرسلين للسودان قد وصلوا مع أسلحتهم ومهماتهم . واعتقد الخديوى ورجال حاشيته الرجعيون أن هؤلاء الجنود سيحاربون توار السودان بعد أن قضى على أمانهم القومية في مصر وسلمت بلادهم للإنجليز .

(١) جرائيل إلى ماليت في ٧ من نوفمبر سنة ١٨٨٢

آثر عمليات عبد القادر الحلبي :

استمرت سلطات الخرطوم طوال شهر يناير سنة ١٨٨٣ تعمل على إعداد الحملة لكردفان وتجميع الجبال اللازمة لها . وقد شهدت في خلال تلك الفترة حادثاً أثر في نفسية القاعين على إعداد الحملة ذلك أن الخديو كان من الضعف بحيث انقاد لوشاية لرجال الحاشية الذين أفهموه أن عبد القادر يسمى إلى الاستقلال بالسودان^(١) . فأرسل أمراً برقياً في يوم ٢٣ يناير بوقف جميع العمليات الحربية وتجميع كل القوات في الخرطوم وانتظار وصول ضباط أركان الحرب الإنجليز المرسلين من القاهرة . ولقد أجاب عبد القادر من عبود أنه يرفض تنفيذ هذا الأمر لأن وقف العمليات سيساعد على انتشار الثورة ويؤكد ضياع كردفان ودارفور . ولقد شهد ستيوارت هذه الحادثة وأبرق من الخرطوم أنه يتفق تماماً مع عبد القادر في كل ما ذكره إذ أن الحالة عصبية جداً ويجب على الخديوى ألا يتدخل فيها .

تفاقت الحالة وأخذ الثوار يجمعون قوة تبلغ ١٢٠٠٠ مقاتل ويقصدون بها مهاجمة عبد القادر حلبي في عبود مما اضطر عبد القادر إلى التخلص عن فكرة ذهابه إلى سنار وفضل مباداة هذه القوة بالهجوم . ولقد نجح عبد القادر في هزيمة الثوار في نهاية شهر يناير بالقرب من قرية معتوق وقتل منهم ٦٠٠ وأرسل وراءهم

(١) SABRY, M., Le Soudan Egyptien, 1821-1898. P. 74.

الفرسان والمهجاة لتعقيهم . ثم وصل عبد القادر إلى قوه حيث حضرت إليه الكتيبتان اللتان قامتا بقتال الجبهانية وأرسل ثلاث كتائب لكي تنتظروا بالقرب من سنار وأرسل الاثنتين الآخرين إلى أبو جمه لمقاتلة الثوار ثم ركب الباخرة عائداً للخرطوم .

كانت الإمدادات تصل من مصر ويزداد عددها في أم درمان وأشرف عبد القادر بنفسه على تدريبها بعض الوقت ثم وصلته أنباء سقوط باره في أيدي الثوار منذ ٥ يناير وكانت الخسارة فادحة للحكومة الحديوية إذ أن ألفين من الجنود كانوا قد وقعوا في أيدي الثوار مع كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر .

ترك عبد القادر حلمي الخرطوم إلى وادي مدني في ١٣ فبراير لكي يتولى قيادة الجنود الذين سيمملون على رفع الحصار عن سنار . ولكن ولم الكاشفي أسرع برفع الحصار عن هذه المدينة رجاء لمقابلة قوات الحكومة الزاحفة وهاجما على رأس ٥٠٠ مقاتل ، ولكن قوات الحكومة أعادوا الكرة ضد قوات الكاشفي ونجحوا في تشتيت شملها حتى أن القرى المحيطة بسنار أعلنت ولائها للحكومة وعادت المواصلات البرية والنهرية بين سنار والخرطوم . ودخل عبد القادر حلمي سنار في يوم ٢٦ فبراير (١) وبينما كان يدبر مواصلة عمياته أقبل من منصبه .

(١) برقية عبد القادر باشا في ٢٦ من فبراير سنة ١٨٨٢ انظر :
Le Moniteur Egyptien, le 5 Mars 1881.

سقوط الأبيض :

وصلت أنباء سقوط الأبيض إلى الخرطوم في يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٨٣ أى بعد سفر عبد القادر حلى منها بخمسة أيام . كانت الأبيض عاصمة كردفان وقد سقطت في أيدي الثوار في يوم ١٧ يناير وجعلت من المهدي سيداً على كردفان ومتحكماً في مصير دارفور . كان الثوار قد بدؤوا بهاجمون تلك المدينة منذ شهر يوليو سنة ١٨٨٢ . وبعد فشل قوات المهدي في الاستيلاء عليها في شهر سبتمبر كان على بك شريف يرغب في الخروج وتعب الثوار ولكن الحاكم العام رفض وأفلتت الفرصة من أيدي رجال الحكومة . ازدادت حالة الجنود سوءاً لشعورهم بأنهم محاصرون وأخذت مواد التموين في النقصان .

احتل الثوار المنازل المهدمة حول المدينة وأخذوا يترقبون فعل الجوع في رجال الحامية خصوصاً بعد أن اضطر الجنود إلى أكل الصمغ — وأرسل المهدي في يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٣ خطابات إلى الحامية يؤمن فيها كلا من على شريف ومحمد سعيد على حياتهما ولكن المدير أمر بحبس رسول المهدي^(١) . كان عدد من رجال الحامية قد فر وانضم للثوار وفي يوم ١٧ يناير تحرك

(١) تقرير متيوات في ٢٠ من فبراير/ ٨٣ . لاحق بتقرير مالييت إلى

جرائيل في ١٢ من مارس سنة ١٨٨٣ . F.O. 141/174. No 83.

الثوار صوب المدينة فأمر الباشا بفتح النيران ولكن أوامره لم تنفذ . أما رجال المدفعية فإنهم أطلقوا بضع طلقات في اتجاه خاطئ وأما المشاة فإنهم قد انضموا بأكملهم للعدو .

ما أن رأى محمد سعيد نفسه في هذا الموقف حتى قبل التسليم ، فدخل المهدي إلى المدينة واتجه رأساً إلى المسجد لتقديم الشكر لله . اتخذ المهدي قصر الحكومة مقراً له وعين أحد أمراءه حاكماً على كردفان . ولقد عامل محمد سعيد وعلى شريف معاملة حسنة في أول الأمر ولكنه اضطر إلى سجنهم بعد أن رفضوا تقديم حسابات مالية المديرية .

والحق أن السيطرة على تلك المديرية الغنية كان من أهم العوامل التي ساعدت على بناء المهدي وعلى استمرار تطورها . وبالرغم من أن عدداً كبيراً من أعوان المهدي قد اشتهر بالقسوة فإن محمد أحمد لا يبدو رجلاً محباً لسفك الدماء . « فكان يعامل أمراءه عموماً بالإنسانية ، وقد عمل كثير منهم على خدمته واعتناق مذهبه والتطوع في صفوف جيشه بدلاً من محاولتهم الفرار من معسكره . وكان كل أنصاره يدينون له بالولاء والإخلاص رغم تباین أجناسهم وأهميتهم^(١) . »

وعلى أي حال فإن المهدي قد أخذ ينظم حكومة بعد استيلائه

(1) DUJARRIC, Gaston ; l'État Mahdiste du soudan, Paris, 1901. P.40.

على الأبيض فأنشأ الخزانة أو بيت المال وجيشاً اشتمل على جميع أنواع الأسلحة وبعض البنادق ونظم قوة من البوليس وهيئة أركان حرب ضمت بعض الأوروبيين وإدارة عمل فيها بعض المصريين . وهكذا نرى أن المهدي قد قطع شوطاً بعيداً في فترة السبعة عشر شهراً الواقعة بين إعلان الثورة المسلحة في أغسطس سنة ١٨٨١ والاستيلاء على الأبيض في شهر يناير سنة ١٨٨٣ ، فبعد أن كان فقيهاً ورجل دين فقط أصبح رئيساً لثورة وطنية ورأساً لدولة . وسيجمع في يديه منذ ذلك الوقت مسئوليات الزعيم والحاكم والقائد الأعلى . وقد مكّنه استيلاؤه على الأبيض من تأكيد سيطرته على دارفور بعد أن قطع خطوط مواصلات عاصمتها الفاشر مع الخرطوم وبذلك يصبح صاحب الكلمة في غرب السودان كله .

بعثة الكولونيل ستيفارت في السودان :

كانت السلطات البريطانية في القاهرة — منذ احتلت قواتها مصر — تعرف أن الموقف في السودان كان متناهماً في الفوضى وأن نجاح الثورة يزداد في كل يوم وانتصاراتها تتوالى على قوات الحكومة بشكل قد يهدد مصر نفسها ويهدد بقاء الإنجليز فيها فإن مصر لم يكن لديها في حقيقة الأمر أية قوة تمكنها من مقاومة هجوم الثوار المهديين عليها . ولذلك فإن السلطات البريطانية قد

إقترحت إرسال بعض الضباط البريطانيين إلى السودان لكي يرسلوا المعلومات اللازمة عن حالة البلاد وعن الوسائل التي تضمن تهديتها خصوصاً وأنه كان من الصعب على الإنجليز أن يحصلوا على استعلامات تتعلق بمصالحهم في وادي النيل ما لم تأت هذه المعلومات من وكلاء إنجليز^(١). ولقد وافقت الحكومة البريطانية على أن تعهد بهذه المهمة إلى الكولونيل ستيوارت مصحوباً بضابطين آخرين ولكنها وجهت نظر سلطاتها في مصر ونظر السلطات الخديوية إلى أن هؤلاء الضباط لن يتحملوا أية مسؤولية عسكرية في السودان وأكد جرانفيل هذا الموقف في تعليماته إلى دفرين بأن الحكومة البريطانية ليست مستعدة لإرسال حملة إلى السودان ولكنها ترغب في الحصول على تقارير وافية عن « الحالة العامة في السودان ومدى الخطر الناتج عن هذه الثورة على مصر نفسها » والوسائل اللازمة للقضاء على هذا الخطر في نظر السلطات البريطانية في مصر .

وصل ستيوارت إلى الخرطوم في منتصف ديسمبر سنة ١٨٨٢ وبدأ يرسل تقارير إلى حكومته عن الحالة في السودان بين ديسمبر ١٨٨٢ ومارس ١٨٨٣ فكتب إليها عن كل الحوادث التي وقعت في هذه الفترة ثم أرسل تقارير ومذكرات خاصة بالخرطوم وأهلها

(١) مذكرة ويلسون في ٢٩ من سبتمبر ، مالت إلى جرانفيل في ٢

وموقعها ونشاطها التجارى وحالة العمال والتعليم فيها ولقد حاول ستيوارت أن يحلل فى هذا التقرير الأخير أسباب « حركة العصيان المهدية » ، فذهب إلى أن تعصب القبائل الدينى كان أحد أسبابها المتعددة ، وأضاف إلى ذلك حقد الأهالى على الحكومة ، وشن حملة شعواء على الموظفين المصريين وقسوتهم فى جمع الضرائب ، وأضاف إليها كذلك إلغاء تجارة الرقيق فشرح أن هذه التجارة كانت مصدر ثروة لمعظم أنصار المهدى وخصوصاً قبائل البقارة التى أثارتها وسائل الحكومة فى القضاء على تلك التجارة — ولكنه لم يذكر أن الرجل الذى طبق هذه السياسة فى عنف وقسوة كان هو غردون الإنجليزى . وأشار إلى أن حركة العصيان هذه قد ظهرت بمجرد تخفيض مصر لعدد رجال حامياتها فى السودان . ولكن ستيوارت كان يعتقد بأن هذه القوات كانت كافية للقضاء على الثورة — حتى بعد تخفيضها — وذلك إذا ما وضعت تحت قيادة حازمة .

ويمكننا أن نعتبر أن تقرير ستيوارات « عن السودان »^(١) أهم تقرير كتبه ذلك الضابط أثناء بعثته فى تلك الأقاليم . ولقد أرسله فى ٩ فبراير سنة ١٨٨٣ إلى اللورد جرانفيل عن طريق السير إدوارد ماليت فى القاهرة مصحوباً بخريطة دقيقة مفصلة تظهر عليها البلاد والقرى والطرق والقبائل فى السودان . ويلخص

(1) Report on the soudan; State Papers, Vol LXXXIV, Egypt. No II (1882). (c. 3670.).

هذا التقرير تاريخ السودان وكل منطقة من مناطقه ويختبر دقائق الحدود وجزئياتها ويتحدث عن القبائل والأجناس والديانات في السودان ويرسم الطرق والخطوط التلغرافية ويشرح نظام الإدارة والقضاء والضرائب والسكك الحديدية وحالة الصناعة والتجارة وخصوصاً تجارة الرقيق . وقد ضمنه ستيوارت بملاحظات عامة وباقتراحات عن الإصلاح وخصوصاً للجيش وباقتراحات أخرى تخص إخلاء بعض المناطق والمديريات . ويلحق ستيوارت بتقريره ملاحق خاصة بالقبائل وحركة الصادرات والواردات في أهم الموانئ السودانية مثل سواكن وبربرة . . . الخ ، وتقديرات عن إيرادات المديريات السودانية . ويعتبر الجزء الأخير من هذا التقرير مع ما يتلوه من ملاحظات واقتراحات أهم جزء فيه لأنه يحتوي على اقتراحات الإصلاح السياسى والاقتصادى مما كان يهم مصر ويهم السياسة الإنجليزية في تلك المنطقة .

اعترف ستيوارت بأن السودان كان منذ سنوات عديدة عبئاً مالياً ثقيلاً على كاهل الحكومة المصرية وكان الميزان في طريقه إلى التعادل وقاربت الإيرادات أن تغطى كل مصروفات البلاد حينما قامت الثورة المهدية وقلبت الأوضاع رأساً على عقب . ولكننا إذا تركنا هذه المسألة المالية جانباً فإننا نجد أن ستيوارت يذهب إلى أن المصريين لم يكونوا قادرين بأى حال من الأحوال على تحمل عبء حكومة قطر كبير مثل السودان والسيرة في طريق القاهرة . ولذلك فإن ستيوارت قد أوصى مصر — لصالحها ولصالح الشعوب

التي ترغب في حكمها [كذا] - بأن تتخلى عن جزء كبير من ممتلكاتها الإفريقية إلى مشايخها المحليين وزعمائها القدماء .

ولقد تساءل ستيوارت عما إذا كان انتصار المهدي هو أحسن حل لكل من الطرفين لأنه سيجعل المصريين على أن يحددوا الأراضي التي يحكمونها ويقصرونها على شرق النيل الأبيض فقط . وبالاختصار فإن ستيوارت قد اقترح أن تتخلى مصر عن مديريات كردفان ودارفور وفاشوده وكان يعتمد في ذلك على عوامل تجارية واقتصادية . فذكر أن كردفان كانت هي المديرية الوحيدة في السودان التي يزيد إيرادها على مصروفاتها ثم اعترف بأنها خضعت للحكم المصري لفترة سنوات طويلة وأن المصريين سيعارضون في إخلائها أشد المعارضة ولكنه ذكر أن دارفور وفاشوده لم يدخلتا تحت الحكم المصري إلا في عهد إسماعيل « الذي كان يأمل أن يجد فيهما ما يدفعه لدائنيه » .

كان أحد الأوروبيين على رأس الإدارة في دارفور في ذلك الوقت وهو سلاتين باشا فنسب إليه ستيوارت حسن الحالة وانتشار الهدوء في تلك المديرية . واقترح ستيوارت أن تقوم إنجلترا بنصح مصر بمنح تلك المنطقة استقلالاً ذاتياً تحت رئاسة أحد أفراد الأسرة المالكة السابقة التي كانت تقيم في القاهرة . أما مديرية فاشوده وجنوب كردفان فإن ستيوارت قد رأى أنها مناطق فقيرة فنصح بتركها للقبائل والشيخ المحليين . ولكنه

نصح بترك إحدى الحاميات في السوبات على الضفة اليمنى للنيل لمراقبة وقع تجارة الرقيق في النيل الأبيض .

أما فيما يخص مديرتى خط الاستواء وبحر الغزال فإن ستيوارت لم يهتم بالتضحيات المالية التى قامت بها الإدارة المصرية هناك . ولذلك فإنه نصح بسحبها وبترك وكالات تجارية فقط فى كل منها تحت رئاسة أحد الأوروبيين وبعاونه فى ذلك عدد من المجندين السودانيين لتسهيل التجارة ومحاربة تجارة الرقيق . ولم يكن من شأن اقتراح ستيوارت هذا إلا تحويل الثروات التى كان التجار العرب يحنونها إلى جيوب الأوروبيين معتمدين على فرق من المجندين السودانيين .

وأما فيما يخص التنظيمات والإصلاحات العسكرية فى السودان فإن ستيوارت قد أوصى بتحسين جميع المواقع الاستراتيجية الهامة وبعدم ترك وحدات عسكرية صغيرة منعزلة . ولقد اقترح ستيوارت إنشاء وحدات غير نظامية من الفرسان فى السودان وأوصى بدفع مبالغ من المال للقبائل أو إعفائها من الضرائب حتى تقدم هذه الوحدات اللازمة . كما أنه نصح بعدم وضع ضباط رسميين على رأس تلك الوحدات ولا تمرينها أو إلباسها الكسوة العسكرية بل ترك تحت رئاسة شيوخها المحليين . ولقد أصر ستيوارت على ضرورة إنشاء هذه الوحدات ولكنه تسامل فى نفس الوقت عما إذا كانت الحكومة الخديوية ستقبل إنشاء أو تسليح مثل هذه

القوات التي قد تنقلب ضدها في يوم من الأيام .
 وكان آخر تقرير أرسله ستيوارت من الخرطوم يتعلق بوصول
 الجنرال هيكس إليها في يوم ٤ مارس - وبعد أربعة أيام سافر
 وطوف بشرق السودان قبل أن يصل إلى مصوع - وفي السويس
 كتب تقريراً آخر يتعلق بشرق السودان وسواحل البحر الأحمر
 والحدود مع الحبشة .

« نصائح » وزارة الخارجية البريطانية لمصر :

أشفت تقارير ستيوارت غليل وزارة الخارجية البريطانية التي
 كانت تطلب بمعلومات دقيقة عن السودان في ذلك الوقت العصيب .
 وكان اللورد دفرين قد عالج موضوع السودان في تقرير سابق
 ولكن بشكل عام ومختصر . اعترف أنه من الصعب على مصر
 أن تقبل سياسة إخلاء السودان ولذلك فإنه طالب نصحتها بالتخلي
 عن دارفور وقسم من كردفان مع المحافظة على مديريات
 الخرطوم وسنار . وأصر من ناحية أخرى على أهمية « سرعة بناء
 خط السكة الحديدية من سواكن إلى بربر حاليًا تسمح الظروف
 بذلك » ^(١) . وهو ذلك الخط الذي كان يهدف إلى تحويل تجارة
 السودان عن مصر إلى سواحل البحر الأحمر وتركيزها في قاعدة

(1) COLVIN, sir Auckland ; The making of modern Egypt.
 London, 1906. P. 36.

بحرية تحت سيطرة مدفعية الأسطول البريطانى .

ولقد أثرت آراء ستيوارت ومقترحاته على اللورد دفرين خصوصاً ما يتعلق منها بتحديد الأراضى التى يمكن لمصر الاحتفاظ بها تحت سلطتها تمشياً مع إمكانياتها المالية . وقبل دفرين فكرة إخلاء دارفور التى كانت حتى ذلك الوقت تحت إدارة سلاتين ، ولكنه اعترف بأن العقبة الرئيسية هى إقناع الحكومة المصرية بالتخلي عن نفوذها فى تلك المناطق . ولما كانت إمكانيات السودان الزراعية والتجارية كبيرة لا جدال فيها فإن دفرين قد أصر على ضرورة إقامة إدارة حازمة ذا كراً أنه لا يمكن إقامتها إلا إذا عهد بها إلى شخص مثل غردون . وفى ذلك الوقت كان دفرين يفكر فى إرسال الإمدادات إلى السودان كوسيلة للتخلص من عدد كبير من عناصر جيش عرابى القديم مما يسمح بإنشاء قوة جديدة للدفاع عن مصر . وهكذا اقتنع دفرين بوجهة نظر ستيوارت وأصبح ينادى بما نادى به (٢) .

والحق أن دفرين أهمل جميع المظاهر الدينية والوطنية للحركة المهدية ، ونسب كل نجاح لهذه الحركة إلى بؤس الأهالى وعيشتهم بدون أمل . وذكر أن الحكومة المصرية تستطيع أن تبرهن على حكمتها إذا هى عملت على قصر مجهوداتها على إعادة توطيد سلطتها

(1) MACMICHAEL, sir Harold ; The sudan. London, 1954. pp. 39-40.

في سنار دون أن تحاول مد ممتلكاتها إلى ما وراء هذه المديرية والشواطىء المجاورة للنيل . فيمكنها بهذه السياسة المتواضعة تقليل الأعباء الملقاة على كاهل الخزانة ، كما أن إقامة إدارة عادلة وإنسانية ومفيدة في دنقلة والخرطوم وسنار ستكون ضماناً مؤكداً لإعادة سلطة الحكومة فيما بعد على الأراضي التي ستجلب عنها^(١) . ولكن الحكومة المصرية لم تكن مستعدة إلى الاستماع لهذه النصائح التي تدعوها إلى إهدار مسئولياتها وتضييع مجهوداتها والتخلي عن وحدة وادي النيل .

درست وزارة الخارجية البريطانية تقرير ستيوارت ثم كلفت قنصلها العام في القاهرة بإبلاغه إلى الحكومة المصرية والإصرار على ضرورة تنفيذ التوصيات المقترحة . ولقد قرأ شريف باشا التقرير وشكر الحكومة الإنكليزية عليه إلا أنه لم يعتبر نفسه مرتبطاً بتنفيذ توصيات مندوب الحكومة البريطانية في السودان . ولكن الخديوى كان يعرف أن بقاءه على العرش متوقف قبل كل شيء على تأييد إنجلترا له وهي التي تستطيع أن تحميه من ثورة جديدة يقوم بها المصريون أو من توغل المهديين في صعيد مصر . ولذلك فإنه اضطر إلى مساندة السياسة البريطانية ونفذ معظم اقتراحات دفرين قبل سفره من مصر وسلم معظم الإدارات الهامة

(١) دفرين إلى جرانفيل في ٥ من أبريل سنة ١٨٨٣

في البلاد إلى موظفين من الإنجليز . ولكنه لم يكن يستطيع أن أن يتصرف في مسألة السودان إذ أن ذلك كان يخرج عن الاختصاصات التي خولتها له القرارات السلطانية ، وكان من ناحية أخرى لا زال يأمل أن تنجح القوات التي أرسلها هناك في القضاء على الثورة المهدية أو أن تقبل انجاثرا أو تركيا ومساعدته في القضاء عليها ولذلك فإنه أصم أذنيه عن تنفيذ نصائح ستوارت المتعلقة بالسودان .

وهكذا تعارضت سياسته السودانية مع سياسة الحكومة البريطانية من جهة كما تعارضت مع سياسة المهديين من جهة أخرى . وهكذا نرى أن هذه القوى الثلاث : السلطة الشرعية في مصر (الخديو وحكومته) والسلطة البريطانية المحتلة ، والمهدى ، كان لكل من هذه القوى الثلاث سياسة خاصة بشأن مصير السودان ، وستصطدم هذه السياسات المختلفة بعضها مع بعض .

الفصل الثالث

بعثة أحمد حمدى إلى السودان

الخبر وبعثة أحمد حمدى :

ما أن شعر الخديو توفيق بأنه قد قضى على الثورة العرابية وأعاد سلطته على مصر حتى حاول أن يفرض سلطته على السودان ويقضى على الثورة المهدية . كان الإنجليز قد أيدوه فى مصر ولكنه فى السودان كان يحتاج إلى قوات عسكرية فجند من جيش عرابى وأرسلهم إلى هناك . ولكنه كان لا يثق فى ولاء المصريين له ويرغب فى تأييد إنجلترا من ناحية أخرى فاستمع إلى وشاية الحاشية وقرر سحب عبد القادر حلى من السودان وتعيين أحد الإنجليز على رأس القوات المصرية فى السودان . ولكن توفيقا فى الوقت نفسه لم يكن يثق تمام الوثوق فى نيات الإنجليز أصدقائه وحماة فى السودان ، ولذلك فإنه قرر أن يتشبه بوزارة الخارجية البريطانية ويرسل أحد ياورانه إلى السودان ليقف منه على الحالة هناك وذلك بكتابه تقارير عن الثورة المهدية وعن الموظفين المصريين وعن نشاط الإنجليز . فعهد بهذه المهمة السرية فى السودان إلى أحمد بك حمدى .

كان على أحمد حمدى أن يسافر إلى السودان فى نفس الوقت الذى أرسل فيه أحمد عرابى وزملاؤه إلى المنى أى فى يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وكلفه الخديو بالاتصال بمدير الشرقية وبمحافظة السويس بهذا الشأن وبأن يوصى كلا منهما باتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على الأمن والنظام والانتباه واليقظة وقت مرور عرابى وزملائه ؛ فكان عليهم التأكد من إخلاء محطات السكك الحديدية من الزوار والمسافرين قبل مرور القطار الذى يقلهم وعدم ترك أى شخص يتصل بالزعماء المنفيين أو يقترب من قطارهم^(١) .

وكان على أحمد حمدى أن يسافر مع كتيبة مشاه على باخرة خاصة ذاهبة إلى سواكن ولقد كلفه الخديو بمقابلة علاء الدين باشا حاكم دار سواحل البحر الأحمر والشناوى بك أحد وجهاء سواكن وإبلاغهما برضاء الخديو عنهما . ثم كلفه الخديو بالسفر بعد يومين إلى بربر وأن يحصن مديرتها على الإسراع فى إرسال الإمدادات إلى الخرطوم . وفى عاصمة السودان كان على أحمد حمدى أن يوجه عبد القادر حلى إلى عدم إضاعة الوقت فى القضاء على المهدية وعلى الثورة ، وأن ينصحه بوجوب اتباع سياسة تودد إلى الكولونيل ستيوارت فيظهر مروته أمام تعصبيه ولا يرتكب أى

(١) انظر المحفوظات التاريخية (عابدين) السودان ١/١ - ١ - تقارير

عمل يمكن أن يفسر بأنه عمل غير ودى أو مثير للشكوك . وكان على أحمد حمدى أن يعلن لستيوارت أن الحاكم العام سيقبل كل طلباته وأنه شخصياً غير مكلف إلا بمهمة استعلامات وأنه خاضع لأوامر الحاكم العام وليس له أى سلطة تخول له التدخل فى أى أمر من الأمور .

ولكن شهر يناير سنة ١٨٨٣ شهد تغييراً كبيراً على سياسة الخديو تجاه السودان . فأصدر فى ٢٢ من ذلك الشهر أمراً بإلغاء وزارة السودان وفصل عبد القادر حلمى عن حكومة السودان وعين فى نفس اليوم علاء الدين باشا حكامدار سواحل البحر الأحمر حاكماً عاماً على السودان وملحقاته^(١) . حقيقة أن الخديو كان معجباً بنشاط علاء الدين وحسن إدارته ولكن ذلك الإعجاب لم يمنعه من أن يرسم له خطوط وتفاصيل السياسة الواجب عليه اتباعها عند مباشرته لسلطته الجديدة .

شرح الخديو فى أمر تعيين علاء الدين باشا أن تقدم السودان ورفاهية أهله وازدهار التجارة والزراعة فيه يتوقف على الطريقة التى تعامل بها الحكومة الأهالى وعلى محاولة كسب ودهم إليها ومحاولة إرشادهم لتحسين حالهم وطريقة معيشتهم فيجب على الحكومة ألا تعامل الأهالى بطريقة قد تدفعهم إلى معارضتها

(١) انظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : دفتر قيد الأوامر - رقم

٢ ص ١٢٧ - أمر رقم ١ فى ٢٢ من يناير سنة ١٨٨٣ .

أولاً إلى هجر عملهم والإخلاد إلى الكسل . لقد تسبب بعض
الحكام بمعاملتهم الأهالي معاملة سيئة في دفعهم إلى تغيير موقفهم
تجاه الحكومة . ولذلك فإن الخديو قد وجه علاء الدين باشا إلى
أن ينبه على أعبائه من المديرين والحكام بعدم تكرار مثل هذه
الأخطاء وإلى أن يذكرهم بأن القواعد الأساسية لرفاهية السودان
وثروته وتقدمه وعمرانه تقوم على إقامة العدالة وبذل الجهد المستمر
لكسب صداقة الأهالي والتشجيع المتواصل للتجارة والزراعة .
وكانت توجيهات الخديو للحاكم العام الجديد في النواحي
العسكرية أكثر تفصيلاً . أمره بتنظيم القوات العسكرية في
السودان للمحافظة على الأمن والنظام . والظاهر أن الخديو كان
يخشى من هجوم أجنبي على السودان بشكل عام ومن هجوم حبشي
بشكل خاص فذكر أن الحكومة المصرية قد تحملت تضحيات
جسيمة من المال والرجال في أثناء حكمها للسودان مما لا يسمح لها
بالتفكير في التخلي عن أي جزء منه . فكان من الواجب إذاً
العمل على ضمان سلامة الحدود في نفس الوقت الذي يحافظ فيه
على الأمن والنظام في الداخل . وقد شرح الخديو أنه لا يفكر
في مهاجمة جيرانه ولكنه لا يقبل أن يطمعوا في ممتلكاته
بوملحقات بلاده . ولذلك فإنه أمر علاء الدين بتقوية الحاميات في
منطقة الحدود وبالدفاع عن كل جزء من الأراضي في حالة
الهجوم عليها .

ولكن أكبر شاغل للخديو كان هو المهديّة وثورتها في السودان . فأمر الحاكم العام الجديد بعدم ادخار أى مجهود في سبيل القضاء على هذه الحركة . وكان يرى إمكان التغلب على الثورة نظراً لأهمية القوات التي أرسلتها الحكومة والتي كانت مستعدة لإرسالها إلى السودان . ولقد حدد الخديو الخطط الاستراتيجية التي يرغب في أن تنفذ هناك . فأمر علاء الدين بتجنب تفريق قواته الحكومية في وحدات صغيرة ، بل إن عليه إن يجمعها في قوة واحدة حسنة التدريب يمكنها أن تعمل على رفع الروح المعنوية . ومن الواجب مهاجمة معاقل الثورة الواحد بعد الآخر إلى أن تصل قوات الحكومة إلى معسكر المهدي الرئيسي حيث تقع الموقعة الحاسمة . ورغم تحديد هذه الخطوط والتفصيلات فإن الخديو قد أبدى ثقته في ذكاء الحاكم العام الجديد وفي صواب حكمه على الأمور ، فترك له الحرية في اختيار الأساليب والوسائل الحربية أو السياسية الحكيمة حسبما يتطلب كل موقف من المواقف .

وأصر الخديو على ضرورة قيام علاء الدين بأشياء بالكتابة بانتظام إلى مجلس الوزراء في القاهرة لأنه هو الجهة التي يخضع لها السودان رسمياً . وأخيراً طالب الخديو ببذل النشاط في مكافحة تجارة الرقيق ، مشيراً إلى أهمية الاتفاقية المعقودة مع إنجلترا بهذا الخصوص وضرورة تنفيذ بنودها بحذقها .

كان معنى هذا أن الخديو قد غيّر وضعية السودان وتمثيل

الحاكم العام لتلك الأقاليم في مجلس الوزراء طبقاً للقرار الذي اتخذته الوزارة بذلك في أوائل سنة ١٨٨٢ ، أى قبل الاحتلال البريطاني . واعد النظام القديم بمخذافيه مع إصراره على المحافظة على الوضع القائم في حكم السودان وعلى حدوده وعلى القضاء الثورة التي تسرى فيه ، أى أنه حاول إعادة «النظام القديم» في السودان بعد أن ساعده الإنجليز على إقامته في مصر .

ولقد استلم حسين باشا سرى القائد العسكري لموقع الخرطوم في اليوم التالي من صدور هذا المرسوم - أى في ٢٣ يناير سنة ١٨٨٣ - أمراً خديوياً بوقف كل العمليات العسكرية القائمة وبتجميع كل القوات في الخرطوم في انتظار وصول ضباط أركان الحرب الإنجليز المرسلين من القاهرة . وكان إرسال هذا الأمر الأخير من غير طريق عبد القادر حلمي أو وكيله جيجلر باشا وبدون أن يذكر تغيير شخص الحاكم العام سبباً في سخط هذين الموظفين ، وفي إجابة عبد القادر بأنه يرفض تنفيذه ، لأن ذلك سيساعد على انتشار الثورة ويعنى ضياع كردفان ودارفور ، كما ذكرنا سابقاً . فاضطر الخديو أمام رفض عبد القادر حلمي إلى أن يكلف ياوره الخالص أحمد حمدي أن يبرق بمجرد وصوله إلى الخرطوم إلى عبد القادر حلمي ويطلب منه الحضور بسرعة إلى العاصمة السودانية ، وأن يبلغه بمجرد وصوله الفرمان الذي قضى بإلغاء وزارة السودان

وملحقاتها ، والقاضى بفصله من وظيفته كحاكم عام على تلك الأقاليم .
وأخيراً فقد كان على أحمد حمدى أن يصر على ضرورة عودة
عبد القادر حلمى دون إبطاء إلى القاهرة^(١) . وهكذا ينقلب ضقف
الحديو أمام الإنجليز إلى قوة وتثبت تجاه رعيته حتى المخلصين منها له .
وجه الحديو أحمد حمدى إلى أن يتشاور فى الخرطوم مع
علاء الدين باشا الحاكم العام الجديد ، وإلى أن يؤكّد للكونلونيل
ستيوارت أن الحديو قد أوصى علاء الدين أن يقدم له كل المساعدات
اللازمة فى أى ميدان من الميادين . وهذا يثبت أن الحديو كان
يخشى وقوع سوء تفاهم بين الحاكم العام الجديد ومندوب
الحكومة البريطانية الخاص ، وذلك رغم أنه كان يخشى فى نفس
الوقت من نشاط هذا المندوب البريطانى فى السودان ، إذ أنه
قد كلف أحمد حمدى بمقابلة الكولونيل ستيوارت كل يومين أو
ثلاثة ، وكأنه لا يبنى إلا زيارته ، وأن يوصى علاء الدين سراً
« بملاحظة حركات وأعمال الكولونيل دائماً »^(٢) وأن يرسل إلى
الحديو بالشفرة وبسرعة أخبار اتصالاته وحركاته .

وأخيراً كان على أحمد حمدى أن يتنظر فى الخرطوم وصول
الجنرال هيكس باشا رئيس أركان الحرب الجديد للقوات السودانية .
وكان عليه أن يصحبه إلى أم درمان ، حيث اجتمعت قوات
الإمدادات الجديدة على الضفة الأخرى لليل الأبيض وأن يقدمه

(١) انظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ - ١/١ .

(٢) انظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ - ٢ .

للجنود ، ويبحث معه أحسن الوسائل للقضاء على الثورة . ولما كانت تجارب أحمد حمدي ومعرفته بالأقاليم السودانية ترشحه بكفاءة لهذه المهمة فعليه ألا يرضن بها على هيكس باشا .

تقرير أحمد حمدي عن الرحلة الى الخرطوم :

لا تشقى دور المحفوظات المصرية غليل الباحث في تلك الفترة ، فلا نقف منها على تاريخ سفر أحمد حمدي من السويس . ثم إننا نجده ينتظر وصول الجنرال هيكس في سواكن لكي يصحبه إلى الخرطوم ، ولا ندرى هل جاء ذلك وفقاً لتعليمات جديدة من الخديو أو أن تأخير سفره من مصر جعله يقدر أفضلية أصحاب الجنرال الإنجليزى شخصياً .

ولقد أعطى سفر علاء الدين باشا من سواكن إلى بربر في يوم ٣ فبراير سنة ١٨٨٣ وما صحبه من احتفالات رسمية — فرصة فريدة لأحمد حمدي لكي يتصل بالمستر وايلد ويتحدث معه . كان هذا الإنجليزى يرغب في إنشاء خط للسكة الحديدية من سواكن إلى بربر . وبهمننا أن نعرف وجهة نظر مندوب الخديو عن هذا المشروع الذي أعده بعض رجال الأعمال البريطانيين قبل أن تبني الأوساط الرسمية البريطانية فكرة إنشاء خط حديد القاهرة — رأس الرجاء الصالح بمدة عشر سنوات .

طلب وايلد إلى أحمد حمدي رأيه في هذا المشروع . وكان

ياور الخديو قد سافر مراراً عديدة إلى السودان ، ولكنه أجاب بأن آراءه الشخصية ليست لها كبير قيمة لأن المشروع كان معروضاً في ذلك الوقت على مجلس الوزراء في القاهرة وهو الجهة الوحيدة المختصة باتخاذ القرارات في مثل هذا المشروع قبل أن تعرضه على الخديو . ولما أصر وايلد على معرفة رأى أحمد حمدي الشخصي ، اعترف له هذا الأخير بأن الطريق من سواكن إلى بربر كان أقصر الطرق وأسهلها للدخول إلى السودان . كان وايلد يحمل خرائط خاصة بهذا المشروع وأصر على بعض المواصفات اللازمة لتنفيذه . وكانت نظرة واحدة إلى تلك الخرائط والخطوط التي تبين مشروع السكة الحديدية كافية لكي يعرف أحمد حمدي نيات الإنجليز ، إذ أن هذه الخطوط كانت مرسومة بشكل يدل على أن الخط الجديد سيصل إلى بربر ثم يمتد على طول النيل حتى بحيرة فيكتوريا . وأن هناك مشرعا آخر بإنشاء خط حديدي من طابوره إلى رأس الرجاء الصالح^(١) . وكانت هذه النظرة الجامعة لمشروعات السكك الحديدية الإنجليزية في أفريقية سبباً في إثارة مخاوف أحمد حمدي لأنها أظهرت الدور الذي يعبده الإنجليز للسودان في تنفيذ مجموع مشروعاتهم الامبريالية . ولذلك فإن تقرير أحمد حمدي ينتهي بأن يذكر أنه نظراً لأهمية ذلك الموضوع فإنه سيكون من المستحسن أن يعهد بتنفيذ مشروع سكة حديد سواكن - بربر إلى شركة من دولة أخرى غير إنجلترا - تلك

هى النصيحة التى أرسلها الياور إلى الخديو والتى تدل صراحة على أنه لم يكن يرغب فى ترك أيدي الإنجليز تلعب فى السودان بكل حرية بعد أن لعبت فى مصر ، وتدل على أنه لم يكن ليقبل ربط السودان جنوباً بالإمبراطورية البريطانية .

وصل الجنرال هيكس إلى سواكن بعد سفر علاء الدين باشا إلى بربر بأربعة أيام ، وقد وصل مصحوباً بضباط أركان الحرب الأوروبيين وبتابعيه . فشرح له أحمد حمدي أن كل شيء معد للرحلة إلى الخرطوم من جمال وخيول وفصائل الجند التى كان عليها أن تحرسه فى أثناء سفره . كان أحمد حمدي يعرف التأثير النفساني السيء الذى سيحدث لأهالى الإقليم الذى سيمر به الضباط الإنجليز ، فأتخذ الوسائل اللازمة لتخفيف حدته . كانت الأخبار تنتشر بسرعة بين الأعراب ، وقد خشى أحمد حمدي أن تكون رؤية العرب للجنرال هيكس والضباط البريطانيين على الطريق من سواكن إلى بربر سيئاً فى أن يفسروها تفسيراً خاصاً يعطى لرجال الثورة سلاحاً جديداً ضد الحكومة الخديوية . ولما كان هذا الطريق أساسياً لإرسال الإمدادات والذخائر إلى السودان ، فإن أحمد حمدي حاول أن يحافظ على العرب القاطنين على طوله موالين للحكومة المصرية . فقرر مع محافظ سواكن ومدير بربر أن يطلب من جميع شيوخ القبائل البدوية فى تلك المنطقة الحضور لرؤيته شخصياً عند مروره ، كل بجوار الآبار القريبة منه . وقد شرح

ياور الخديو لهؤلاء الشيوخ عند مروره مصطحباً الجنرال هيكس والضباط الإنجليز أن هؤلاء الضباط موظفون في القوات المسلحة المصرية رغم كونهم من الإنجليز ، وأن حالة القوات الخديوية في السودان هي التي تطلبت إرسالهم مع غيرهم من الضباط المصريين للخدمة في الخرطوم . وقد أصر أحمد حمدي على أن وضعية هؤلاء الضباط الإنجليز هي نفس وضعية الضباط المصريين ، وعلى أن اختيارهم للخدمة في السودان لم يكن إلا بسبب كفاءاتهم الشخصية . وهكذا كان على هؤلاء الشيوخ أن يواصلوا طاعتهم لحكامهم القادمين من مصر من أى جنسية كانوا^(١) .

وصف محمدى لهيكس وصحفته :

كان الجنرال هيكس قد وصل إلى سوا كن في يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٣ وتركها إلى الخرطوم عن طريق بربر في يوم ١١ منه . وقد حيته الجنود وأطلقت له المدافع عند سفره . ووصل في نهاية اليوم الأول إلى المحطة الأولى حيث وجد رجال الحملة في انتظاره ، وكانت الخيام قد نصبت لكي يقضى فيها الضباط ليلتهم . ولقد قام محافظ سوا كن النى صبح هيكس حتى تلك المحطة بالتفتيش على الرجال وجمال الحملة وخبولها ثم قفل راجعاً إلى مقر عمله .

(١) انظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان . ١/١ - ٧ .

وسارت الحملة بشكل عام من هذه المحطة الأولى حتى وصولها إلى
بربر من وقت شروق الشمس حتى الظهر، أو بعد الظهر حسب
المسافة بين الآبار على الطريق . وكان هيكس يرسل عادة بعض
الجنود مع خمس خيام وأحد الضباط لانتظاره في منتصف الطريق
عند الظهر ، إذا كان من الصعب الوصول إلى البئر التالية في تلك
الساعة ، وذلك حتى يضمن لنفسه وسائل الراحة على الطريق ،
وكان يحتل مع الضباط الإنجليز الآخرين أربعة خيام من هذه
الخمسة ، ولا يترك لكل الضباط المصريين إلا خيمة واحدة ؛
أما الحملة فكان عليها أن تسير تحت الشمس المحرقة حتى تصل إلى
البئر التالية حيث ينصب المعسكر الفعلي لقضاء الليلة . ولم تكن
من عادة الجنرال الإنجليزي أن يترك معسكره المؤقت إلا في نهاية
اليوم ، فيصل إلى المعسكر الحقيقي مصحوباً بالضباط الإنجليز حيث
ينامون . ويظهر لنا من تقدير أحمد حمدى أنه كان غير معجب
بهيكس وبصحبه من الضباط الإنجليز .

وكان هيكس مصحوباً بثمانية من الضباط الإنجليز ، ومنهم
طبيب ومترجم ، علاوة على اثنين من الخدم الأوربيين . ولكن
عبء قيادة الحملة وقع كاملاً على الضباط المصريين الذين كان عليهم
تهيئة المعسكر وانتظار وصول الباشا وصحبه الأوربيين . وكان
معظم الضباط البريطانيين في الأربعة أيام الأولى من السير يكون
الخيل تاركين جماهم مع الجمالين ، وكانوا يقضون وقتهم في الصيد

ويشعّدون يميناً ويساراً عن الطريق الرئيسى مما أتعّب الخيول .
 وأنذر بموتها قبل وصولها إلى الخرطوم ، خصوصاً وأن الطريق كان
 طويلاً وصعباً مما سيوجب الحكومة على شراء خيول أخرى لهم .
 ولذلك فإن أحمد حمدى قد اضطر إلى التدخل فى الأمر بلباقة ،
 فشرح المسألة للجنرال الإنجليزى وأصر على أهمية الخيول
 وضرورتها للحركات العسكرية السريعة ، وأفهمه بأنه من المستحيل
 العثور على خيول مماثلة فى الخرطوم . والظاهر أن هيكس قد فهم
 حكم الضرورة فضرب المثل أمام الضباط الإنجليز وأخذ يسافر على
 ظهر الجمال ، ولكن هؤلاء الضباط واصلوا ركوب الخيل ومتابعة
 الصيد ، وكان الحكومة المصرية قد اختارتهم لبعثة صيد فى هذا
 الوقت العسير .

وكانت مسألة المياه فى متعهى الأهمية بالنسبة للحملة بشكل
 عام ، وبالنسبة للجنرال هيكس بشكل خاص . كان قد أحضر معه
 من السويس ٥٠ برميلا من الحديد مملوءة بالماء لاستعماله الشخصى
 واستعمال الضباط الإنجليز . ولقد بلغ من شدة قلق الجنرال
 الإنجليزى على سلامتها أن عيّن أحد الضباط لملاحظتها . ولكن
 « لحاماتها » لم تكن متينة وأخذ الماء يقطر منها ، فما كان من
 هيكس إلا أن أمر بتجريد الضابط من رتبته . وحتى وصوله إلى
 منتصف الطريق إلى بربر كان الجنرال يرفض السماح لأى فرد
 بالشرب من الماء المخصص للضباط الإنجليز . ولكن بقية المياه

المحفوطة في القرب لم تكن كافية لشرب الأربعة عشر فرساً علاوة على رجال الحملة وضباطها . ولذلك فإن هيكس قرر إرسال مندوبين إلى بربر لكي يطلبوا إرسال الماء بسرعة وإرسال جمال أخرى مستريحة . ولما كان لا يثق في أى أحد من رجال الحملة فإنه قد عهد إلى ياور الخديو بتنفيذ هذا الأمر . واضطر ياور « أفندينا » إلى تنفيذ أمر الباشا الإنجليزي بطبيعة الحال .

ولم تكن طبيعة الجنرال هيكس وتصرفاته هي وحدها التي تمنح فكرة سيئة عنه ، بل تضافرت مع ذلك آراؤه الشخصية العامة . كان أحمد حمدي قد حاول منذ تركهم لسواكن أن يكسب ثقة وود الجنرال الإنجليزي والضباط الإنجليز الآخرين ، ساعياً إلى معرفة آرائهم تجاه الحركة الثورية والحكومة المصرية ، ولكنه وجد أن « سعادة الجنرال » يشبه في ذلك أى إنجليز آخر من بنى جنسه ، مما يدفع إلى عدم الثقة بهم^(١) . وكان هيكس يسأل دائماً عن الأخبار والحالة في السودان ، وما أن عرف في أحد الأيام أن الحالة آخذة في التحسن حتى ظهر عليه الغضب ، وصرح بأنه لم تكن هناك إذاً حاجة لاستدعائه من لندن . واضطر أحمد حمدي إلى التدخل وإلى أن يشرح له أن الحكومة الخديوية محتاجة إليه حتى في وقت السلم ، وذلك لتنظيم القوات العسكرية . ولم يظهر أن

(١) انظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ - ٧ .

هذا الجواب قد أَرْضَى الباشا الإنجليزى حتى وكأنه كان يرغب فى الانتقام الشخصى من السودان .

ولقد مرّت الرحلة من بربر إلى الخرطوم دون حادثة تذكر ، وقطعت الحملة هذه الرحلة على ظهر باخرتين فى النيل . ودخل الجنرال هيكس باشا إلى الخرطوم فى يوم ٤ مارس سنة ١٨٨٣ مصحوباً بضباطه الإنجليز . كان الخديو قد عينه رئيساً لأركان حرب جيش السودان ، ومنحه رتبة اللواء فى الجيش المصرى ، وكلفه بإعداد وتنفيذ كل العمليات . والحقيقة أن هيكس كان هو القائد العام الفعلى لقوات السودان ، ولكن الخديو لم يرَ من حسن السياسة تعيينه رسمياً على رأس جيش السودان وهو أجنبى ومسيحى ، خصوصاً وأن الثورة السودانية كانت ثورة دينية ووطنية .

ولقد عين الخديو سليمان باشا نيازى قائداً عاماً اسماً للقوات السودانية . وعلاوة على كبر سن هذا الباشا الذى كان قد شارك فى حروب محمد على ، فإن الخديو قد أعطاه أمراً مريباً بالموافقة على جميع الخطط الحربية التى يتقدم بها الجنرال هيكس . وكان هذا الباشا قد وصل إلى الخرطوم فى يوم ٢٠ فبراير فى صحبة علاء الدين باشا الحاكم الجديد للسودان .

تقارير أحمد حمدي عن الخرطوم :

تعتبر تقارير أحمد حمدي بعد وصوله للخرطوم في غاية الأهمية بالنسبة للسودان . حقيقة أن ذلك الضابط المصري يقتصر في تقريره المؤرخ يوم ٩ مارس سنة ١٨٨٣ على ذكر أسباب الثورة السودانية ، ولكن تقريره التالي الذي له صورة المذكرات اليومية والمكتوب عن الفترة من ٢١ مارس إلى ٥ أبريل يعتبر بحق المصدر التاريخي المصري الوحيد عن تاريخ السودان وقت وصول الجنرال هيكس إلى الخرطوم .

ذكر أحمد حمدي في تقريره الأول أن أهم أسباب الثورة المهدية سوء إدارة البلاد وتمييز غير الأكفاء في مراكز لا يستطيعون معرفة معنى الاضطلاع بأعبائها ، فاتهم أبا السعود العقاد ويوسف باشا الشلالى بإضاعة النفوذ المصري ، وذلك بإساءة اضطلاعهم بمهام قياداتهم ؛ مثلهم في ذلك مثل محمد سعيد باشا الذي كانت الحكومة كلفته بتعقب المهدي في وقت ظهوره في جزيرة آبا .

وعلاوة على ذلك فإن موظفي الإدارة وخصوصاً مصلحة التلغرافات كانوا من السودانيين ، فساعدوا على وصول أخبار التحركات المصرية ونيات الحكومة المصرية إلى الثوار عن طريق العملاء السريين والجواسيس .

ولما كان الأهالي في دنقلة والخرطوم ورجال الحسانية ينضمون للمهدى ويذهبون لكردفان فإن أحمد حمدى قد اقترح إرسال تعليمات صارمة إلى مدير دنقلة لمراقبة الطرق المؤدية إلى كرفان . كما أنه رأى ضرورة زيادة مرافقة الطرق بشكل عام وإعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية في الخرطوم .

كان أحمد حمدى شديد الإعجاب بعبد القادر حلى ، وقد أثنى على مجهوده أكثر من مرة . وذكر أنه اتخذ التدابير الفعالة لتحسين الحالة العامة وشجع السودانين وخصوصاً رجال الشايقية على التطوع في صفوف القوات المسلحة لكي يزيد من قوة الحكومة ويمنع هذه العناصر المحاربة من الانضمام للمهدى . وقد رأى أنه إذا كان قد أتيح لعبد القادر حلى أن يصله الإمدادات المطلوبة لأمكنه القضاء على الثورة في فترة قصيرة . وعلاوة على ذلك فإن تعيين عبد القادر لعدد من السودانين في مراكز كبيرة في الحكومة العامة لم يدخل أى إفساد في الإدارة التي تسير سيراً حسناً في كل من مناطق سنار والنيل الأبيض . كان عبد القادر حلى قائداً له قيمته ، وإدارياً حازماً ومرناً في نفس الوقت ، مما ساعده على كسب ولاء عدد كبير من السودانين للحكومة وبث الذعر في صفوف الثوار . ولقد أحبه الموظفون السودانيون والمصريون والأوروبيون جميعهم ، فاقترح أحمد حمدى على الخديو أن يبقيه في منصبه حتى يتم نشر الأمن في منطقة الجزيرة . وفي حالة رفض

هذا الطلب ، ونظراً لأن الصحف كانت قد نشرت خبر تعيين
علاء الدين باشا ، فإن أحمد حمدي قد أصر على ضرورة إبقاء
الحديو لعبد القادر حتى في منصب القائد العام للقوات السودانية
تاركاً بذلك مهام الحاكم العام لعلاء الدين باشا وقاصراً مهام جييجلر
باشا على مراقبة تجارة الرقيق . وعلى أي حال فإن أحمد حمدي قد
أفهم الحديو أهمية بقاء عبد القادر حلمي لقيادة الجنود حتى يتم
إخضاع مناطق سنار والنيل الأبيض^(١) .

كان كل من جييجلر باشا والجنرال هيكس قد اقترح إخلاء
دارفور من الجنود والسكان المدنيين عن طريق بحر الغزال .
ولكن أحمد حمدي لم يوافق على هذا الاقتراح ، مثله في ذلك مثل
عبد القادر حلمي وعلاء الدين . ذلك أن الطريق المار ببحر الغزال
كان طويلاً ، ويمر في مناطق يصعب فيها سير القوافل ، وتنتشر فيها
الأمراض والحشرات ويحتلها الثوار . ولقد اتهم أحمد حمدي بك
محمد سعيد باشا حاكم كردفان بأنه قد رفض تنفيذ أوامر الحاكم
العام ، وبأنه قد أهمل اتخاذ الوسائل التي تكفل له الدفاع عن نفسه
وعن إقليمه أمام الثوار . واعتقد أن خطة جييجلر كانت تهدف
إلى أن تعطى للثورة مجالها الحيوي اللازم لانتشارها . ولكن
أحمد حمدي قد أظهر إعجابه بمحاكم دارفور والوسائل التي اتخذها

سنة ١٩١٤

(١) انظر المخطوطات التاريخية (عائدين) : للسودان ١/١ - ٨ - ١٩١٤

لمقاومة الثوار . واقترح إعادة المواصلات معه وذلك بتكليف مدير دنقلة باختيار معاون سوداني يسافر إلى دارفور حاملا الخطابات وفي حراسة رجلين . واقترح لذلك طريقا بعيدة عن الثوار يمكن قطعها في خمسة عشر يوما وتمر بوادي الملك وأم بدر والفاشر . ولقد أظهر أحمد حمدي أن الجنرال هيكس « شخصية غير مرغوب فيها » سواء من المصريين أو السودانين ، وذلك لأن الجنرال . كان يظهر علنا عدم ميله لمصر والمصريين ، ولذلك فإن أقل حادثة قد تقع ستمخض عن قطيعة تامة بينه وبين رجال القوات المسلحة . وعلى أي حال فإن أحمد حمدي قد بذل جهده لإقناع الضباط باستمرار إطاعتهم لأوامره .

ذكر هيكس لأحمد حمدي في يوم ٢١ مارس أنه قد استلم برقية من اللورد دفرين بشأن إعلان تعيين علاء الدين باشا حاكما عاما على السودان . والحقيقة هي أن دفرين كان قد اتصل بمجلس الوزراء في القاهرة في هذا الشأن مما جعل هذا المجلس يقرر ترك اختيار الفرصة المناسبة لهذا الإعلان لسلطات الخرطوم . ولقد أراد هيكس أن يعلن علاء الدين عن وظيفته في الحال رغم أن ذلك كان يهدد بإضاعة مجهودات عبد القادر الطويلة في منطقة سنار بين الشيوخ المحايين والجنود غير النظاميين من أهل السودان ، وقد يدفع بهم إلى التجلي عن مجهوداتهم التي يبذلونها ضد الثورة . ولذلك فإن أحمد حمدي قد وافق طلب الجنرال

هيكس وطلب إلى علاء الدين ألا يعلن نبأ تعيينه قبل أن يستلم
أمرًا صريحًا من الخديو بذلك . ولقد وصل هذا الأمر في يوم ٢٥
مارس ونص على تعيين علاء الدين باشا حاكمًا عامًا وسليمان نيازي
قائدًا عامًا للقوات العسكرية في نفس الوقت . فنصح أحمد
حمدي بزيارة عبد القادر في أرض الجزيرة حتى يقع تسليم
السلطات هناك ويحافظوا على التفاف الأهالي والجنود حول
الحكومة . ثم كان على علاء الدين أن يقدم سليمان نيازي إلى
رجاله قبل أن يعود إلى الخرطوم . ولقد وافق الرجال الثلاثة على
هذه الفكرة وفي اليوم التالي احتفل في سراي الحاكم العام بتعيين
علاء الدين وشارك في ذلك كبار الموظفين من الأهالي ومن
الأوروبيين^(١) .

ولقد أراد هيكس باشا في أثناء ذلك نشر بلاغ على الأهالي
يؤكد لهم فيه رغبته في المحافظة على العدالة هادفًا بذلك — كما قال
أحمد حمدي — إلى اجتذاب الأهالي إلى دولة الإنجليز ، التي كان
هو نفسه أحد كبار رجالها والتي كانت مشهورة بكرمها وبحبها
للعدالة ! ! ولقد حكم أحمد حمدي على ذلك الفعل بأنه امتداد لأعمال
غردون الذي يعتبر مسؤولاً عما وصلت إليه حالة السودان^(٢) .
إننا نعرف أن نيازي باشا القائد العام للقوات العسكرية لم

(١) المخطوطات التاريخية (هابدين) : السودان ١/٩-١١ ص ١٢٠-١١ .

(٢) المخطوطات التاريخية (هابدين) : السودان ١/٩-١١ ص ١٢٠-١١ .

تكن له أى سلطات فعلية ، ولم يكن فى استطاعته اتخاذ أى قرار من القرارات دون موافقة هيكس باشا على ذلك . وبالرغم من أن هيكس لم يكن من الناحية الشكلية سوى رئيس أركان حرب نيازى فإنه كان يرسل إليه يستدعيه إلى مكتبه لأتفه الأشياء ، ولم يخف عزمه على أن يطلب من الخديو رأساً ترقية هذا الضابط أو ذاك ، وكان نيازى يشكو من أنه مجرد من السلطات ومن أن هيكس كان يتدخل رأساً مع الضباط العظام حتى يظهر لهم بأنه هو القائد العام الفعلى . كما أن هيكس كان يتعدى على اختصاصات علاء الدين باشا فى شأن الاستيلاء على السفن اللازمة للحملة .

ولقد ختم أحمد حمدى تقريره منوهاً بأن الذى يحفظ مصر هو إقامة التوازن بين الدول المتنافسة عليها ، ولكن الأنظار كانت قد بدأت تتركز على السودان راغبة فى تحويله إلى هند إفريقية لها موقع ممتاز بالنسبة لقناة السويس وبوغاز باب المندب ورأس الرجاء الصالح ، بلاد واسعة يسكنها شعب يقرب من عشرة ملايين نسمة ، وبلاد خصبة يمر فيها النيل الذى هو حياة مصر ، مما يدعو إلى شدة تيقظ الخديو ووزرائه حتى يبعدوا عنها أنظار الغير^(١) . ولقد رأى أحمد حمدى أن القوات العسكرية الجديدة ليست كافية

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١ / ١ - ٩ -

للسير إلى كردفان خصوصاً وأن القيادة ستضطر إلى ترك بعض الحاميات الموزعة في الأقاليم . ولذلك فإنه طلب إرسال آلايين آخرين من المشاة ومعهما عدد من الجنود غير النظامية وبطارية مدافع جبلية إلى دنقلة ، وذلك لكي تزحف منها على كردفان في نفس الوقت الذي تسير فيه الحملة الأخرى عليها من الخرطوم . وأخيراً فإن حمدى أظهر عظيم أسفه لاستدعاء عبد القادر حلى وهو الضابط المشهود له بالكفاءة في النواحي العسكرية والإدارية والسياسية على العكس من علاء الدين ونيازى . أما « سعادة هيكس باشا » وأصحابه فليس لهم أى قيمة في نظر أحمد حمدى وأتباعهم بأنهم « يتبعون تعليمات خاصة » ، ولكنهم لن يستطيعوا تنفيذ أغراضهم إذا وجدوا أمامهم الرجال النشطين النبهاء الذين يستطيعون إفساد مناوراتهم ^(١) . ولقد اقترح أحمد حمدى إنشاء أربع حكومات عامة في كل من شرق السودان وغرب السودان ووسط السودان وهرر ، ولكن مع المحافظة في نفس الوقت على جميع القوات العسكرية تحت إمرة قائد عام واحد هو في رأيه عبد القادر حلى دون سواه .

يمكننا أن نفهم من هذا قيمة إرسال الجنرال هيكس إلى

(١) المرجع السابق .

السودان ومقدار الثقة التي كان يحظى بها من الخديو بعد وصول مثل هذا التقرير إليه . ولكن الخديو والوزراء لم يكونوا أحراراً في اتخاذ القرارات التي يرونها في الشؤون السودانية منذ الوقت الذي احتل فيه الجنود الإنجليز عاصمة بلادهم ، وكانوا يحاولون إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الثورة العراقية — رضى الشعب بذلك أم كره — ولكن إنجلترا لم ترتبط مع الخديو ولم ترتبط مع الحركات الوطنية وانتظرت حتى يضعف بعضهم بعضاً وتستفيد هي في الوقت المناسب .

الفصل الرابع

انجلترا وحملة هيكس

تخلي الحكومة البريطانية عن مسؤولياتها :

تغير الموقف في السودان منذ سقوط الأبيض في أيدي الثوار ولكننا نجد رغم ذلك أن الحكومة الخديوية قد اكتفت بإرسال بعض التعديلات في قيادة قواتها في السودان — وعينت هيكس رئيساً لأركان حربها — كانت هذه التعديلات تعديلات شخصية ولا نرى فيها علاوة على ذلك أي مصلحة فعلية لمصر أو للسودان . كانت خسائر المصريين قد بلغت حتى ذلك الوقت حوالي ١٦ ألفاً من الجنود ومثل هذا العدد تقريباً من البنادق ، وحوالي نصف مليون رصاصة ، وقد ساعد ذلك الثوار على أن يبدؤوا في استخدام الأسلحة النارية ضد جنود الحكومة . وقد قسم الثوار قواتهم إن ثلاث فرق كبيرة بعد الاستيلاء على الأبيض استعدت إحداها للزحف على دنقلا ، والثانية على دارفور والثالثة بقيادة المهدي نفسه للزحف على الخرطوم . وكان على الجنرال هيكس أن يواجه ذلك الموقف ويهاجم الثورة في كردفان نفسها .

كانت منطقة الشاطئ الأيسر للنيل حتى فاشوده تبتاحها الثورة ، ولم يكن فيها أى مكان يصلح لعمل تجمعات عسكرية إلا فى الدويم . ولقد اعتقد هيكس فى صحة الأخبار التى انتشرت فى ذلك الوقت والتى تدل على نشوب خلاف بين قبائل البقارة والمهدى بخصوص توزيع الأسلاب والغنائم وقت سقوط الأبيض . وحاول أن يدخل فى مفاوضات مع رئيس تلك القبيلة ودعاه لمقابلته فى الدويم . وكان يعتقد علاوة على ذلك بأن قوات الثوار مشتتة فى أماكن عديدة ، فقرر نقل معظم قواته إلى النيل الأبيض فيما عدا ألفى جندى يتركهم فى الخرطوم . ولما كان حسين باشا قد تولى قيادة الجند التى كان عبد القادر حلمى قد جمعها على النيل الأزرق فقد كان من السهل السيطرة على أرض الجزيرة بالقوات الموجودة على النيل الأبيض والأزرق . وقد كان فى استطاعة هيكس فى حالة هجوم المهديين من الغرب أن يضربهم بمدافع بواخره (١) .

ولكن تجمعات كبيرة للثوار بدأت فى الظهور حول الدويم وكان معظم رجالها مسلحين بالبنادق . وكانت القوات المرسلة من الخرطوم قد بدأت تصل فى النيل الأبيض . أما هيكس وسليمان

(١) الملاحظات التاريخية عابدين : السودان ١/٣ - ٩ - برقية من

هيكس فى ٢٦ من مارس سنة ١٨٨٣

باشا وبقية الضباط ، فقد اصطحبوا معهم المدافع الرشاشة على ظهر السفن إلى قوه ، ولكن اضطر إلى أن يستقل الباخرة البردين في يوم ١٠ من إبريل ويقوم بعملية استكشاف ، ولكن الثوار هاجموا الباخرة من الشاطئين^(١) ، وكان من نتيجة هذا أن أبرق هيكس إلى القاهرة مقدما صورة سوداء عن الحالة في السودان ، فذكر أنه ليس لديه إلا جارية عشرين يوما ، وأن البلاد التي حطمها الحرب لا تستطيع أن تعطى لجنوده ما يقتاتون به ، وذكر أن المكاتب الإدارية للجيش تسودها الفوضى ، وأن الجنود كانوا يلبسون أسمال بالية ، وأنهم لم يتقاضوا مرتباتهم منذ شهور عديدة . وحتى السفن كانت تحتاج إلى إصلاح وليس لديها الوقود اللازم ، وعلى أى حال فإن عددها لم يكن كافياً لنقل المؤن والذخائر ، بغض النظر عن مهمتها الأساسية ، وهى الدفاع عن الملاحة في النهر والمساهمة في إخضاع الشاطئين .

وعلى أى حال فإن هيكس قد تمكن من أن ينتصر على قوات الثوار في أواخر شهر إبريل وقتل خمسمائة منهم ، فاعتقدت سلطات القاهرة أن هذا الانتصار سيؤدي إلى تهدئة الحالة في السودان . وفي نهاية شهر مايو عادت القوات المصرية إلى الخرطوم ، بعد أن تركت حاميات في : قوه ، وسنار ، وواد مدني على النيل الأزرق .

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١ / ٣ - ٧ - برقية

هيكس إلى وزير الحربية والبحرية في ١٤ من إبريل سنة ١٨٨٣

كان الجنرال هيكس فى أثناء هذه العمليات يرسل برقيات إلى ممثل الحكومة البريطانية فى القاهرة . ولقد خشى اللورد جرانفيل من أن يكون معنى هذا أن يأمل الجنرال أو القنصل العام البريطانى فى القاهرة أو الحكومة المصرية فى أن تقوم أنجترا بالمساعدة فى مسألة السودان ، ولذلك فإنه لفت نظر السير ادوارد ماليت إلى أن الحكومة البريطانية : « ليست مسؤولة بأى شكل من الأشكال عن العمليات التى تقوم بها الحكومة المصرية فى السودان ولا عن تعيين الجنرال هيكس أو أفعاله ^(١) » . ولما عاد هيكس إلى إرسال برقية للسير إدوارد ماليت يذكر فيها أنه يشعر بأن موقفه غير طبيعى تجاه سليمان باشا نيازى القائد العام الذى لم يقبل أن تكون وظيفته اسمية ، ويطلب بمنحه القيادة العامة الرسمية - قام القنصل العام البريطانى بتحويل هذه البرقية رأساً إلى شريف باشا ناظر النظار وناظر الخارجية بدلاً من أن يحولها إلى الجنرال بيكر رئيس هيكس المباشر ، وانتهز هذه الفرصة لكي يبلغه أن الحكومة البريطانية « لا تقع عليها أية مسئولية ^(٢) » عن العمليات التى تقوم بها

(١) اللورد جرانفيل إلى السير ادوارد ماليت فى ٧ من مايو سنة

F.O. 141/171. No 99.

١٨٨٣

(٢) السير ادوارد ماليت إلى اللورد جرانفيل فى ٢٢ من مايو

F.O. 141/174. No 176.

سنة ١٨٨٣

الحكومة المصرية في السودان ولا عن تعيين الجنرال هيكس أو أفعاله .

كان اللورد دفرين قد سافر من القاهرة وفهم الجنرال هيكس أنه لن يحظى بأى تأييد من إنجلترا بعد ذلك . فكتب إلى دفرين في القسطنطينية يشكو من السلطات المصرية التي لا تنفذ أوامره ومن تأخير وصول الإمدادات ووسائل النقل المطلوبة ، ومن فرار بعض سرايات الجنود المشاة وانضمامها للشوار . ولم يكن هيكس يأمل في أن يسير صوب كردفان قبل نهاية شهر سبتمبر ، ولم يكن كبير الأمل في نجاح الحملة . والظاهر أنه لم يكن هناك من يعطف على هذا القائد ، وكان شبه منسى حتى من الحكومة التي استخدمته ، وحتى تأييد اللورد دفرين له لم يكن أكثر من تأييد شخصي ، ولم تكن له أى قيمة فعلية أمام قرار وزارة الخارجية البريطانية . كان من الجلى أن اللورد جراثيل قد صمم على عدم تحريك ساعد بدعوى عدم رغبته في التدخل في شئون السودان . وهكذا ترى أن الإنجليز — بعد أن حلوا الجيش المصرى في العام السابق وأصدروا أمرهم للقاهرة ببيع الأسلحة والدخائر ونظموا مراقبة دقيقة على نشاط الحكومة الخديوية — نجدهم قد رفضوا مساعدة هيكس في القضاء على الثورة المهدية ، بل إنهم رفضوا حتى إعطاء نصائحهم أو الاستماع لما يدور في السودان . وكانت هذه

السياسة سبباً في إغضاب ممثلي إنجلترا في القاهرة وسبباً في النقد المر الذي بدأ المحافظون يوجهونه للوزارة .

كتب اللورد كرومر يقول : « يظهر أن اللورد جرانفيل قد اعتقد أنه سيخلى نفسه من كل مسؤولية فعلية بمجرد إعلانه أنه غير مسؤول . إن مسؤولية الحكومة البريطانية في إدارة الشؤون المصرية لا تتوقف على بعض الجمل التي تكتب في أحد التقارير لكي تنشر في كتاب أبيض . ولكنها كانت قائمة على أساس أن الحكومة البريطانية كانت تحتل البلاد ، وأن عدم مقدرة المسؤولين من الأهالي كانت واضحة ، وأن العالم المتمددين قد ألقى على عاتق إنجلترا المسؤولية التي لم يكن في استطاعتها أن تتخلص منها ما دام الاحتلال قائماً فبدلاً من أن يعترف اللورد جرانفيل بمناصر الموقف ، نجده يحتج وراء تنازل خيالي عن المسؤولية لم يكن إلا مجرد أمانى دبلوماسية وبرلمانية »^(١) .

وكتب السير أوكلاند كلثن وهو أحد الإنجليز الآخرين المسؤولين في مصر في تلك الفترة : « مهما تكن آراء الوزارة البريطانية فقد كان لمصر مصالح قوية في حملة هيكس وكانت إنجلترا مسؤولة عن مصر . وإذا كان إدخال السودان في المشروع الخاص بتسوية المسائل المصرية أمراً يثير المضايقة ، فلقد كان من

(1) CROMER ; Modern Egypt. London, 1908. Vol II. PP. 366-367.

الواضح أمام الحكومة التي تحملت مسؤوليات مصر أن أية تسوية تتناسى عامل السودان لن يكون لها طابع الانسجام^(١). ولقد ادعى بعض الكتاب أن سياسة اللورد جرانفيل هذه كانت تتفق مع سياسة جلادستون الذي كان يعتقد أن الشعب السوداني « شعب يناضل من أجل حريته » ولهذا لم يكن يود نتيجة لهذا الاعتقاد أن يجبر هذا الشعب على الخضوع لحكم (أجنبي) — ولكن الواقع أن هذا الاعتقاد لا يستند إلى أسس منطقية ، إذ أن جلادستون لم يحترم نفس المبادئ بالنسبة لمصر ولشعب مصر ، وستكذبه تصرفاته القادمة الخاصة بالسودان نفسه .

تجهيزات الحملة :

استمر الجنرال هيكس في تجهيز الحملة رغم جميع المصاعب التي اعترضته ورغم يأسه من قرار وزارة الخارجية البريطانية الخاص بعدم التدخل في شئون السودان .

كانت الحالة المالية في السودان تدعو إلى اليأس ، إذ أن الخزانة لم يكن بها إلا ٤٠.٠٠٠ جنيه ، ولم يكن من الحكمة جمع الضرائب من الأهالي في ذلك الوقت ، فاضطر شريف باشا — رغم سوء الحالة المالية في مصر نفسها — إلى أن يضع تحت

(1) COLVIN : The making of modern Egypt. London, 1906. P. 36.

تصرف حكومة السودان ١٤٧ر٠٠٠ جنيه كانت هي كل ما يمكن للخزانة المصرية في ظروفها القاعمة أن تدفعه للسودان ، ولكن حالة القوات العسكرية لم تكن أقل سوءاً من حالته المالية . إذ أن عدد جنود الحكومة كان أقل مما يجب لبدء حملتها على كردفان ، خصوصا وأن هذه الحملة كانت مضطرة إلى الاعتماد في تموينها على الخرطوم مما يحتم عليها الاحتفاظ بخطوط مواصلاتها سليمة ، وحراسة قوافل التموين حراسة قوية . كان عدد قوات الحكومة في الخرطوم لا يزيد على ٦ر٠٠٠ ولا يصلح منهم للخدمة إلا ٥ر٠٠٠ ، خصوصا وأنه لم يكن من الحكمة سحب حاميات النيل الأزرق أو النيل الأبيض ، فإذا اضطرت القيادة إلى تعيين ألفين لحراسة خطوط المواصلات فلن يبقى لها إلا ٣ر٠٠٠ جندي فقط للسير إلى كردفان في الوقت وفي الظروف التي كانت تتطلب عشرة آلاف على الأقل . كان من الضروري إرسال إمدادات جديدة للسودان خصوصا وأن « نتيجة الهزيمة - كما قال هيكس - لن تكون مجرد ضباع دارفور وكردفان بل ضباع سنار وربما الخرطوم نفسها^(١) » .

رأى القنصل العام البريطاني أنه من المستحيل على الحكومة المصرية دفع النفقات اللازمة للسودان ، وأن العمليات المقترحة

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١ / ٣ - ٦ - برقية

هيكس في ٣ من يونيو سنة ١٨٨٣ .

مهددة بأن تفشل فشلاً جسيماً ما لم تنفذ على نطاق واسع وما لم يكن الجيش مجهزاً تجهيزاً جيداً ، وتساءل عما إذا لم يكن من المستحسن أن تتدخل وزارة الخارجية البريطانية في الشؤون السودانية وتعطى لهيكس تعليمات توجهه فيها إلى أن يقتصر على العمليات الدفاعية في المناطق الواقعة بين النيل الأبيض والنيل الأزرق^(١) . ولكن الحكومة البريطانية كانت تصر على عدم إعطاء أى رأى أو أية نصيحة ، وقررت أن تاتى المسؤولية على كاهل الحكومة المصرية بعد أن تأكدت من أن هذه الحكومة مقيدة تماماً من الناحية المالية .

اجتمع مجلس الوزراء في القاهرة وقرر إرسال إمدادات لا تتعدى ثلاثة آلاف جندي إلى السودان توفر من بعض الحاميات المتفرقة ومن بين رجال الرديف إجابة لنداءات هيكس ، كما أنها قررت أن ترسل له مبلغ ٤٠.٠٠٠ جنيه حتى نهاية العام لنفقات هذه القوة الجديدة .

قرر هيكس إذاً أن يقوم بحملته ولكنه عاد وشكاً إلى الحكومة المصرية المصاعب التي يلقاها من الموظفين في الخرطوم ، وطلب إرسال تعليمات محددة تجبرهم على إطاعة أوامره خصوصاً

(١) مالت إلى جرانثيل في ٥ من يونيو سنة ١٨٨٣

في شئون تنظيم الحملة ، ثم طالب بتعيينه قائداً عاماً وإلا فإنه يتخلى عن كل مسئولية خاصة بالحملة ويعود للقاهرة . وكانت الحكومة الخديوية تؤيد الجنرال هيكس في السودان ، وكان شريف باشا قد أرسل منذ نهاية شهر مايو بتعليمات إلى الخرطوم تقضي بإطاعة أوامره ، ولكن إعطاء القيادة العامة رسمياً لجنرال أجنبي مسيحي كان عملاً غير لائق نظراً لأهمية الناحية الدينية في ثورة السودان . وعلى أى حال فإن شريف كان مستعداً لتكرار أوامره للسلطات المصرية بالخرطوم — فلما تدخل السير إدوارد ماليت في الموضوع نتيجة لطلب هيكس وافق شريف باشا وأصدر أمره بتعيين سليمان نيازي — الذى كان وجوده يضيق هيكس — فى منصب حاكم عام سواحل البحر الأحمر ، وأخذ علاء الدين مهام منصبه الاسمية علاوة على حكومة عموم السودان . ولم تكن مهام الحكومة العامة فى الخرطوم من النواحي الإدارية والمالية تسمح لعلاء الدين بالوقت اللازم للتدخل الفعلى فى الشئون العسكرية مما يعطى للجنرال هيكس حرية العمل . ولكن الدور الذى لعبه القنصل العام الإنجليزى فى هذا الموضوع جعل جراثيل يكتب إليه بأنه ليست هناك حاجة لتذكيره بأن إنجلترا لا تتحمل أى مسئولية تخص أمور السودان ، وأنه من الضرورى على هيكس أن يفهم بأن السياسة البريطانية تتلخص فى الامتناع عن التدخل فى أعمال

الحكومة المصرية في تلك البلاد^(١) .

رضخت الحكومة المصرية لتدخل القنصل البريطاني وتسلم الجنرال هيكس برقية من الخديو في ٢٠ أغسطس يبلغه فيها تعيينه قائداً عاماً على الحملة السودانية الموجهة إلى كردفان مع منحه رتبة فريق وجميع السلطات العسكرية اللازمة ويبدى أمله في نجاحه في القضاء على الثورة ونصيحته له بالتعاون مع الضباط المصريين^(٢) . ورغم المصاعب التي كانت تصادف هيكس في السودان ، فإن الحكومة الإنجليزية قد أشعرته أنها لن تعطيه أى تأييد . ذلك أن القنصل العام الإنجليزى في القاهرة - مع تهنيئته لهيكس بالترقية - لفت نظره إلى أن هذا القرار هو قرار مصرى بحت ، وأضاف أن سياسة الحكومة البريطانية هي الامتناع إلى أقصى درجة ممكنة عن التدخل في أعمال الحكومة المصرية في السودان . وهكذا كان على هيكس أن يتقدم إلى كردفان على رأس قوات لا تحترم قيادته وهو يشعر في نفس الوقت أن حكومته لن تعطيه أى تأييد فيما يقوم به .

مصر حملة هيكس :

كانت خطة الجنرال هيكس تتلخص في السير جنوباً بحذاء

(١) جرانثيل إلى ماليت في ٨ من أغسطس سنة ١٨٨٢

F.O. 141/172. No 187.

(٢) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان : ١ - ٣ / ١ - ١

النيل الأبيض حتى الدويم بقوة تبلغ ١٠٠٠٠ جندي منها ٨٦٠٠ من المشاة و ١٤٠٠ من الفرسان مع بطارية مدافع ميدان كروب و بطاريتين من مدافع الجبال و بطارية مدافع رشاشة (نوردنفلد) وقافلة إمداد من ٥٠٠٠ رجل ، ثم عبور النيل الأبيض والاتجاه إلى باره ماراً في منطقة خصبة ثم مواصلة السير حتى الأبيض . وكان المراقبون يعتقدون في نجاح هذه الحملة نظراً لتجهيزها بالمدفعية ، وعلى أسوأ الفروض كانت تستطيع التقدم وتعود إلى قاعدتها في الخرطوم . بدأت الحملة سيرها في يوم ٩ سبتمبر ثم لحقها هيكس وعلاء الدين في يوم ٢٧ سبتمبر ، ولكن سرعان ما نجد أن هيكس يقرر في آخر وقت تغيير خط سير الحملة ويفضل اتباع طريق آخر يقع إلى الجنوب من الطريق الأول ، رغم أنه كان أطول منه بحوالي مائة ميل ، إلا أنه كان يأمل أن يجد الماء متوفراً على هذا الطريق الجديد . وكان هيكس يأمل أيضاً في مقابلة « مك آدم » أحد مشايخ منطقة تقلى ويضمه إلى الحملة مع رجاله . ولهذا فضل هيكس هذا الطريق الجديد رغم طوله ومروره في مناطق تكثر فيها الأعشاب والغابات . وقرر هيكس إقامة ست فقط للمحافظة على خطوط مواصلات الحملة .

سارت الحملة في شكل مربعات وكانت المهمات والجمال في وسطها . كان هذا التشكيل يقلل من أضرار المفاجآت ، ولكنه أجبر الحملة على السير ببطء . ولم يكن من السهل المحافظة على هذا

التشكيل في السير لمدة طويلة ، وعلاوة على ذلك فإنه كان يجعل الحملة هدفاً واضحاً أمام المهاجمين . وقد نتجت عن ذلك فوضى بين الجنود ولم يكن من السهل عليهم عند وصولهم إلى آبار شات أن يجدوا فصائلهم وسرياتهم أو كتائبهم . فقامت مشادة بين هيكس باشا ومساعدده حسين باشا بشأن هذه الفوضى ومسئوليتها ، ولكن هذا الأمر كان يدل على أن الجنود كانت غير مدربة على السير بهذا التشكيل لمسافة طويلة ومتعبة . وعلى أى حال فإن هذه المشادة قد انتهت باتخاذ قرار يحرم تنفيذ أى أمر إلا بعد الموافقة عليه من الحاكم العام ومن الضباط العظام . وكان معنى هذا عدم الاعتراف بقيادة هيكس في الميدان وتحمل قواد الوحدات جميعاً النتائج والمسؤوليات المترتبة على العمليات الحربية .

استمر سير الحملة وفي زريعة اكتشفوا أن المياه قليلة فقرر مجلس الضباط العظام أن إقامة النقط العسكرية على طول الطريق أمر غير لازم ، إذ أنه سيسهل على الثوار مهاجمتها من ناحية ، ولن تكون فعاله في ضمان وصول التموين من ناحية أخرى ، علاوة على أن الحملة ستضعف نتيجة لاقطاع هذه الفصائل منها . ولذلك فإنهم وافقوا على عدم المحافظة على خطوط مواصلات الحملة مع الدويم ، ووافق على ذلك كل من علاء الدين وهيكس . ولقد ضل الدليل الطريق قبل عجيلة وقامى الرجال من التعب ومن العطش وانتشروا يبحثون عن المياه وأصبح الجيش في حالة لا تسمح له

بالدفاع عن نفسه . وما أن أعلن الفرسان عن وجود بئر قريبة حتى هروا إليها الجنود وتسبقوا في الشرب منها بينما عاد كل من هيكس باشا وحسين باشا يؤنب أحدهما الآخر . توفرت المياه بعد عجيلة ، ولكن المدافع كانت قد أهملت وامتلأت بالرمال . ولقد أراد الأدلاء تفادي المرور في إحدى الغابات ولكن الكولونيل فارجوهار أصر على ضرورة السير في خط مستقيم فسادت الفوضى نظراً لعدم تمكن الرجال من السير في تشكيل مربعات في داخل الغابة ، ثم أخذ الرجال يتهمون الجنرال الإنجليزي بوضعهم في ذلك المكان ليسهل القضاء عليهم . كما أن الأدلاء ضاقوا بمعاملة الضباط الإنجليز لهم خصوصاً أن هيكس كان قد أمر بتقييدهم بالسلاسل إن لزم الأمر ، فشكوا لعلاء الدين الذي بدأ في توبيخ هيكس بدوره . وكانت هذه هي حالة الحملة عندما هاجمها المهديون في اليوم التالي . ولم يكن من السهل بطبيعة الحال على أية حملة في تلك الظروف أن تصمد في معركة حربية أو إن تستطيع حتى الدفاع عن نفسها ، فإذا أضفنا إلى ذلك ضعف روحها المعنوية وقلة تدريبها وشوئ الضبط والربط وطبيعة البلاد وأهمية المفاجأة تأكدنا أنها حملة كان مقضياً عليها لانهالة .

كان المهدي يعرف أخبار الحملة وتحركاتها قبل تركها الخرجوم . وكان قد أرسل بعض قواته لربم الآبار على طريق الحملة قبل أن تصل إليها . وكانت هناك قوات أخوتى تسير وراء الحملة ولم تكنها

كانت لا ترغب في مهاجمتها إلا بعد أن تطول خطوط مواصلاتها
 ويفعل فيها التعب فعلة . وفي الوقت نفسه يرسل إليهم منشورات
 تؤكد الأمان لمن أراد التسليم وتهدد بالموت البقية الباقية . وعند
 كاشجيل كان على الحملة أن يجتاز منطقة مملوءة بالغابات ، ثم وقع
 الهجوم الرئيسي لأنصار المهدي بالقرب من شيكان . وكان عددهم
 يقرب من ٢٠٠٠٠ لم يمت منهم إلا مائتين أو ثلاثمائة أما جنود
 الحكومة فقد انتشرت الأخبار بأنه قضي عليهم ما عدا بضع مئات
 وقعت في الأسر ، وكان هيكس وعلاء الدين وكل الضباط العظام
 من بين القتلى ، ووقعت كل الأسلحة والمهمات في أيدي الثوار .

تأج القضاء على حملة هيكس :

أصبح المهدي بعد هذا الانتصار مسيطراً على كل السودان
 الغربي دون أي منازع . وانقطعت مواصلات حامية الخرطوم
 الصغيرة مع حامية بحر الغزال التي كانت تحت قيادة « لبتون بك »
 وحامية دارفور التي كانت تحت قيادة « سلاتين بك » .
 وما أن وصلت أنباء القضاء على حملة هيكس إلى سلاتين قرب
 نهاية شهر نوفمبر ، حتى أعلن جنوده وضباطه رفضهم مواصلة
 الحرب ضد المهديين . ففي يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣
 استسلم أمام « زقل » وهو الأمير السوداني الذي عينه المهدي
 حاكماً على دارفور . وانتقلت المديرية بأكملها إلى أيدي الثوار

دون أى مقاومة ، وزادت المهمات والأسلحة والذخائر الموجودة فيها من قوة الثورة السودانية .

ولقد ائتمن لبتون أثر سلاتين ، وسار معظم شيوخ السودان ورؤسائه صوب المهدي يقدمون له الولاء وأصبح المهدي مسيطراً على السودان .

لم تصل إلى القاهرة ولندن أخبار من هيكس طوال شهر سبتمبر . وفي خلال تلك الفترة وصل السير إيثلين بارنج (لورد كرومر فيما بعد) إلى القاهرة لكي يحل محل السير ادوار ماليت في منصب القنصل العام البريطاني وأخذ يستعد ليكون منها حقلاً لتجاربه ، ولينفذ بها جانباً من السياسة الإنجليزية الأميرالية . بدأ السير إيثلين بارنج عمله في القاهرة بأن شكا إلى لندن أن مصروفات السودان تكون عبثاً ثقيلاً على كاهل الحكومة المصرية ، وأنها قد تزيد في العام التالى من ١٠٠.٠٠٠ جنيه إلى ٣٠٠.٠٠٠ أو ٦٠٠.٠٠٠^(١) . انتقد بارنج إذن سياسة الحكومة الخديوية في النواحي المالية ، ونسى أن مصر تدفع نفقات جيش الاحتلال البريطاني فيها . كان يعيب على حكومة مصر إتفاق جزء من ميزانيتها لمحاولة الاحتفاظ بأملاكها الإفريقية في نفس الوقت الذى يعرف فيه أن عودة الأمور إلى نصابها في السودان ستقضى على .

(١) السير إيثلين بارنج إلى اللورد جرانفيل في ٢٦ من أكتوبر

الخسارة التي تتكبدها الميزانية المصرية في السودان ، وبالتالي ستساعد على تحسين حال المالية المصرية .

أما الحكومة المصرية فكانت قلقة لانتقطاع أخبار هيكس عنها ، وقلقة من أخبار انتشار الثورة في غرب السودان وشرقيه . كان المهدي قد حاول منع وصول الإمدادات المصرية للخرطوم عن طريق سواكن — بربر ، وعين عثمان دقنه أميراً وقائداً للثوار في شرق السودان . وقد نجح هذا القائد في تجميع المقاتلين في أركويت وبدء مهاجمته لسنكات وسواكن نفسها . ثم قضى على ١٥٠ رجلاً من بلوكات النظام في شهر أكتوبر كانوا قد حاولوا الخروج من سواكن إلى سنكات . ونظم عثمان دقنه قواته التي بلغت أكثر من ٥٠٠٠ مقاتل ، وحاصر سنكات وقرر مهاجمة طوكر وأرسل أحد قواده لمهاجمة كسلا . وفي ٣ نوفمبر هزم الثوار ٥٠٠ جندي حكومي في موقعة التب وقتلوا عدداً كبيراً منهم واستولوا منهم على ٣٠٠ بندقية ، وكان قنصل إنجلترا الذي اصطحب هذه القوة من بين القتلى . وساد الذعر في سواكن ، وحضرت إحدى السفن البريطانية إليها للمحافظة على « الرعايا البريطانيين وحمايتهم إن لزم الأمر » . أما عن غرب السودان فقد أكد جيجلر باشا عند مروره بالقاهرة أن هزيمة هيكس باشا

« سينجم عنها وقوع الخرطوم في أيدي الثوار^(١) ». فانتبهز بارنج هذه الفرصة لكي يشرح لحكومته ضعف الحكومة الخديوية التي لا تستطيع مواجهة الحالات الطارئة خصوصاً وأنها أرسلت إلى السودان كل رجل قادر على حمل السلاح تقريباً فيما عدا القوات الموجودة تحت قيادة السير إيثيلين وود (الجيش المصري الجديد) وقيادة الجنرال بيكر (بلوكات النظام) . وكاد يكون مؤكداً أن مصر ، في حالة القضاء على جيش هيكس ، ستفقد كل السودان ما لم تصلها معونة من الخارج . كما أنه لم يكن من السهل تحديد ذلك المكان الذي تستطيع القوات المصرية أن تتفهم إليه وتقف فيه بحيث تتمكن من الدفاع عن مصر نفسها من هجمات الأنصار . وقد رأى بارنج أن الحكومة الخديوية قد تعرض أحد حلفيها للنسالة السودانية وعمل على إقفال الباب أمامها في كل منهما . الاقتراض الأول هو أن تعرض على إنجلترا إرسال قوات بريطانية أو هندية ، ولكنه نصح بأن تأمر الحكومة المصرية قواتها بالانسحاب من السودان إلى نقطة يمكن الدفاع عنها . والاقتراض الثاني هو أن تطلب إرسال جزء من جيش الجنرال وود إلى السودان ، ولكن بارنج أصر على ضرورة بقاء هذا الجيش في مصر نفسها متذرعاً بقرب سحب جزء من الحاميات البريطانية

(١) السير إيثيلين بارنج إلى جرانثيل في ١٩ من نوفمبر سنة ١٨٨٣

منها . ولقد كان لهذا التحايل أكبر تأثير على اللورد جرانفيل الذي أبرق في اليوم التالي : « لا نستطيع إغارة ضباط إنجلترا أو هنود . لا تشجع الضباط البريطانيين على التطوع . دعوة القوات التركية للسودان لن تكون في مصلحة مصر . إذا سئلت فانصح بترك السودان في حدود خاصة^(١) » . ولكن إنجلترا لم تشأ أن تطبق سياسة الإخلاء على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن إذ أنها أمرت قائد محطة الهند الشرقية بالمحافظة على سلطة الحكومة المصرية في سواكن ومصوع والمواني الأخرى في البحر الأحمر وأرسلت له وحدات بحرية جديدة لتعزيز قوته هناك . وهكذا نرى أن إنجلترا قد عازمت إلى اتخاذ سياسة على سواحل البحر الأحمر تختلف عن سياستها في وادي النيل وسيترتب عليها نتائج متباينة بطبيعة الحال . فبينما تحرص إنجلترا على سلامة طريقها إلى الهند ، إذ بها تعمل على إهدار حقوق مصر في وادي النيل .

وصلت قرارات الحكومة البريطانية إلى القاهرة في نفس الوقت الذي تأكدت فيه أخبار القضاء على حملة هيكس . ولقد أجمع المسئولون البريطانيون في القاهرة^(٢) على أن آخر انتصار

(١) جرانفيل إلى بارنج في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٨٨٢

F.O. 141/178. Tél. No 99. Chypher.

(٢) وهم سير إكلين بارنج القنصل العام لإنجلترا والجنرال ستيفنسن القائد العام لجيش الاحتلال البريطاني وسير إكلين وود سردار الجيش المصري .

للمهدى هو بالفعل مصدر تهديد لمصر وأن التهديد سيزداد في حالة وقوع الخرطوم في يده وهو أمر بدأ غير بعيد الاحتمال، ولذلك فإنهم أوصوا حكومتهم بتأخير إجلاء الحاميات الإنجليزية الموجودة في مصر عنها^(١).

قضت هزيمة جيش هيكس على هيئة الحكومة الخديوية . وعلى العكس من ذلك نجد الزعماء الوطنيين في المنفى يباركون هذا الانتصار ، مثلهم في ذلك مثل جانب كبير من الصحافة الحرة التي كانت معادية لبقاء الإنجليز في مصر . واعتقد الأحرار أن في استطاعة المهدي أن يزحف بأنصاره إلى مصر في وقت تستطيع فيها البلاد أن تقوم بثورة جديدة وتنفض عن نفسها قوات الاحتلال وقوات الرجعية . توقع الرأي العام العالمي في هذه الفترة نهاية الاحتلال البريطاني لمصر على أيدي المحررين الوطنيين . ولكن انقسام المصريين بين عناصر وطنية وعناصر موالية للخديو من ناحية ، ونقص تنظيم العناصر الوطنية نفسها من ناحية أخرى ، علاوة على فقرهم في السلاح ووسائل الدعاية ، كان كل ذلك مما يصعب معه بل مما يجعل من الاستحيل قيام مثل هذه الحركة الثورية . خصوصاً وأن ضعف الجيش المصري وعدم كفايته للدفاع عن مصر كان هو ما يتعامل به الإنجليز لإطالة مدة احتلالهم لمصر .

(١) بارنغ إلى جراتشيل في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٢

محمد بيكر باشا في سواكن :

ما أن وصلت أنباء هزيمة قوات الجنرال هيكس إلى القاهرة حتى قررت الحكومة المصرية بذل كل مجهود للمحافظة على الخرطوم ولإعادة فتح الطريق بين سواكن وبربر . وذلك بأن يجمع في الخرطوم جميع القوات الموزعة في المديرية المختلفة بعد سحب حاميات دارفور وبحر الغزال ومديرية خط الاستواء (مجموعها خمسة آلاف) وتحافظ بها على الخرطوم وسنار التي كان وجودها ضرورياً لتموين العاصمة السودانية . وكانت تسعى من ناحية أخرى إلى إرسال قوة تبلغ ألفين من بلوكات النظام و ٦٠٠٠ من الأعراب إلى سواكن للمحافظة على الطريق مع ببر مفتوحاً للمواصلات (١) .

ولكن الحكومة البريطانية بدأت تفصح عن سياستها فذكرت أنها ترى أن الحكومة المصرية ستكون أكثر حكمة لو أنها اقتصرَت على عمليات دفاعية . ثم اجتمع رؤساء السلطات البريطانية في القاهرة وقرروا أنه سيكون من الصعب على مصر أن تبقى في السودان وأنه سيكون من الضروري — بعد تهجير الحاميات المصرية إلى الخرطوم — أن تنسحب إلى مصر نفسها وألا تبقى في

(١) بارنيج إلى جرانفيل في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ -
F.O. 141/175. No 542 ext. Tél No 172.

الخرطوم إلا الوقت اللازم لإتمام عملية التجمع ، ولكنهم في الوقت نفسه رحبوا بفكرة احتفاظ مصر بسوا كن لاستخدامها كقاعدة للعمليات في المستقبل^(١) . أى أنهم أوجدوا المبررات اللازمة لكي تستند إليها وزارة الخارجية البريطانية في رغبتها بقصر العمليات الحربية على الدفاع عن مصر نفسها .

ازداد الموقف سوءا في شرق السودان مما قدم الفرصة للإنجليز للتدخل البحري لحماية سوا كن . أما الحكومة المصرية فإنها عينت حسين باشا خليفة مديراً عاماً على بربر ودنقلة ومنحته رتبة ميرميران وصممت على إرسال بيكر باشا بقواته إلى سوا كن للمحافظة عليها ، وعزمت على تعيين الزبير رحمت لقيادة قوات البدو المرسلة إلى تلك المدينة . ولكن الحكومة الإنجليزية اعترضت على تعيين الزبير في سوا كن ، وذلك لمعارضة جمعية منع الرقيق في لندن . وكان الزبير في حقيقة الأمر قائداً ووطنياً سودانياً له قيمته ، ولكن من الواضح أن إنجلترا كانت تخشى من قيادته للجنود لا على الحديو وحده بل على بقائها هي نفسها في مصر . ورغم أن بارنج قد شرح لوزير خارجية إنجلترا أنه ليس من العدالة أن تتدخل إنجلترا الآن وتعارض في مسألة خاصة هي تعيين الزبير فإن

(١) بارنج إلى جرانثيل في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٨٨٣

جراثيل قد رد عليه بأن هذا التعيين « غير مناسب من الناحية السياسية^(١) » .

وكان الزير باشا قد باشا قد وجه في أثناء ذلك نداء إلى رؤساء الثوار في شرق السودان يطلب فيه منهم العودة إلى طاعة الحكومة . وكان الزير يعرف الطابع الديني للثورة ويقدر أن من اللياقة عدم ذكر إرسال الجنرال بيكر إلى سواكن نظراً لأنه مسيحي وأجنبي ، ولكنه أعلن لرؤساء الثورة أنهم يستطيعون الوصول إلى أرفع المناصب في الحكومة وضرب المثل بنفسه الذي صار تعيينه « قائداً عاماً للقوات المصرية » . ولكن القنصل العام البريطاني في القاهرة تدخل ولقت نظر شريف باشا إلى الألقاب التي ينتحلها الزير رحمت لنفسه مما اضطر شريفاً إلى أن يؤكد له رسمياً أن الزير يعرف تمام المعرفة أنه سيكون تحت قيادة الجنرال بيكر^(٢) . وفي اليوم التالي أصدر الخديو مرسوماً بتعيين بيكر باشا في السودان وتكليفه بتهدئة الإقليم من سواكن إلى بربر والمحافظة على المواصلات فيه . كان عليه أن يعمل على كسب شيوخ القبائل المختلفة لطاعة الحكومة بالطرق السلمية قبل أن يستخدم العنف

(١) جراثيل إلى بارنج في ١٣ من ديسمبر سنة ١٨٨٣
(برقية خاصة) F.O. 141/178. Tél. (private).

(٢) بارنج إلى جراثيل في ١٦ من ديسمبر سنة ١٨٨٣
F.O. 141/175. No 616.

معهم . وذكر له أنه سينضم إلى قوات بلوكات النظام الخاضعة له
كتائب من السودانيين بقيادة الزير باشا الذي سيكون تحت
إمرته هو، أى بيكر، فعليه أن يستفيد من نفوذ ذلك الضابط
الوطني وحسن سمعته عند السودانيين . وفي تعليمات سرية صدرت
في نفس اليوم أوصى الخديو بيكر باشا بعدم القيام بأى عمليات
حرية قبل أن تصله الإمدادات تحت رئاسة الزير باشا، وعليه أن
ينظم الأمور في سواكن ويحصنها ويعمل على تدريب الجنود ورفع
روحهم المعنوية قبل الدخول في المعركة . وأن لا يدخل المعركة
أبدأً إلا إذا كانت جميع الظروف مواتية^(١) . وتدل هذه التعليمات
على أن الخديو نفسه لم يكن يثق في أى عملية يقوم بها الجنرال
الإنجليزى ما لم يصل الزير رحمت إلى شرق السودان .

وعلى أى حال فقد وصل الجنرال بيكر إلى سواكن في أواخر
شهر ديسمبر ولم تكن أخبار الخرطوم مثيرة للذعر، إذ أن مخازنها
كانت تحتوى على تموين يكفى أهلها وحاميتها لمدة سنة كما أن كميات
كبيرة من القمح كانت تصل من سنار . ولكن هذا لم يثن
الحكومة الإنجليزية عن أن تبدأ في تنفيذ سياستها الفعلية الخاصة
بفصل السودان عن مصر - بعد أن أجبرت الخديو على أن يظهر
عجزه ويستنزف موارده في محاولة إبقاء الوضع الرسمى .

(١) تعليمات الخديوى ليكر في ١٧ من ديسمبر ملحق بتقرير بارنج

إلى جرانثيل في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٨٨٢

الفصل الخامس

النصيحة البريطانية الإجبارية

شريف باشا وطلب العود من تركيا :

وضحت معالم السياسة الإنجليزية إزاء السودان بعد القضاء على حملة هيكس باشا ، وضح أن السودان وادى النيل لم يكن يهم الحكومة الإنجليزية بنفس الدرجة التي تهتم بها موانى البحر الأحمر . ففي نفس الوقت الذى تعللت فيه إنجلترا بالمسألة المالية فى مصر وعارضت فى إرسال الإمدادات للسودان ورفضت إعارة العسكريين من الإنجليز والهنود ، وحالت دون تدخل تركيا فى السودان - إذ اعتبرت أن وجود الجنود التركية فى السودان أو على السواحل تهدد لوجود الإنجليز فى مصر - فى نفس هذا الوقت نجد إنجلترا تصمم على ادعائها المحافظة على سلطة مصر فى موانى البحر الأحمر بقدر تصميمها على عدم قبول أى تدخل من جانب تركيا على طول تلك السواحل . وكان الباب العالى قد أظهر رغبته فى إرسال بعض القطع البحرية التركية إلى البحر الأحمر لمراقبة ومنع عبور أنصار المهدي إلى بلاد العرب ، ولكن إنجلترا اشترطت عليه ضرورة إعطاء تعليمات تقضى بالعمل

المشترك مع البحرية الإنجليزية ، مما اضطر الباب العالي إلى عدم تنفيذ مشروعه حتى لا يعترف ضمناً بالسلطة التي منحتها إنجلترا لنفسها في الموانئ المصرية .

وكانت السلطات المصرية مترددة في ذلك الوقت نظراً لوقوعها تحت إشراف الإنجليز من ناحية ، ولارتباطها بسيادة الباب العالي من ناحية أخرى . فاقترح الخديو الالتجاء إلى الحكومة البريطانية حتى لا يثير غضب الإنجليز في الوقت الذي لا يضمن فيه مساعدة السلطان . ولكن وزراءه كانوا يفضلون الالتجاء إلى السلطان وإرسال نداء له بطلب المساعدة ، وطلبوا من الحكومة الإنجليزية أن تتفاوض مع السلطان بشأن الشروط التي يمكن بمقتضاها الحصول على مساعدة القوات التركية في السودان . ولقد أراد شريف باشا كتابة مذكرة رسمية بهذا الخصوص ، ولكن السير ايشيلين بارنج أجاب بأنه ليس من الضروري القيام بذلك^(١) .

كانت إنجلترا تعلم أنها لا تستطيع — رسمياً — أن تمنع مصر من الالتجاء إلى الدولة ذات السيادة عليها وعلى السودان لطلب مساعدتها في إخماد ثورة في إحدى ولاياتها ، ولكنها حرصت في الوقت نفسه على أن تثير العراقيل أمام هذا المشروع . وجاء رد

(١) بارنج إلى جرانثيل في ١٢ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ .

الحكومة الإنجليزية أنها لا تمنع في استخدام القوات التركية على شرط أن تدفع تركيا تكاليف هذه القوات وممرتباتها ، وأن يحدد استخدامها على السودان فقط ومن ميناء سواكن دون غيرها . وفي نفس الوقت « نصح » جرانفيل وزراء الخديو بأن يصلوا إلى قرار بشأن « النصيحة » التي سبق أن أبداهما ، وهي إخلاء جميع المناطق الواقعة إلى الجنوب من أسوان أو وادي حلفا ، وفي هذه الحالة تتعهد إنجلترا بحفظ النظام في مصر والدفاع عنها كما هو الشأن في موانئ البحر الأحمر^(١) .

أما شريف باشا فإنه رأى أن المسألة أهم من أن تسوى بمجرد توصيات شفوية من القنصل الإنجليزي أو وزارة الخارجية البريطانية ، فكتب مذكرة رسمية شرح فيها الأسباب القوية التي تمنعه من قبول تنفيذ السياسة البريطانية الخاصة بالسودان . كانت أولى الاعتراضات المنطقية على مشروع إخلاء مصر للسودان هي نص الفرمانات التي تحرم رسمياً على الخديو التصرف في الأراضي التي عهد إليه بإدارتها ، هذا إلى أن من حق مصر أن تتمتع في النتائج التي ستترتب على هذا الإخلاء . ذكر شريف باشا أن الحكومة لا زالت تحتفظ بسلطانها في السودان ما عدا مديرية كردفان والمناطق القريبة من سواكن ، أما باقي مديريات

(١) جرانفيل إلى بارنج في ١٢ من ديسمبر سنة ١٨٨٢

السودان فكانت لا تزال في حالة هدوء . وكان يرى أن معنى إخلاء السودان هو إعطاء كل الأقاليم الشرقية منه ومديريات بربر ودقلة وكل وادى النيل من منابعه حتى النقطة التي ستأخذ حدوداً جنوبية لمصر ، إعطاء كل ذلك للمهدى ، فيصبح سيداً غير منازع على كل تلك المناطق وإجبار القبائل التي كانت موالية لمصر أو مترددة بينها وبين الثورة على إعلان انضمامها له أو اضطرارها إلى الخضوع لسلطته . أما مصر فإنها ستضطر بعد ذلك إلى محاولة الدفاع عن نفسها خصوصاً وأن أقساماً من قبائل العبايدة والبشاريين كانت تنتشر في المنطقة الممتدة من بربر إلى إسنا وقنا ، ولم يكن من السهل إقامة حدود ثابتة ما دامت هذه القبائل تنتشر في كل المنطقة . وهكذا نرى أن الحكومة المصرية ستحرم من حدودها الطبيعية التي تمكنها من الدفاع عن نفسها ، وستضطر إلى الاحتفاظ بجيش كبير لكي تدافع عن أمنها مما يتطلب نفقات باهظة ، ولذلك فإن الحكومة المصرية ترفض إخلاء الأراضي التي تعتبرها ضرورية جداً لأمنها ولوجود مصر نفسها^(١) .

ودافع الوزير المصرى عن أعمال مصر في السودان وفي قلب إفريقيا . فهما كانت الانتقادات الموجهة ضد الإرادة المصرية في

(١) مذكرة شريف إلى بارنج في ٢١ من ديسمبر سنة ١٨٨٣

مرفقة بمذكرة بارنج إلى جرانثيل في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٨٨٣

السودان ، فإن الفضل يعود إلى مصر في تعريف العالم المتحضر بتلك المناطق ، كما يعود الفضل إليها أيضاً في تمكين الأوروبيين من تأسيس متاجر لهم في السودان ، والقيام برحلات الاستكشاف الجغرافية العلمية وفي إقامة بعثات التبشير المسيحية . وإن من الصعب إنكار مجهودات مصر في القضاء على تجارة الرقيق . وعلى أى حال فإن الحكومة المصرية تحتاج إلى معونة مؤقتة لقوة مسلحة تبلغ حوالى ١٠٠٠٠ جندي حتى تستطيع استمرار عملها في السودان ، وإعادة سلطتها والدفاع عن مصر نفسها . وسيكون على هذه القوة أن تعمل على فتح الطريق من سواكن إلى بربر ، وأن تبقى هناك لمدة محدودة تسمح لمصر بأن تجمع وتنظم القوات التي ستحل محلها . وأكّد شريف باشا للحكومة الإنجليزية أن الحكومة المصرية ليست لديها أية نية لإرسال حملة جديدة إلى كردفان ، بل إنها ستقصر عملها على البقاء في الخرطوم حتى تطمئن على شرق السودان وتشرف على مجرى النيل .

ولما كان الطابع الدينى يظهر واضحاً في ثورة السودان ، فإن الحكومة الخديوية فكرت في أن أفضل تدخل هو التدخل التركي ، وهي لا تتوقع أن يرفض الباب العالي معاونتها خصوصاً بعد المساعدات المتكررة التي أرسلتها مصر لتركيا في حروبها العديدة ، كما أن القضاء على الثورة السودانية تأمين لممتلكات

السلطان في بلاد العرب وطرابلس من انتشار بذور هذه الثورة إليها . وأخيراً فإن الحكومة الخديوية لا تفكر في اتخاذ هذا الإجراء ضد رغبة إنجلترا ، بل إنها ترغب في الوصول إلى اتفاق مع الحكومة الإنجليزية بشأنه ، سواء قبلت الحكومة الإنجليزية مفاوضة تركيا فيه نيابة عن مصر أو سمحت لمصر بالتفاهم رأساً مع الباب العالي .

أرسل القنصل العام البريطاني في القاهرة اقتراحات شريف باشا إلى لندن معلقاً عليها بأن السياسة التي أوصت بها الحكومة البريطانية هي أفضل سياسة تتبع في تلك الظروف العصيبة ولكنه أظهر في نفس الوقت بوضوح أن وزراء مصر لن يقبلوا أبداً تنفيذ سياسة الإخلاء . ولذلك فإنه يقترح تغيير وزارة شريف وتكليف وزير آخر أكثر مرونة منه بتأليف وزارة جديدة ، وذلك بإبلاغ الخديو أن إنجلترا تصر على اتباع سياستها ، وأنه إذا كان الوزراء القائمون لا يرغبون في تطبيقها فلا مناص من تغييرهم . .

كان من الطبيعي أن يأسف بارنج على ترك شريف للوزارة ، وكان لا يضمن العثور على وزير آخر يقبل هذه السياسة ويكون قادراً على تنفيذها . . كان يرى أن خروج شريف باشا من الوزارة أمر في غير صالح البلاد ولكنه الوسيلة التي لا مناص منها لتنفيذ سياسة الإخلاء . وأخيراً أبدى القنصل العام البريطاني أنه لا يثق

في تلك الظروف في الضباط والموظفين المصريين ، فأوصى بإرسال ضابط بريطاني له سلطة واسعة إلى الخرطوم ، ونصح بإعطائه كل السلطات اللازمة لإخلاء حاميات السودان ، ووضع أحسن الترتيبات الممكنة للحكم الجديد في تلك الأقاليم^(١) .

وصلت مذكرة شريف باشا إلى وزارة الخارجية البريطانية مصحوبة بتعليق القنصل العام البريطاني في القاهرة . وكان على الوزارة الإنجليزية أن تتخذ قراراً بشأنها ، وترددت في ذلك بعض الوقت ، فأسرع بارنج بإرسال برقيات تثير القلق على الوضع في تلك الأقاليم مدعياً فيها أن سلطة مصر قد أصبحت مهددة حتى على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، وطلب من حكومته التدخل .

الضغط الإنجليزي على مصر :

أبلغ الميجر هنتر مساعد المقيم السياسي البريطاني في عدن ونائب القنصل في سواحل بلاد الصومال إلى القاهرة في أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٨٣ أن منليك ملك شوا يستعد للاستيلاء على هرر بمساعدة قبائل الجالا ، وأن قبائل الصومال قد أعلنت أنها ستخرج المصريين من بربرة وزيلع . وكانت هذه البرقية

(١) بارنج إلى جرانثيل في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٨٨٣

تهدف إلى غرضين : الأول إظهار أن سلطة مصر على هرر وفي موانئ خليج عدن قد أصبحت مهددة من جانب الأهالي والرؤساء المحليين ، بحيث أن هذه السلطة لا تستطيع البقاء دون أن يؤيدها وجود الإنجليز ، والغرض الآخر توجيه الإنجليز إلى التدخل للمحافظة على عدن نفسها ، إذ أن هذه القاعدة البحرية الهامة ومفتاح البحر الأحمر ومحطة التموين الضرورية للمواصلات البحرية الإمبراطورية مع الهند وأستراليا وشرق إفريقيا ، تحتاج في تموينها إلى شواطئ الصومال المواجهة لها .

ولقد خدم وصول هذه البرقية إلى القاهرة أهداف سير ايقلين بارنج التي كان يسعى إليها ، فأبلغها الحكومة الخديو وأرسلها بسرعة إلى لندن لكي يرى تأثيرها على حكومة الملكة — إمبراطورة الهند — وكتب في نفس اليوم إلى جرانثيل بأنه سيكون من الأفضل — في حالة رفض قبول المعونة التركية أو الإنجليزية — أن تقرر الحكومة المصرية بدون أى تأخير تطبيق سياسة الانسحاب إلى مصر نفسها^(١) .

وأحدث هذا التدخل نتيجة ، إذ أن الحكومة البريطانية لم تكن تتصور فقد زيلع وبربرة وصممت على أن يقوم الأسطول البريطاني بحماية الموانئ المصرية في خليج عدن . ولقد أبدت هذه

(١) بارنج إلى جرانثيل في أول يناير سنة ١٨٨٤

الخطة كل من وزارات الخارجية والهند والبحرية ، وصدر أمر بالإسراع بإرسال إحدى السفن إلى زيلع وبربرة وأن تبقى للدفاع عنهما وحمايتهما .

وليس علينا هنا أن نتساءل عن صحة تقارير هنتر عن بلاد الصومال ومدى صدقها ، ولا عن حسن نية بريطانيا تجاه تلك الموانئ والسواحل التي ستحتضن بحمايتها من ناحية ، وتجاه السودان وادي النيل الذي كان على مصر أن تنسحب منه مضطرة من ناحية أخرى ، إذ أن الوثائق الإنجليزية تثبت قطعاً كذب تقارير المبحر هنتر عن تهديد السلطة المصرية في موانئ البحر الأحمر وخليج عدن ، وأن الوزارة الإنجليزية لم تعدل من سياستها في تلك المناطق عندما اتضح لها عدم صحة تقارير هنتر ، بل واصلت إصرارها عليها مما يثبت أنها سياسة مرسومة ، وما تقارير هنتر إلا مبررات صورية لتنفيذها^(١)

أما حكومة القاهرة فإنها أظهرت قلقها من برقية هنتر وأرادت الاستفادة منها لنيل موافقة الحكومة الإنجليزية على مذكرة شريف باشا المقدمة في ٢١ ديسمبر والخاصة بطلب المدد

(١) وصلت السفينة الحربية البريطانية « سفنكس » إلى بربرة في يوم ٧ من يناير سنة ١٨٨٤ وأبرقت إلى الأيرالية في لندن : « إن كل شيء هادئ في بربرة وفي زيلع وفي الأقاليم المجاورة ، ولا يوجد هناك ما يدل على بدء حدوث اضطرابات » .

من تركيا ، وعاد شريف فشرح لآنجلترا مرة أخرى أن الحكومة مضطرة إلى الالتجاء بسرعة إلى الباب العالي لإرسال قوة تتألف من ١٠ر٠٠٠ جندي إلى سواكن ، وأبدت أنها في حالة عدم موافقة تركيا على هذا الطلب ، ستضطر إلى إبلاغ الباب العالي أنها تعيد إليه إدارة ساحل البحر الأحمر . وهكذا تستطيع مصر - بعد أن تعود حدودها إلى ما كانت عليه في عهد محمد علي - أن تجمع قواتها المتفرقة في هرر وسواكن وتسحبهم صوب النيل ، وبذلك تتمكن من أن تؤلف قوة تبلغ ١٥ر٠٠٠ جندي بعد إضافة الحاميات الموجودة في سنار وفي الخرطوم وبربر - وهي قوة كافية للمحافظة على النيل من الخرطوم وضمن أمن مصر نفسها^(١) .

ولكن بارنج أكد أنه لا يمكن لمصر جمع أية قوة تمكنها من الدفاع عن الخرطوم وعتى بحرى النيل . وأن السياسة الإنجليزية قد تقررت في نفس الصورة التي وصلت إلى بارنج في برقية جراثيل يوم ١٣ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ والتي كان شريف يعرفها معرفة جيدة . وعلى أى حال فإن آنجلترا قد أظهرت أنه ليس لديها أى مانع في أن يطلب الخديو إلى الباب العالي إرسال قوات إلى سواكن على شرط ألا يعمل ذلك على زيادة نفقات

(١) شريف إلى بارنج في ٢ من يناير سنة ١٨٨٤ ملحقة بتقرير

بارنج إلى جراثيل في نفس اليوم

المالية المصرية وألا تضطر الحكومة الخديوية إلى تأخير اتخاذ قرار في مسألة تحركات قواتها في داخل السودان . ولقد وافقت الحكومة الإنجليزية على اقتراح شريف باشا الثاني وهو الخاص بإعادة ساحل البحر الأحمر وشرق السودان إلى الباب العالي في حالة رفضه تقديم المساعدة العسكرية لمصر . ولكن الحكومة الإنجليزية لم توافق على فكرة شريف الخاصة بالمحافظة على الحدود فيما وراء الخرطوم واتفقت في ذلك مع السير إيشيلين بارنج . ولذلك فإن القنصل العام البريطاني في القاهرة أبلغ شريف باشا أن الحكومة البريطانية لا تعتقد بأنه في استطاعة مصر أن تدافع عن الخرطوم وأنها توصي بتجميع القوات المصرية ثم سحبهم من الخرطوم نفسها ومن بقية المناطق الداخلية في السودان^(١) .

وكان من الضروري لإنجلترا ألا تضع الحكومة المصرية وقتاً في تقرير السياسة التي ستتخذها ، ولذلك فقد كان على القنصل العام البريطاني في القاهرة أن يصر أمام الخديوى ووزرائه على ضرورة تحديد العمليات السودانية وقصرها على إنقاذ الحاميات المتفرقة والدفاع عن موانئ البحر الأحمر حيث كان من المستطاع التأكد من معونة البحرية الإنجليزية .

وأخيراً فإن اللورد جرانثيل قد تعرض لمسألة تهتم الخديو

(١) جرانثيل إلى بارنج في ٤ من يناير سنة ١٨٨٤

بنوع خاص منذ بضع سنوات ، ألا وهي المحافظة على النظام والوضع القائم في مصر . لم يكن الخديو محبوباً في بلاده . وقد نشبت ثورتان على حكمه : إحداهما ثورة عمراي في مصر والأخرى ثورة المهدي في السودان . كانت « رعيتة » تهدد سلطته وتهدد أسرته وكان من المنطقي ألا يتمكن الخديو من المحافظة على عرشه في حالة خروج الإنجليز . ولذلك فإن اللورد جراثيل قد وجه السير إيشيلين بارنج إلى أن يؤكد للخديو أنه في حالة اتباعه للنصيحة البريطانية الخاصة بإخلاء السودان « فإن حكومة صاحبة الجلالة (الملكة) ستكون مستعدة من ناحيتها لكي تساعد في المحافظة على الأمن والنظام في مصر نفسها ، وأن تواصل حمايتها لموانئ البحر الأحمر ^(١) » .

استقالة شريف باشا :

عمل لورد جراثيل على إنهاء المناقشة بشأن المسألة السودانية ، وذلك بإلزام الحكومة المصرية باتباع (المشورة) البريطانية ، فوضع بذلك أحد المبادئ الأساسية للحكم البريطاني في مصر . كتب إلى بارنج قائلاً : « إنني لست في حاجة إلى أن أظهر لك أنه من اللازم ، في المسائل الهامة التي تؤثر في إدارة مصر وأمنها ،

(١) الوثيقة السابقة .

أن تكون حكومة صاحبة الجلالة متأكدة ، مادام احتلال البلاد المؤقت بالقوات الإنجليزية لا يزال مستمراً ، من تنفيذ كل النصائح التي تعتقد أن من واجبها إعطاؤها للخديو بعد الإحاطة الشاملة بوجهة النظر المصرية . فيجب إقحام الوزراء المصريين وحكام الأقاليم بوضوح أن المسؤولية الملقاة حالياً على كاهل إنجلترا تضطر حكومة صاحبة الجلالة إلى الإصرار على تنفيذ السياسة التي أوصت بها ، وأنه سيكون من اللازم أن يوقف الوزراء والحكام الذين لا يتبعون هذا التوجيه عن القيام بأعمالهم «^(١) . استفادت إنجلترا إذاً من هذا الوضع لإقرار سابقة تستند إليها في إدارة مصر لم تكن موجودة من قبل .

أسرع بارنج بإبلاغ هذا الإنذار البريطاني للخديو ولشريف باشا . وكان على شريف أن يختار بين مصالح الخديو التي قبل أن يدافع عنها حتى الآن وبين إخلاصه لبلاده ، ولكنه لم يتردد طويلاً فقدم استقالته في صبيحة اليوم التالي لتقديم النصيحة الإيجابية البريطانية وأشار إلى أنه إذا تخلت مصر عن السودان فإن السودان لن يتخلى عن مصر — تلك العبارة التي أصبحت مبدأ للمصريين في كفاحهم ضد المحتلين لوادي النيل .

وتعتبر استقالة شريف باشا إحدى الوثائق الهامة في التاريخ

(١) جرائيل إلى بارنج في ٤ من يناير سنة ١٨٨٤

المصري الحديث بشكل عام وفي تاريخ وحدة وادي النيل بشكل خاص . ذكر فيها الخديو أنه يعلم الظروف التي أجبرت الوزارة على محاولة الدفاع عن أعالي النيل بما في ذلك الخرطوم ، وأن الوزراء قد اعتبروا هذا العمل ضرورياً لحماية مصر واطمئنان أهلها وأنهم كانوا يأملون الوصول إلى ذلك عن طريق التنازل عن شرق السودان وسواحل البحر الأحمر للباب العالي في حالة ما إذا اضطروا إلى ذلك ، وعن طريق تجميع كل القوات الموجودة في داخل وادي النيل . ولكن انجلترا لم تعتبر هذه الوسائل كافية ، وأعلنت لهم ضرورة تخليهم عن وادي النيل حتى أسوان أو وادي حلفا بشكل يجعل من هذه النقطة النهاية الجنوبية للحدود المصرية ، كما أن السير إيثيلين بارنج قد أبلغه علاوة على ذلك نص البرقية التي وصلتته من اللورد جرانفيل والتي يطلب فيها منه إبلاغ رئيس وزراء مصر أنه ما دام احتلال البلاد المؤقت بالقوات الإنجليزية لا يزال قائماً فإن على المصريين تنفيذ نصاب الحكومة البريطانية في كل المسائل الهامة ، وأن كل وزير لا يتبع هذا التوجيه مضطر إلى ترك منصبه . وكان شريف باشا قد أبلغ هذا الأمر للخديو أثناء انعقاد مجلس الوزراء . ولما كان الوزراء يعتقدون أن هذا البلاغ الإنجليزي يتعارض مع استقلال حكومة الخديو ومع مسئولية الوزراء أمام الخديو مما يتنافى والمرسوم الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ — لذلك فإن الوزراء قد قرروا أنهم أصبحوا غير قادرين

على القيام بواجباتهم المعهودة بها إليهم وقدموا استقالتهم . ولا شك أن هذا الموقف من شريف كان موقفاً وطنياً وقانونياً رائعاً دافع به عن حقوق البلاد . ومن الطبيعي أن يؤيد الشعب وزراء الخديو في هذا الموقف ولكنه لم يصل إلى التأييد الذي قدمه الشعب لعراي مثلاً . ولهذا نجد أن الأمر كان سهلاً أمام الإنجليز الذين كان عليهم أن يتصرفوا مع وزراء الخديو وهم يضمنون وجود هوة بينهم وبين الشعب .

وعلى أى حال فإن الموقف رغم ذلك كان فى متعى الحرج والصعوبة أمام القنصل العام البريطانى . فإن مصر كانت لا تقبل سياسة إخلاء السودان ، ولكن الخديو قبل استقالة شريف وكلف رياض باشا بتشكيل وزارة جديدة . ولكن رياض باشا رفض القيام بهذه المهمة . وخاف القنصل العام الإنجليزى أن تستمر الأزمة الوزارية التى كان معناها عدم تنفيذ سياسة الإخلاء وعودة شريف باشا لتنفيذ سياسته هو . كان بارنج قد لمح من قبل لحكومة لندن بإمكان تعيين وزراء من الإنجليز فى القاهرة ولم تكن لندن تهتم بهذا الموضوع ولكن بارنج كان مصمماً — فى حالة صعوبة تأليف وزارة جديدة — على أن يشرف على إدارة الشؤون الحكومية ثم يبلغ لندن برقياً بقيامه بهذا العمل ويطلب منها تعليمات جديدة . ولم يخف بارنج نيته وأعلنها للخديو الذى

فَلِقَ في الحال واستسلم وأعلن أنه يقبل من كل قلبه سياسة إخلاء السودان بأكمله وأنه يعتقد — بعد روية — أن هذه السياسة هي الأفضل لمصلحة البلاد الحقيقية . وأسرع الخديو باستدعاء نوبار باشا الذي كان يميل للإنجليز وكلفه بتأليف الوزارة . وقبل نوبار باشا هذا التكليف وأعلن أنه لن يحتفظ من السودان إلا بميناء سواكن .

من الواضح أن إنجلترا كانت تتحكم في مصر وفي مصيرها منذ خريف سنة ١٨٨٢ . كانوا قد قضوا على الحكومة « الفعلية » ولم تكن الحكومة « الشرعية » إلا مظهرًا . لم تعد هناك سلطة غير سلطة الاحتلال الإنجليزي ولا قوانين غير رغبات الإنجليز . كانت كل طبقات الشعب تعارض في سياسة إخلاء السودان . ولكن ذلك لم يمنع نوبار باشا من قبول رئاسة الوزارة وتحمل المسؤوليات التي كان يعرف أن التاريخ سيضعها فوق أكتافه . وهكذا أصبحت وزارته الجديدة تدل على المرحلة الثانية من مراحل السياسة الإنجليزية بعد معركة التل الكبير . كان نوبار قد أمضى الجزء الأكبر من حياته في الدبلوماسية والمؤامرات وكان ينظر إلى الاحتلال الإنجليزي لمصر على أنه مشاركة بين الإنجليز وبينه في حكم البلاد . كان قد قبل تأليف الوزارة لإخلاء السودان ولكنه كان يريد أن يترك مسؤولية هذا الأمر على كاهل

الإنجليز . كان مستعداً لترك كل المشاكل المالية والدولية للإنجليز على أن يحتفظ هو بشئون وزارة الداخلية التي خضعت في غالب الأحيان لرئيس الوزراء ، وبشئون وزارة العدل التي كان يعتبر نفسه خبيراً فيها . أما من وجهة النظر الإنجليزية فإن نوبار باشا كان يمثل عدة مزايا . فكان يرغب في « التعاون » مع الإنجليز في الشئون الهامة مثل المالية والسودان والأشغال العامة . وكان شخصية غير مرغوب فيها من جانب فرنسا مما يضمن لإنجلترا عدم قيام مؤامرات عليها ، وكان من أنصار المراقبة الأوربية على شئون مصر ، وكان أرمنياً يعرف كل دخائل البلاد ويبغض الدولة العثمانية ، وهذه كلها ضمانات هامة لإنجلترا .

ما أن ألف نوبار باشا وزارته حتى أرسل بتعليمات في يوم ٩ يناير سنة ١٨٨٤ إلى الجنرال بيكر في سواكن يُلغى فيه السماح له باستخدام القوة إن لزم الأمر لفتح الطريق إلى بربر وأصبح عليه أن يستخدم الدبلوماسية فقط في ذلك ، وألغى الأمر الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ الذي ألحق إدارة شئون السودان وملحقاته برئاسة مجلس الوزراء وألحقها بوزارة الحربية من تاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأرسل بتعليمات لنائب الحاكم العام في السودان لعمل اللازم نحو ترحيل كل النساء والأطفال والأهالي الذين يرغبون في ترك الخرطوم وإرسالهم إلى بربر ، وإصدار أمره

إلى قائد حامية سنار بالانسحاب إلى الخرطوم مع كل الموظفين والأهالى الذين يرغبون فى ترك المديرية ، وأن يبلغ نفس هذه الأوامر لسلطات بحر الغزال وخط الاستواء .

انتهت بذلك مرحلة حاسمة من مراحل السياسة الإنجليزية فى السودان ، وستبدأ مرحلة جديدة مع الرجل الذى سترسله إنجلترا لإخلاء السودان .

الفصل السادس

تنفيذ سياسة الإخلاء

اختيار غردون :

بقى على الحكومة الإنجليزية بعد أن أجبرت الحكومة المصرية على قبول « نصيحتها » أن تجد الرجل الذى يستطيع تنفيذ هذه السياسة ويجلى القوات المصرية عن السودان ويفصل نهائياً بين شطرى الوادى .

كانت إنجلترا تأمل فى استخدام غردون فى مصر منذ أوائل الاحتلال البريطانى ، ولكن السير ادوارد ماليت أجاب بأن حكومة القاهرة لن تقبل تعيينه فى السودان إلا إذا طلبت لندن تعيينه رسمياً ، أى إلا إذا أجبرت على تعيينه ، كما أن غردون لم يكن يفكر صراحة فى خدمة مصر . وفى نهاية شهر نوفمبر سنة ١٨٨٣ سأل اللورد جراثيل السير ايثيلين باريج عما إذا كان غردون يلزم الحكومة الخديوية ، وفى أى مركز وبأى طريقة . كانت الأخبار قد أكدت القضاء على حملة هيكس ، وأصبحت سلطة الخديو مرعزعة . ولكن حكومة القاهرة لم تكن لتقبل فكرة تعيين غردون خصاً بسبب الطابع الدينى الذى امتازت

به الثورة السودانية ، إذ أن وضعه على رأس الحكم في السودان سيكون معناه انضمام آخر قبيلة موالية لمصر إلى المهدي ، كما ذكر السير ايثلين بارنج الذي نصح حكومته بعدم إجبار مصر على هذا التعيين^(١) .

كان غردون يفكر في بداية عام ١٨٨٤ في ترك الجيش الإنجليزى والدخول في خدمة الملك ليوبولد ملك البلجيك الذي كان قد طلب إليه إدارة الكنفو . ولقد استغلت جريدة التايمز هذه المسألة وأعلنت أسفها من عدم استفادة الإمبراطورية من خدمات هذا الضابط النشط . ثم كتبت جريدة « البال مال جازيت » في يوم ٩ يناير مقالة استندت فيها إلى آراء غردون كرجل يعرف الشئون السودانية وطلبت فيها من الحكومة تغيير سياستها والمحافظة على الخرطوم ومحاولة الاستفادة من وجوه الخلاف التي قد تنشأ بين زعماء الثورة ، وفي صفوف الثوار .

كانت آراء غردون إذاً متعارضة تمام التعارض مع سياسة حكومة لندن ، إذ كان غردون معادياً لسياسة إخلاء السودان ، وكان يطالب باستخدام الوسائل الحربية إلى أبعد مدى . كان لا يمانع في إخلاء المديريات السودانية المتطرفة مثل دارفور وخط الاستواء ، ولكنه كان يصر على ضرورة المحافظة على الخرطوم

(1) FITZMAURICE, Lord Edmond ; life of granville. London, 1905. Vol. II. p. 381.

بأى ثمن . وكان يرى أن السماح للمهدى بدخول الخرطوم لا يعنى مجرد عودة السودان إلى الهمجية ، ولكن يعنى تهديداً مباشراً لمصر نفسها . وكان يعتقد أن الدفاع عن مصر عن طريق تحصين الحدود الجنوبية سيكون عديم الجدوى ، لأن بلاد العرب وسوريا وكل العالم الإسلامى سيهتز نتيجة لزعف المهدية وانتصاراتها . ولذلك فإن غردون قد نصح بإرسال رجل قوى — مثل السير سامويل بيكر — إلى الخرطوم مع قوات عسكرية هندية وتركية كافية ، وأن يُزَوَّد بمليونين من الجنهات الاسترلينية . وكان يعتقد فى سهولة القضاء على قوات المهدى إذا ما واجهتها قوات أحد الجيوش البريطانيين . ويمكن بعد ذلك إعادة احتلال المناطق المتطرفة مثل دارفور وخط الاستواء وإعادتهما تحت حكم السلاطين القدماء ، ووضع مجموع الأقاليم السودانية تحت حكومة متمدينة تستطيع القضاء على تجارة الرقيق نهائياً^(١) .

ولقد تساءلت جريدة « البال مال جازيت » عن السبب فى عدم إرسال غردون إلى الخرطوم مزوداً بسلطات مطلقة ، وذلك للمفاوضة مع المهدى ولإنقاذ الحاميات ، وليحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه من حطام السودان . وتسارعت الصحف إلى الاقتباس من هذا المقال ، وأخذت تطالب بضرورة إرسال غردون للسودان .

(1) STRACHEY, Lytton ; Eminent Victorians. London, 1948. p. 264.

كانت آراء غردون هذه هي آراء العسكريين البريطانيين في لندن ، أى اللورد ولسلى قائد الحملة على مصر واللورد هارتنجتون وزير الحرية ، وكانت فى ذلك تختلف عن آراء السلطات البريطانية فى مصر نفسها التى كانت تساند السير ايشيلين بارنج فى ضرورة سحب القوات المصرية من السودان فى أقرب وقت والتى وافق عليها جراثيل فى لندن ، دون أن يفصح عن الخطوة التالية لحكومته ، وهى الإقامة فى السودان بعد سحب القوات المصرية . وعلى أى حال ، فقد أبلغ السير ايشيلين بارنج حكومته أن مصر تحتاج إلى ضابط كفء للذهاب إلى الخرطوم مزوداً بسلطات لتنفيذ الانسحاب ، واستقر رأى حكومة لندن على أن يكون هذا الرجل هو غردون .

أوصى كل من ولسلى وهارتنجتون ، اللورد جراثيل بإرسال غردون للسودان قبل وحصل على موافقة جلادستون ، واستدعى غردون إلى العاصمة لكي يتسلم تعليماته فى يوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٤ . وتذكر لنا جميع الروايات أن غردون حضر فى صحبة اللورد ولسلى وأنهم أفهموه أن سياسة الحكومة البريطانية هى التصميم على إخلاء السودان لأنها لا ترغب فى ضمان الحكومة الجديدة فى البلاد — وان المقابلة كانت قصيرة ، وأن كل شىء قد رتب فى الحال وكان على غردون أن يسافر فى الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم إلى كاليه . ولكن تعليمات اللورد جراثيل إلى غردون

كانت واضحة ومختصرة ، ولم تكن تنص على تكليف غردون بإخلاء السودان — إذ أنها كلفته بالمهمات التالية :

١ — كتابة تقرير للحكومة الإنجليزية عن الموقف الحربى فى السودان وعن الوسائل الواجب اتخاذها لضمان سلامة الحاميات المصرية الموجودة وسلامة المدنيين الأوربيين فى الخرطوم .

٢ — دراسة أحسن الوسائل لتنفيذ الجلاء من داخلية السودان وكتابة تقرير عنها ، وكذلك عن طريقة ضمان سلامة الموانئ المصرية فى البحر الأحمر وحسن إدارتها .

٣ — تخويله حق قبول أى مهمة أخرى تعهد له بها الحكومة المصرية ، كما سيلغى ذلك السير ايفيلين بارنج . وأخيراً فقد كان على غردون أن يصطحب معه الكولونيل ستيوارت وأن يتبع القنصل العام البريطانى فى القاهرة الذى سيكون حلقة الاتصال بينه فى الخرطوم وبين الحكومة الإنجليزية فى لندن^(١) .

وهكذا نرى أن جرانفيل لم يصدر أمره لغردون بتنفيذ سياسة إخلاء السودان ، ولكن كان على غردون أن يدرس أحسن الوسائل لتنفيذ الجلاء وأن يكتب تقريراً عنها ، أى أنه

(١) جرانفيل إلى غردون وجرانفيل إلى بارنج فى ١٨ من يناير

كان مكلفاً بمجرد مهمة استطلاعية . معنى هذا أن لندن قد ترددت في حمل كل مسؤولياتها الناجمة عن هذا الإخلاء وفضلت أن تتركها على عاتق الخديو ووزارته الجديدة ، وهذا هو ما يفسر توجيه غردون إلى قبول كل مهمة أخرى تعهد له بها الحكومة المصرية .

ولكن الحكومة البريطانية لم تقدر خطر إرسال رجل مثل غردون إلى السودان حق قدره . ذلك أن أعمال هذا الجنرال السابقة وأخلاقه لم تكن مما تؤهله للقيام بمثل هذه المهمة . فقد كان غردون يضيق بالإشراف الرسمي عليه ، وكان طموحا إلى أقصى درجات الطموح . ولقد اختارته الحكومة بسبب خدماته السابقة في الصين وفي السودان ، دون أن يعرفوا بتفاصيل تجربته الأخيرة كقائد لقوات مستعمرة رأس الرجاء الصالح في باسوتولاند التي أظهر فيها عدم احترامه للسياسة التي رسمها الحاكم العام ، ودخل في مفاوضات مع رؤساء محليين بطريقة تتنافى مع السياسة العامة للحكومة وتتعارض تعارضاً صريحاً مع الخطط الموضوعة^(١) . ولقد أسف اللورد كمبرلي وزير المستعمرات الذي كان يعرف تفاصيل هذه التجربة الأخيرة لغردون على أنه لم يحضر جلسة مجلس الوزراء التي اختير فيها غردون للسودان ، إذ أنه كان

(1) LAGDEN. godfrey ; The Basutos. London, 1909. Vol. II. pp. 534—535

لابد. سيعارض كل المعارضة في ذلك . ولكن غردون كان قد بدأ مهمته .

غردون في مصر :

ترك غردون لندن لآخر مرة ، حيث ساد اعتقاد عام بأنه هو الرجل المنقذ الذي سيعالج أخطاء الماضي ويحل المشاكل السودانية ويعيد النفوذ البريطاني المزعزع إلى ما كان عليه من قوة . وأخذ غردون وهو يسافر في القطار في فرنسا بعد البلاغات التي ستذاع في السودان باسم الخديو تمهيداً لعرضها على حكومة لندن للمواقفة عليها . وقد أكد فيها مبدأ إعادة الاستقلال للسودان . ولذلك فإن غردون قد طلب تعيينه حاكماً عاماً ، لمجرد كسب الوقت اللازم لتنفيذ الإخلاء . ولقد وافقت الوزارة الإنجليزية على هذه الوثائق ولكنها تركت لمثلها في القاهرة أمر التفاهم في التفاصيل مع غردون والاتفاق سويّاً لأنه كان أعرف منهم بالظروف المحلية . شعر السير إيشيلين بارج أن مهمة الجنرال غردون كانت تنفيذية علاوة على كونها استشارية . وطلب أن يمر غردون بالقاهرة ويتباحث معه ثم يسافر للسودان عن طريق النيل ، خصوصاً وأن الثورة كانت منتشرة في شرق السودان . فما أن وصل غردون إلى بور سعيد حتى وجد تعليقات من الخارجية

البريطانية بالذهاب إلى القاهرة والتشاور مع القنصل العام البريطاني .

وصل غردون إلى القاهرة في يوم ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ ،
 واصطحبه القنصل العام البريطاني في اليوم التالي لرؤية الخديو ،
 وتقرر إعداد فرمانين خديويين : الأول موجه إلى غردون يعينه
 فيه حاكماً عاماً على السودان ويكلفه بإعادة النظام والأمن إلى
 نصابهما في السودان . والثاني عبارة عن بلاغ موجه إلى الحكام
 والرؤساء والتجار في السودان يشرح أن الخديو قد قرر إعادة
 الاستقلال للأسر القديمة وللملوك السودان ، ولما كان الخديو يعرف
 أن غردون باشا قد فاز بحب الأهالي عند إقامته بينهم (!!) ولما كان
 الخديو يثق في حكمته ومقدرته وحسن عزيمته بالنسبة للسودانيين
 فإنه يرسله كممثل له مزوداً بسلطات تامة لسحب الموظفين والجنود
 المصريين وكل من له صلة بالحكومة المصرية من السودان ، وذلك
 بالطرق السلمية والودية . وطلب الخديو من كل من حمل السلاح
 أن يلقيه وأن يعملوا في هدوء وسكينة على إقامة حكومة من
 اختيارهم تضمن رخاء البلاد وأمن الطرق بشكل يسمح باستمرار
 العلاقات التجارية بين شق الوادي مما سيزيد في ثروة أهلية
 ويعمل على مدنيتهم ، وحتى تستمر صلات الود حسباً تأمر القوانين
 الإنسانية . وكان على غردون أن ينشر أياً من هذين فرمانين
 حسباً تقتضي الظروف .

لم يكلف الخديو إذاً غردون بإقامة حكومة قوية في السودان بل إنه دعا السودانين إلى تكوين حكومة من اختيارهم دون أن يتحدث عن سلطة غردون في تكوين تلك الحكومة .

دار الحديث في أول مقابلة وقعت بين السير إيثيلين بارنج وغردون أمام نوبار باشا والكولونيل ستوارت والسير إيثيلين وود سردار الجيش المصرى - حول مسألة في غاية الأهمية : ألا وهى تفاصيل التعليمات المعطاة لغردون ، خصوصاً وأن حكومة لندن كانت قد تركتها غير محددة مستكفية بتوجيهه لقبول أى مهمة أخرى تعهد له بها الحكومة المصرية . ورأى القنصل العام البريطانى أنه من الضرورى أن يذكر غردون بأن مهمته الأساسية هى إخلاء السودان ، وهى سياسة لم يكن من السهل إقناع الحكومة المصرية بها ، ولذلك فقد كان على غردون أن ينفذ هذه السياسة وألا يغيرها بأى حال من الأحوال . ولقد كان لغردون الحق فى الاحتفاظ بالقوات المصرية فى السودان لفترة محدودة ومعقولة حتى يتمكن من تنفيذ الجلاء دون أن يعرض الأرواح أو الممتلكات للأخطار^(١) . ووضع القنصل

(١) بارنج إلى غردون فى ٢٥ من يناير سنة ١٨٨٤ وبارنج إلى

جرانثيل فى ٢٨ من يناير سنة ١٨٨٤

الإنجليزى تحت تصرفه ١٠٠.٠٠٠ جنيه ووعدته بأن يرسل إليه
أى مبلغ آخر قد يحتاج إليه .

ولقد بقيت مسألة أخرى تحتاج إلى تفكير ، إذ أنه لم يكن
هناك أسر قوية يستطيع أفرادها أن يتقلدوا السلطة اللازمة في
دقلة أو كسلا أو الخرطوم ، أى المناطق التى تكون قلب
السودان بعد سحب القوات المصرية منه . كان حكم الثوار راسخ
القدم في دارفور ، ولم يكن من المستطاع تطبيق سياسة إعادة الأسر
القديمة إلى مناطق السودان إلا في دارفور . أما في الخرطوم وهى
مفتاح السودان فكان غردون شديد الرغبة في عدم إرجاعها إلى
إدارة الباشاوات المصريين ، وكان يتردد بين التنازل عنها أو بمعنى
أصح إعادتها لتركيا وبين إقامة نظام حماية بريطانية شديد المرونة
عليها . ولم يكن في استطاعته أن يجسم هذه الأفكار إلا بعد
وصوله للخرطوم ، ولكنها كانت تشغله بدون شك وهو لا يزال
في القاهرة . وعلى أى حال فقد فكر منذ وجوده في القاهرة في أنه
محتاج لرجل يحل محله بعد إتمام الإخلاء ، وذلك لكي يتولى السلطة
بأى شكل ، فكان من الضروري أن يجد رجلا « له اسم ونفوذ
يفرضه على الأهالي^(١) » . وكان من نتيجة ذلك أن طالب
غردون بتعيين الزبير باشا رحمت لكي يعاونه في مهمته .

(١) DELEBECQUE, Jacques ; gordon et le drame de
Khartoum. Paris, 1936. p. 100.

هذا على الرغم من أن الزبير كان لا ينسى لغردون قتل ابنه حينما كان حاكماً عاماً في الخرطوم . كان الزبير رحمت من أصل شريف وينتسب إلى العباسيين ، وقد تمكن بشجاعته ومقدرته وحزمه وثروته من أن يصبح من رجال السودان المبدوين . ولكن غردون كان قد أوصى حكومة القاهرة منذ سنوات خلت بإبعاد الزبير عن السودان بدعوى خيافته للخديو واشتراكه في تجارة الرقيق فاحتجزته السلطات في القاهرة ومنع من العودة للسودان رغم إعطائه معاشاً من الحكومة التي صادرت أملاكه . وكان غردون من ناحية أخرى لا يثق في الزبير بل إنه كان قد أشار أخيراً بسجنه في قبرص ، ولكنه عاد وغير رأيه هذه المرة وطلب اصطحابه معه إلى الخرطوم .

أراد غردون أن يستفيد من وجود الزبير معه لا لعملية سحب القوات المصرية من السودان بالذات ، ولكن لإقامه نوع من الحكومة المحلية في الخرطوم تحت رئاسته وتخضع لسيطرة البريطانيين ، فأعلن أن السودان محتاج إلى هذا الزعيم السوداني قبل احتياجه إليه هو الجندي الإنجليزي ، وذكر أن الزبير هو الرجل الوحيد الذي يستطيع نفوذه أن يعادل نفوذ المهدي ويجعل الزعماء السودانيين المنضمين إليه يهجرونه ، وهو الرجل الوحيد

الذى تستطيع أنجلترا أن تحاول استغلال تدخله للوصول إلى تسوية لشئون السودان .

طلب غردون من السير إيثيلين بارنج أن يرتب له مقابلة مع الزير وفي حضور توبار . وكانت هذه المقابلة التى وقعت فى حضور ستيوارت وود وواطسون عنيفة . لم يستطيع غردون إن يظهر أو يذكر المكان الذى يمكن العثور فيه على الأوراق الرسمية أو الخطابات الأصلية بين الزير وابنه سليمان وهى التى كان غردون قد ادعى الحصول عليها وبني على ذلك حكمه بأن طلب من حكومة القاهرة إبعاد الزير وأتهم ابنه بالعصيان وما ترتب على ذلك من إعدامه بعد محاكمة عسكرية فى الميدان ومن مصادرة أملاك أسرة الزير وأموالها . ولقد اضطر السير إيثيلين بارنج بعد هذه المقابلة إلى أن يكتب إلى حكومة لندن مبلغاً إياها أن غردون كان معجب بنشاط الزير وبقيمتة خصوصاً وأن له نفوذ كبير فى السودان ويعتقد أن الظروف تجعل رجوعه للسودان أمراً مفضلاً . وما أن انسحب الزير من المقابلة حتى اتفق الجميع على أن صدره كان لا يزال مليئاً بالغل والحقد ضد غردون وانضم القنصل العام البريطانى إليهم فى هذا الرأى ، وكتب إلى جراثيل ناصحاً بعدم إرسال الزير إلى السودان فى ذلك الوقت نظراً لأن

حقده على غردون كان واضحاً^(١) .

وهكذا حرمت هذه النصيحة غردون من الرجل الوحيد الذى كان فى استطاعته أن ينقذه وربما ينقذ الخرطوم والسودان كله . وفى نفس اليوم سافر غردون إلى الخرطوم وقد قدر عليه ألا يعود منها .

رمز غردون إلى الخرطوم :

اصطحب غردون معه عند سفره إلى الخرطوم الكولونيل ستيوارت الذى سبق أن زار السودان مستظلاً^(٢) وإبراهيم فوزى ياوره المصرى ، والأمير عبد الشكور أحد أقرباء سلطان دارفور السابق الذى أراد غردون أن يمنحه حكم هذه المديرية لكي يعمل على تخليصها من أيدي الثوار . وأخيراً فإن الجنرال السير جيرالد جراهام أحد أصدقائه المخلصين قد سافر معه حتى كرسكو وأعطى لنا صورة حية عن غردون الذى كان شديد الاعتداد بنفسه وواثقاً من أنه سيرتب كل الأمور فى مدى ستة أشهر .

(١) للمناقشة والمشاهدة بين غردون والوزير انظر تقرير المجلس فى

٢٦ من يناير سنة ١٨٨٤

ملحق برسالة بارتيج إلى جرانفيل فى ٢٨ من يناير سنة ١٨٨٤ .

F.O. 141/192. No 99.

(٢) انظر فيما سبق عن بعثة ستيوارت ص ٥١

كان الأمير عبد الشكور يعيش في القاهرة ، فاستدعته الحكومة الخديوية وأعطته كسوة مزر كشة وطلبت منه مصاحبة غردون إلى السودان لاحتلال دارفور ودفعت له ٢٠٠٠ جنيه . كانت رحلته إذاً جزءاً من سياسة إعادة الأسر الحاكمة القديمة إلى السودان ، الأسر التي تستطيع أن تحتفظ بنوع من الولاء للخديو ولحماة الجدد البريطانيين . ولكن غردون كان يحقر عبد الشكور « فكان غير مهذب معه على ظهر الباخرة . . . مما اضطره إلى النزول في أسوان وإعلان عزمه على عدم متابعة السفر . ولكنه سافر حتى دنقلا حيث انتظر بضعة أشهر ثم عاد مع أسرته إلى القاهرة » (١) .

أبرق السير ايشيلين بارنج إلى لندن بعد سفر غردون إلى السودان معلناً أن غردون قد فهم جيداً أنه ذاهب إلى الخرطوم لتنفيذ سياسة الإخلاء ، وأنه اعترف بحكمة هذه السياسة . ولكن الحقيقة هي أن غردون لم يكن قد قرر بعد اتخاذ أى سياسة معينة ، فإننا نرى أن برقيات الأولى متضاربة وكان يرسلها من كل محطة للسكة الحديدية ، أو محطة نهريّة تصل إليها السفينة . والظاهر أن السير ايشيلين بارنج قد اعتبر هذه البرقيات أموراً شخصية وليس لها من قيمة إلا الدلالة على الآراء التي كانت تدور

(1) STRACHEY, Lytton ; Eminent Victorians. London 1948. p. 271.

في رأس غردون ، إذ أنه امتنع عن مناقشتها رسمياً .
 ما إن دخل غردون السودان حتى اقتنع بأن تجارة الرقيق
 لم تكن هي العامل الوحيد في قيام الثورة المهدية ، بل إنها كانت
 ثورة تعتمد على عوامل عديدة ومتباينة رغم تعقيدها . اقتنع بأن
 هذه الثورة هي ثورة الشعب السوداني وليست ثورة تجار الرقيق
 . رغم أن هؤلاء الآخرين يشاركون فيها بطبيعة الحال . وكانت
 فكرة إعطاء جنوب السودان - أي مديرتي خط الاستواء وبحر
 الغزال إلى ملك البلجيك تدور في رأسه . وكان يأمل في أن يقوم
 ليوبولد بضمها للكنغو ، ويضم لحسابه القوات المصرية الموجودة
 فيها ويعين غردون لإدارة تلك المناطق .

أبرق غردون بهذه الفكرة للقنصل البريطاني في القاهرة
 الذي أظهر قلقه وخشى أن يذهب غردون رأساً إلى تلك المناطق
 وأصدرت الحكومة البريطانية أمرها لغردون ألا يذهب إلى
 أبعد من الخرطوم^(١) .

ثم نبئت فكرة جديدة في رأس غردون واقترح على بارنج
 أن يذهب لمقابلة المهدي ، ولن يسمع أحد عن أخباره لمدة شهرين
 إذ أن في استطاعة المهدي أن يحتفظ به كوديعة في نظير الزير ،

(١) جرائيل إلى بارنج في ١١ من فبراير سنة ١٨٨٤

وبطبيعة الحال اضطر القنصل الانجليزى أن يحذر غردون من القيام بمثل هذه المغامرات .

وصل غردون إلى بربر يوم ١١ فبراير وكتب إلى المهدي يعرض عليه السلم ولقب سلطان كردقان . ولكن المهدي لم يكن في حاجة إلى أن يتقبل ذلك الإنعام عليه من أى شخص كان ، خصوصاً بعد أن فتح الإقليم وضم أهله للثورة وقضى على حملة هيكس التى أرادت التوغل فيه . وكان المهدي ثائراً على خديو القاهرة وسلطان القسطنطينية لا يعترف لهما بأى سلطة على السودان ، فكان أمر تعيينه فى سلطنة كردقان أو الإنعام عليه بهذا اللقب من أحد كبار موظفى الخديو أمراً لا يتماشى مع المنطق ولا مع طبيعة الأحوال . وأخيراً فإن السودانين كانوا يعرفون غردون جيداً ويعرفون حكومته وأخلاقه وأساليه ، فضلاً عن أن المهدي لن يقبل ولاية الحكم من يد مسيحي .

علم غردون وهو فى بربر بهزيمة قوات الجنرال بيكر بالقرب سواكن على أيدي الثوار . كان هذا القائد قد قام بعملية حربية رغم تعليمات الحكومة الصريحة إليه ، وقام بها على رأس جنود غير مدربين ، واستخدم تشكيلات لا تتماشى مع طبيعة الأرض فكانت النتيجة هزيمة نكراء وفراره وعودته لسواكن بعد أن فقد معظم رجال الحامية وكية كبيرة من أسلحتها . وكان معنى

هذا انتشار الثورة وانضمام الأهالي إليها . واعتقد غردون في ذلك الوقت أن أحسن سياسة تتبع هي أن يلح للمشايخ السودانيين بالسلطة وما قد يستفيدونه منها ، وعمل على إغرائهم بالكفاح ضد الثورة ، وذلك بأن يعلن لهم أن البلاد ستصبح منذ ذلك الوقت ملكا لهم . وكان يعتقد أن رؤساء القبائل سيدافعون عن أملاكهم الخاصة أحسن من دفاعهم عن أملاك الخديو .

استدعى غردون حسين باشا خليفة مدير بربر وكبار الشيوخ في المنطقة المجاورة ، وقرأ عليهم فرمان السرى الذى أعطاه له الخديو والخاص بإخلاء السودان . وكانت هذه هي الطامة الكبرى إذ أن رجال القبائل الذين كانوا مضطرين إلى استمرار إعلان ولائهم لحكومة مصر — لحماية مصالحهم أو لخوفهم منها — قد شعروا بأنهم لم ينتظروا منها بعد اليوم مكافأة ولا معاقبة . وأفقدهم غردون كل حجة قد يتذرعون بها لمقاومة الثورة . وبالرغم من ذلك فإن غردون قد عمل على تأليف لجنة للدفاع عن بربر مع حسين خليفة في نفس الوقت الذى أعلن فيه نية مصر على إخلاء السودان . وقد اجتمعت هذه اللجنة في يوم ١٢ فبراير وأعلنت استلام غردون للسلطات العليا في السودان^(١) . كان هذا العمل يتضارب ويتعارض تعارضا تاما مع إبلاغه السودانيين

(١) بارنج إلى جرانفيل في ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٤

حقهم في اختيار شيوخهم ورؤسائهم ، ولم يكن لهذا البلاغ أى معنى في الوقت الذى يحاول فيه خلق سلطة جديدة تحت إشرافه هو الرجل الأجنبي ، وإشراف رجال العهد القديم الذى قامت الثورة ضدّهم .

ترك غردون بربر واصطحب معه عدداً من الشيوخ ذوى النفوذ وأعلن رغبته في رؤية الأهالي في كل محطة لكي يتحدث إليهم . فعمل مأمورو المراكز على جمع الأهالي لرؤيته والتصفيق له ، حتى وصل إلى الخرطوم على ظهر الباخرة « التوفيقية » في يوم ١٨ فبراير .

حاول غردون أن يظهر للأهالي أنه جاء بعهد جديد سعيد للسودان ، فأمر بالإفراج عن المسجونين وإشعال نار كبيرة أمام سراى الحاكم ، وبحرق سجلات الضرائب التى لم تكن قد جمعت و « الكراييج » التى كانت تستخدم في جمعها . ثم قام بعد ذلك بعمل غير متزن ، وليست له أى سلطة في القيام به مما أغضب كل من حكومتى القاهرة ولندن عليه ، ذلك أنه أعلن السماح بعودة تجارة الرقيق في السودان ، وكان هذا العمل يتعارض مع المعاهدات التى وقعت بها كل من مصر وتركيا وانجلترا ، والتى أصبحت قاعدة ثابتة في القانون الدولي لإجماع الدول على الاعتراف بها وعلى ضرورة تطبيقها . وعلى أى حال فإن غردون كان يحاول بهذا العمل تقليل حب السودانين للمهدية ، ولكنه أثبت جهله

بالأسس والعوامل التي قامت عليها ثورة السودان ، إذ أن من أراد إعادة تلك التجارة من بين السودانيين ، لم يكن إلا أقلية ضئيلة .

ومع وصول غردون للخرطوم نجد أننا قد بلغنا حلقة جديدة من حلقات السياسة الإنجليزية في السودان ، وسنرى موقف الحكومة الإنجليزية في السودان ، في وقت وجود غردون في الخرطوم .

الفصل السابع

غردون في الخرطوم

محمد جبراهام الأولى في سواكن :

وصلت إلى سواكن في نفس الوقت الذي وصل فيه غردون إلى الخرطوم حملة عسكرية إنجليزية بقيادة الجنرال جبراهام . وكان كل من إعلان عودة حرية تجارة الرقيق في الخرطوم وتزول القوات البريطانية في سواكن افتئاتاً على سلامة أراضي الدولة العثمانية والوضع القائم بها ارتكبته إنجلترا رغم أنها كانت إحدى الدول العظمى التي تعهدت بالمحافظة عليه بل وبضمانه .

ذكرنا أن الحكومة الخديوية كانت قد قررت بعد هزيمة الجنرال هيكس إرسال قوات من بلوكات النظام بقيادة سرتوريوس باشا إلى سواكن ، وقوات من السودانيين بقيادة الزبير رحمت على أن توضع كلها تحت قيادة الجنرال بيكر لإرضاء للحكومة الإنجليزية . ولقد قتش الخديو شخصياً على القوات السود قبل سفرها ، ولكنها سافرت وحدها دون أن يصحبها الزبير . كان رجال تلك القوة قد طالبوا بدفع مرتباتهم قبل سفرهم ،

وقام الزير رحمت بطلب مبلغ ٦٠٠٠ جنيه لصرف مرتبات رجاله فاتهمته وزارة الحربية بعدم إطاعة الأوامر وأمرته بالسفر فوراً ، وكان الإنجليز قد رتبوا أمر أسره على باخرة حربية بريطانية أقلعت إلى جبل طارق .

وكانت التعليمات المعلقة للجنرال بيكر تحرم عليه القيام بعمليات حربية ، ولكنه خرج من ترنكيتات في يوم ٤ فبراير على رأس ٣٦٠٠ جندي ومعه ستة مدافع . وكانت جنوده غير مدربين واستخدم تشكيلات لا تتماشى مع طبيعة الأرض ، وانتهى الأمر بهزيمة نكراء فقد فيها معظم رجاله وأسلحته ، خصوصاً أن معظم المضربين قد رفضوا إطاعة الأوامر لإطلاق النيران على السودانيين ، بل لقد انضم عدد منهم إلى قوات الثوار في أثناء المعركة نفسها^(١) . علائيكز إلى سوا كن ليحذها في حالة من الثورة العامة وكان ذلك بسبب وجود القوات السودانية ، ولذلك فإن الأميرالية أمرت بإزالة فرق من مشاة الأسطول في سوا كن وعملت على إرسال بعض الوحدات المصرية إلى السويس ، والوحدات السودانية إلى مصوع . ثم اجتمع مجلس الوزراء البريطاني وقرر إرسال قوات بريطانية إلى البحر الأحمر وذلك

(١) JACKSON, H.C; Osman Digna. London, 1926. p. 66

لإتقاذ طوكر ، وصدرت الأوامر برقياً إلى القائد العام لقوات الاحتلال البريطانية في مصر بإرسال قوات للدفاع عن سواكن تحت قيادة الجنرال جراهام . وقد وصلت إلى سواكن بين ١٩ و ٣٠ فبراير . أى في نفس الوقت الذى وصل فيه غردون إلى الخرطوم .

تدخل الحكومة العثمانية :

اضطرت الحكومة التركية أمام هذا الموقف إلى أن تعلن أنها لا تقبل المساومة في مسئولياتها الخاصة بالدفاع عن سلامة ممتلكاتها المصرية ، والتي يدخل السودان وملحقاته ضمن نطاقها ويكون جزءاً لا يتجزأ منها . أشارت الحكومة التركية إلى أن الفوضى السائدة في السودان تعود إلى ضعف القوات العسكرية وإلى تضاييق المصريين من استمرار الاحتلال البريطاني لبلادهم ، وأكدت أنه لا يمكن القضاء على هذه الفوضى الذى استفحلت والثورة التى انتشرت إلا باستخدام هيئة السلطان وسيادته . إن السودان في غاية الأهمية بالنسبة لمصر ، وأعلنت تركيا أنها المسؤولة عن رفاهية الأهالى في كل تلك الأقاليم وعن إعادة الحياة إلى نصابها الطبيعى باستخدام سلطة الدولة صاحبة السيادة .

شكا عريفى باشا وزير الخارجية التركية من السياسة التى تقوم بها إنجلترا في السودان وذكر أنها لم تعرض على حكومتها — للباب العالي — قبل تنفيذها ، فقام غردون بإعادة مجارة الرقيق

في تلك البلاد رغم أن القوانين العثمانية تلغىها طبقاً للاتفاقات الدولية . كما أنه قد عهد إليه بإخلاء السودان من الإدارة والقوات والأهالي من المصريين . وأخيراً فإن تدخل بريطانيا العسكرية على سواحل البحر الأحمر بمفردها قد ظهر واضحاً في حملة الجنرال جراهام . كما أن السفن الحربية البريطانية كانت لا تزال راسية في موانئ مصوع وزيلع وبربرة ، وأرسلت بعثة إنجليزية إلى يوحنا ملك الحبشة لمفاوضته في شئون الحدود المصرية — الحبشية . ولذلك عهد إلى السفير التركي في لندن بأن يقدم مذكرة إلى اللورد جراتشيل يبلغه فيها أن مسئولية المحافظة على النظام في الأراضي المصرية تقع على كاهل الدولة صاحبة السيادة ويطلب منه تفسيرات عن البلاغ الذي أصدره غردون في الخرطوم بشأن إعادة تجارة الرقيق^(١) .

كانت الدولة العثمانية تهدد بأنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا الموقف ، ولكنها لم تقم في حقيقة الأمر بأي عمل إيجابي ولم يكن في مقدورها القيام به إذ أنها لم تحاول الاستفادة من التنافس الدولي القائم بين الدول العظمى . ولقد ادعت الحكومة البريطانية أن بقاء قواتها على سواحل البحر

(١) عريق باشا إلى السفير التركي في لندن في ١٩ ٩ ٢٤ من فبراير

الأحر لا يستدعى قلق الباب العالي أكثر من بقاء حامياتها في الإسكندرية وفي القاهرة نفسها وعلاوة على ذلك فإن الأقاليم السودانية كانت ملحقات مصرية ، وكانت إنجلترا تعرف أنه يكفي لإرضاء تركيا أن تقوم هي — أى إنجلترا — بإصدار تصريح رسمي تعلن فيه أن بقاء القوات البريطانية في السودان بمائل بقاء قواتها في مصر ، فهو مؤقت في الحالتين ولا يتعرض للسيادة العثمانية أو يؤثر فيها . ادعى اللورد جرانفيل أن هذه العمليات هي عمليات دفاعية أمام هجوم الثوار وأنها عمليات مؤقتة ، وأن الحكومة البريطانية مستعدة بمجرد انتهائها منها لأن تتفاوض مع السلطان للوصول إلى حل أو اتفاق شامل لكل المسائل المصرية ، وأنها لا تهدف بها إلا الإسراع في نجدة الحاميات والوأتى المصرية بقصد المحافظة على سلطة الخديو طبقاً لأوامر السلطان ومحاصرة المنطقة الثائرة منعاً من امتداد الثورة إلى الضفة الأخرى للبحر الأحمر (١) .

القتال في السودان الشرقي :

وفي أثناء هذه الفترة جمع الجنرال جراهام قوة تبلغ ٣٥٠٠ جندي في ترنكيتات بقصد السير إلى طوكر وجهازها بالدافع

(١) جرانفيل إلى دافرين في ٢٩ من فبراير سنة ١٨٨٤

S.P. Vol. LXXXVIII, Egypt No 12 (1884).

[c. 3969]. No 174 and 175.

الرشاشة. وكان عثمان دقنه قد سيطر على كل شرق السودان باستيلائه على طوكر، وساعده ذلك على السيطرة على كثير من القبائل. ولقد بلغ عدد الثوار في التب ٦٠٠٠ مقاتل تقريباً ، ولكنهم اضطروا إلى ترك ألفين منهم على أرض المعركة وذلك أمام قوات جراهام البريطانية ، علاوة على أربعة مدافع كروب وكية كبيرة من الأسلحة والذخائر . لم تكن شجاعة الثوار لتعوض كمية النيران التي صبها عليهم المدافع الرشاشة الإنجليزية . ترك جراهام سرية من الجنود في التب ، ثم تقدم صوب طوكر في أول مارس (١) . وقد ساعد اقترابه الحامية القديمة التي كانت محاصرة منذ ستة أيام على الخروج ، والانضمام للحملة في ترنكيتات .

تمكن الإنجليز من احتلال تماي في ١٣ مارس ، وخسر عثمان دقنه ألفي مقاتل آخرين . ثم قام جراهام بمظاهرة عسكرية وابتعد عن سواكن لسيادة ١٢ ميلاً ، فبلغ هندوب على طريق يبر ، ولكنه شعر باستحالة التقدم أكثر من ذلك في مناطق صعبة ومعادية . وعلى أي حال فإن الحملة كانت قد انتقلت لهزيمة الجنرال بيكر كما يقول الإنجليز وكانت في حقيقة الأمر قد نجحت

(1) JACKSON, H.C.; Osman Digna. London, 1926 pp. 71-73.

فى إبعاد الثوار عن الشاطئ لا ليمنعوهم من العبور إلى بلاد العرب
ولكن ليمنعوهم من الاتصال بالأجانب ومن شراء الأسلحة . .
بقيت هذه الحملة مدة قصيرة فى سواكن ثم سحبت منها
وتركتها فى أيدي القوات المصرية والسودانية . أما فى الخرطوم
فإن غردون كان قد بدأ صفحة جديدة من صفحات السياسة
البريطانية فى وادى النيل .

غردون وطلاب الزبير :

بدأ الجنرال غردون مهمته فى الخرطوم دون أن يظهر من بعد
النظر مثل ما أظهره مساعده الكولونيل ستىوارت . فاعتقد منذ
وصوله إلى الخرطوم أنه جاء إلى السودان محرراً ، ولكن سرعان
ما تبلور شعور السودانين نحوه ، وشعر هو بالاتجاه الطبيعى لهذا
التبلور ، فاضطر إلى تغيير اتجاهه بشكل يجعل منه أكثر تطابقاً
مع أواصره التى استلمها من لندن .

سرعان ما شعر غردون بتلك الحمى التى سادت السودان فى
ذلك الوقت . حقيقة أن جنوده كانوا من المصريين والسودانيين
ولكنه كان أجنبياً قبل كل شيء . وكان غردون يعتبر — بالنسبة
لتلك الجماعة من الثوار الذين كانوا يأسفون على إلغاء تجارة الرقيق —
أكبر عدو قديم ، وأخذ اتجاه الثورة الدينى يزداد وضوحاً
بعد وصول غردون المسيحى . شعر غردون إذن بنوع من العزلة

النفسية ، وشعر أنه لن يقدر على عمل أى شىء بمفرده ، فأخذ يطلب من الحكومة الإنجليزية فى كل يوم طلباً جديداً ويقترح عليها اقتراحاً خاصاً .

وكان اقتراح غردون الخاص بإرسال الزير هو أكثر الاقتراحات التى ألقى عليها ، ولم يكن يهدف من هذا إلا تأكيد فصل السودان عن مصر ، وتأكيد سيطرة إنجلترا على شئون السودان . ولقد استطاع فى هذه المسألة أن يكسب تأييد السير إيفلين بارنج وهو من اعتبرته إنجلترا خبيراً فى الشئون السودانية ، وكان هذا قائمة لتأييد آخرين من المسئولين البريطانيين فى القاهرة . وهكذا نرى أن متغيرات التى كان متردداً فى هذا الموضوع يصبح المنادى بتنفيذ هذه السياسة ، مثله فى هذا مثل نوبار . وسيؤيد السير إيفلين بارنج غردون فى هذا المشروع كل التأييد وسيأسف من الأسف على رفض الحكومة البريطانية له .

أبرق غردون يوم وصوله للخرطوم إلى السير إيفلين بارنج أن مجرد الإخلاء دون تنظيم سلطة مركزية تخلفه سيكون بداية للفوضى العامة فى كل السودان ؛ كما أن تعيين حاكم لا يتمتع بتأييد الحكومة سيؤدى إلى نفس النتيجة ، ولذلك فإن غردون قد أوصى الحكومة الإنجليزية بأن تعيين حاكماً على السودان دون أن تأخذ على نفسها أى مسؤولية بخصوص الرجال أو الأموال وأصر غردون على ضرورة تعيين الزير فى هذا المنصب لأنه الرجل

الوحيد الذى يتمتع بالكفاية فضلاً عن أنه محبوب فى السودان^(١).
 عزز ستيوارت فكرة غردون . أما السير إيثيلين بارنج فقد وافق
 على هذا الاقتراح ولكنه أصر على ضرورة إعطاء تعليمات كتابية
 للوزير تشرح له أن عليه الاعتماد على موارده وحدها للاحتفاظ
 بمركزه . وذكر أن فى استطاعة الحكومة المصرية أن تعطيه
 مبلغاً بسيطاً من المال لكي يبدأ به ، ولكنه أصر على أن تكون
 مراسلاته المقبلة مع الحكومة المصرية عن طريق ممثل إنجلترا
 فى القاهرة^(٢) . وهكذا نرى أن اقتراح غردون كان يهدف إلى
 إقامة حكومة وطنية فى السودان تحت الحماية البريطانية ، وكان
 على مصر أن تدفع ميزانية تلك الحكومة الجديدة التى يرأسها
 سودانى والتى تشرف إنجلترا على علاقاتها الخارجية بما فى ذلك
 علاقاتها مع مصر نفسها .

وكان غردون يصر على ضرورة إرسال الوزير حتى يضمن
 نجاح مهمته هو لأن وجود هذا الرجل هو الشيء الوحيد الذى
 يستطيع أن ينهى القطيعة الواضحة بين الرأى العام وبين غردون .
 ولقد أكد الجنرال أنه ليس هناك أقل سبب للخوف من مصادمة

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١٨ من فبراير سنة ١٨٨٤

F.O 141/192. No 208.

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ١٩ من فبراير سنة ١٨٨٤

F.O. 141/199. Tél. No 155.

شخصية بينه وبين الزبير طالما كان هذا الأخير يعرف أن المعونة المالية التي تصله تتوقف على سلامة غردون^(١) .

وجدت الحكومة الإنجليزية نفسها في موقف حرج ، وخاصة إزاء الرأي العام البريطاني واحتجاجات جمعية منع تجارة الرقيق . وكان غردون قد بدأ بإعادة تجارة الرقيق في السودان ، وأخذ الآن يطالب بإرسال الرجل الذي كان أكبر تاجر للرقيق في الأقاليم السودانية . ولم تكن الحكومة الإنجليزية مستعدة للتفكير في هذا الأمر ، وكانت ترفض كل مسؤولية تنتج عن إرساله .

وقد عزز السير إيثيلين بارنج مرة جديدة طلب غردون ، ولكن حكومة لندن أجابت بأن هذه الحجج ليست من القوة التي تسمح لها بمعادلة الاعتراضات القديمة ضد تعيين الزبير ، وعلى أي حال فإنها أعلنت قبولها لفكرة إرسال أي مساعد مسلم آخر ، وكذلك إعطاء أي مبلغ معقول من المال يراه غردون ضرورياً لكي ينفذ أهداف مهمته بنجاح^(٢) .

كتب غردون تقريراً جديداً ملحاً فيه على إرسال الزبير

(١) بارنج إلى جرانثيل في ٤ من مارس سنة ١٨٨٤

F.O. 141/192. No 265.

(٢) جرانثيل إلى بارنج في ١١ من مارس سنة ١٨٨٤

F.O. 141/189. No 149.

وتحدث في هذه المرة عن إمكان إرسال جميع الموظفين من الخرطوم إلى بربر مع ستيوارت ، أما هو فسيكتب استقالته من خدمة الحكومة البريطانية ثم يأخذ البواخر والمخازن إلى مديريات خط الاستواء وبحر الغزال ويعتبر أنها تتبع للملك البلجيكي . وقد يكون هذا حلاً بالنسبة لغردون نفسه ، ولكنه لم يكن معقولاً بالنسبة للسودان ول مصر ولتركيا وللإمبراطورية البريطانية . ولم يكن من السهل تنفيذ هذه السياسة فأمر السير إيثيلين بارنج الجنرال غردون بالبقاء في الخرطوم طول الوقت اللازم لعرض الأمر على لندن ، وألا يقرر أى شيء بالنسبة لمديريات بحر الغزال وخط الاستواء .

واصل غردون طلب الزير وطلب إرسال قواب بريطانية إلى بربر ، ولكن الحكومة البريطانية لم تكن لتقبل أيًا من هذه الطلبات . وأما إذا رأى غردون أن الإسراع في تنفيذ عملية الجلاء سيمنعه من أن يقوم بمهته وأن مكوثه في الخرطوم لفترة أطول سيساعده على إقامة حكومة ثابتة ، فإن الحكومة الإنجليزية كانت مستعدة لكي تسمح له بحرية البقاء . أما في حالة صعوبة تنفيذ إقامة الحكومة^(١) ، فإن على غردون إخلاء الخرطوم وسحب حاميتها وإحضارها بنفسه دون تأخير . وعلى أى حال

(١) جرائيل إلى بارنج في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤

فإن الحكومة الإنجليزية كانت تأمل أن لا يستقيل غردون وحددت مهمته بالوقت الضروري لإخلاء السودان بطريق سلمى ، وأخيراً فإن فكرة إرسال الزير إلى الخرطوم قد رفضت نهائياً . وكان هذا الرفض البات سبباً في نشوب الخلاف بشكل نهائى بين حكومة لندن ومبعوثها في الخرطوم . فاعتقد غردون أن حكومته تريد فرض رأيها عليه وأن تحرمه من حرية الحركة وتقطع عليه خط التراجع . واعتقد أن رفضها الموافقة على إرسال الزير لإخلاء الحاميات من السودان يفرض عليها مسؤولية إبقائه هو في وقت قريب . وإذا كان على الحكومة الإنجليزية أن تحدد مسؤوليتها ومسؤوليته هو ، فلم يكن عليها إلا أن تقبل استمالاته من هذه المهمة . ولكن شيئاً من هذا لم يقع . وفقد غردون سيطرته على أعصابه ولكنه بقى في الخرطوم مدعياً بأن شرفه الشخصى يحرم عليه التخلي عن من عهد بهم إليه .

طلب الإصرارات :

كانت إنجلترا تتوقع حدوث اضطرابات في مصر وفي الصعيد بشكل خاص نتيجة لتنفيذ سياسة إخلاء السودان ، ولذلك فإنها قررت إرسال قوات من جيش الاحتلال البريطانى إلى الصعيد لكي تحاول السيطرة على الموقف هناك في أثناء قيام عملية الانسحاب من السودان ، مع احتلال وتحصين كل من وادى حلفا

وكروسكو كمحطات للحدود ، بينما تجمع بقية القوات في أسوان ، وكان على القيادة المحلية أن تقرر المكان الذي تقابل فيه قوات الثوار إذا شرعت في الهجوم على مصر^(١) . ومعنى هذا أن تضمن إنجلترا بقاء النظام القائم في مصر وبقاء الإنجليز فيها .

وفي خلال ذلك الوقت طلب غردون القيام بمظاهرة عسكرية بريطانية تجاه بربر ، ولكن إنجلترا رأت عدم إمكان تنفيذ ذلك نظراً لصعوبة المناخ في ذلك الفصل ، ونظراً للأخطار الجسيمة التي قد تتعرض لها الحملة من الناحية العسكرية^(٢) .

دفع ذلك القرار السير ايشيلين بارنج إلى طلب إرسال قوات بريطانية وهندية إلى سواكن بعد أن انسحبت منها حملة الجنرال جراهام ، ولكن رفض حكومة إنجلترا كان نهائياً وادعت أن مهمة غردون مهمة سلمية ، وأن إرسال حملات إلى شرق السودان يتناقض مع هذه السياسة . والواقع أن بعد المسافة وطبيعة الأرض ومناخ الإقليم وانتصارات الثوار ، كانت هذه العوامل أكبر مشبط لمزائم الإنجليز عن تنفيذ هذه السياسة التي لن تكون إلا مناصرة شديدة الخطورة .

(١) جراتشيل إلى بارنج في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٤

F.O. 141/190. No 211.

(٢) جراتشيل إلى بارنج في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٤

F.O. 141/ 190. No 182 Secret.

اتسعت الهوة إذن بين الخرطوم والقاهرة من ناحية وبين القاهرة ولندن من ناحية أخرى . وشهدت المراسلات بذلك التردد الذى ساد فى لندن فى تلك الفترة بخصوص الخطة اللازم اتخاذها للسودان . ولقد اقترح غردون على السير ايشيلين بارنج فى خلال شهر أبريل إرسال قوة تركية مدعياً أن ٣٠٠٠ من المشاة وألفاً من الفرسان الأتراك يستطيعون أن ينهوا المسألة ويقضوا على المهدي نهائياً فى أربعة أشهر . فاجتمع رؤساء السلطات البريطانية فى القاهرة وقرروا أن استخدام الأتراك فى السودان يتعارض مع السياسة التى دافع عنها غردون حتى ذلك الوقت . ولم يكن هناك من الوقت ما يسمح بتدريب أى قوة من الأتراك وإرسالها إلى غردون بسرعة . وكانت القوات التركية الوحيدة التى تصلح للقيام بهذه المهمة هى وحدات جيش السلطان ، وسيترتب على إرسال مثل هذه القوات للسودان كثير من التعقيدات السياسية^(١) . ولقد عززت الحكومة الإنجليزية رأى سلطاتها فى القاهرة وعارضت فى إرسال قوات تركية قائلة : « إن هذا الإجراء سيتسبب فى تعديل تام للسياسة الأصلية لحكومة صاحبة الجلالة ، وهى السياسة التى تهدف إلى فصل

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١١ من أبريل سنة ١٨٨٤

السودان عن مصر ، وإعادة الاستقلال السابق إلى أهاليه « (١) .
لم تكن المسألة إذن من وجهة النظر البريطانية مجرد سحب
السلطات المصرية من السودان وترك الباب مفتوحاً لعودتها مرة
أخرى ، بل كان فصل جنوب الوادى عن شماله وقطع كل علاقة
بين السودان والإمبراطورية العثمانية ..

ولما كان إرسال إمدادات للسودان قد يدفع غردون إلى إطالة
مدة بقاءه ، فقد رفضت إنجلترا إرسال أى قوات إنجليزية أو هندية
أو تركية . كما أن السير إيفلين وود سردار الجيش المصرى الجديد
قد رفض إرسال أى وحدات من الجيش الموضوع تحت قيادته
للسودان مدعياً أنها لا تستطيع أن تنزل المعركة إلا إذا كانت
مؤيدة بقوات بريطانية (٢) . وقبل وود بذلك تحمل مسؤولية
عدم كفاية تدريب ضباطه الإنجليز للجيش المصرى الحديث بدلا
من أن يتحمل مسؤولية إفساد السياسة البريطانية فى السودان .
بإرساله جنود مصر إلى هذا الإقليم .

حصار الخرطوم .

بدأت قوات التوار تحاصر مدينة الخرطوم فى خلال شهر

(١) جرانفيل إلى ايجرتون فى أول مايو سنة ١٨٨٤

S.P. Vol. LXXXIX, Egypt. No 20 (1884) No 1. P. 3.

(2) Wood, Evelyn ; From midshipman to fieldmarshal.
London, 1906. Vol. II. p. 165.

أبريل ، واقترح غردون على الحكومة البريطانية الانسحاب إلى مديرية خط الاستواء ويترك لها مسؤولية إخلاء الحاميات المصرية من سنار وكسلا وبربر ودنقلة وأبلغها أنها ستضطر في يوم من الأيام إلى أن تحارب المهدي وتهزمه حتى يتسنى لها البقاء في مصر نفسها . ولكن حكومة لندن طلبت منه بيانات عما إذا كانت الخرطوم مهددة بالفعل ، وعن نياته المقبلة وتحركاته في السودان وإن كان يرغب في قوات تساعد على عملية الانسحاب على أن تستخدم في عمليات دفاعية فقط ، وعن عددها ووحداتها والوقت الذي ترسل فيه والطريق الذي تسلكه . لم تكن حكومة لندن إذاً في عجلة من أمرها وإن كان كثير من المؤرخين يرون منها تردداً فلا يخفى على الباحث المدقق أنها كانت تنتظر وقوع شيء ما بأعصاب باردة .

سقوط بربر :

بدأت الأحداث تتكاثف على عزل غردون في الخرطوم ، فأحاط الثوار بالعاصمة السودانية واستولوا على بحر النزال في شهر أبريل وقطعوا مواصلاتها مع العالم الخارجي . وفي ١٩ مايو نجح الثوار في الاستيلاء على بربر التي كانت مفرق طرق كبير الأهمية والنقطة الوحيدة التي يمكن الارتكاز عليها لإتقاذ الخرطوم سواء عن طريق البحر الأحمر أو عن طريق النيل . وفي ذلك الوقت

لم يقبل جلاستون أن يعترف بأن غردون كان محاصراً . وقام المستشار المالي الإنجليزى بإبذار الحكومة المصرية أنها لن تتمكن من دفع رواتب موظفيها لو دفعت أى مبلغ من المال للسودان ، وقال جرانفيل إن الحكومة الإنجليزية كانت دائماً مستعدة لتزويد الحكومة المصرية بالنصائح الخاصة بإخلاء السودان ، وكان هذا هو سبب قبولها لمهمة الجنرال غردون ، ولكن على الحكومة المصرية أن تتذكر جيداً أن وجود الحاميات المصرية فى السودان ومديريات خط الاستواء وبحر الغزال ليست أصلاً من أعمال الحكومة الإنجليزية التى لا يمكن أن تعتبر مسؤولة عن الإجراءات التى يقوم بها المختصون ولا عن نتائج فشل هذه الإجراءات^(١) . تبجح ودفع لمصر إلى طريق الهاوية وانتظار وترقب للاستفادة من الموقف .

كان الميجر هنتر فى خلال ذلك الوقت يصر على ضرورة إخلاء موانئ البحر الأحمر وسحب القوات المصرية من بربرة وزيلع وتاجوره وهرر ونجد أن الأميرال هيويت يتفاوض من ناحية أخرى مع يوحنا الرابع ملك الحبشة فى مسألة الحدود السودانية الحبشية وإقليم البوغوص . ولما طلب الباب العالى من الحكومة الإنجليزية تفسيرات رسمية عن هذا النشاط ردت

(١) جرانفيل إلى ايجرتون فى ٢١ من مايو سنة ١٨٨٤

F.O. 141/190. No 270.

وزارة الخارجية الإنجليزية بأنها لا تستطيع مناقشة المسائل المصرية مادامت المسألة السودانية باقية بغير تسوية . وكانت إنجلترا تريد أن ترث هي والحبشة أملاك مصر والدولة العثمانية على البحر الأحمر وطلبت من السلطان أن يوافق على منح ميناء مصوع ليوحنا الرابع . أما بقية الموانئ فقد وضعت إنجلترا شروطاً لعودتها إلى تركيا يتنافى قبولها مع استقلال الدولة العثمانية ومع المعاهدات التي تضمن سلامة أراضيها .

أرسلت السلطات البريطانية في القاهرة الميجر كتشنر للقيام بأعمال المخابرات في شمال السودان علاوة على تعيينه «مندوباً للخديو» للمفاوضة مع البشاريين والقبائل الأخرى المحلية ، وكان أول تقرير له في منتهى الأهمية ، إذ أنه أعلن في يوم ١٦ يونيو سقوط بربر في أيدي الثوار منذ تسعة أيام .

أصبح اتصال غردون مقطوعاً تماماً بالعالم الخارجي وازداد حصار الثوار للخرطوم نفسها .

قررت الحكومة البريطانية إرسال اللورد نورثبروك إلى مصر لدراسة الحالة المالية فيها . وخشيت إنجلترا أن يعتقد الخديو أن لهذا المندوب سلطة مناقشة مسائل البحر الأحمر وهرر فأ سرعت وأبلغت مصر أن امتداد الحكم المصري على المناطق البعيدة لا يتمشى مع مصلحة شعب مصر ذاكرة « أن مصر لم يكن لها ولن تكون لها الموارد المالية أو القوات العسكرية

الكافية لتبرير توسع أراضيها فيما وراء حدودها التي هي الصحراء الكبرى في الجنوب ، ولذلك فإن حكومة صاحبة الجلالة (الملكة) تؤمن بأن النصيحة التي أعطتها لصاحب السمو (الخدوي) بالانسحاب من السودان كانت معقولة وضرورية ، وأنه ليس لديها النية مطلقاً في إعادة التفكير في هذا القرار^(١) . أما سواحل البحر الأحمر وخليج عدن فإن بريطانيا كانت حريصة على أن تضع قدمها في تلك المناطق فكان الأميرال هيويت قد وقع معاهدته مع يوحنا ملك الحبشة وكان الماجور هنتر يجمع التوقيعات على معاهدات الحماية من رجال القبائل المحيطين بزيلع وبربرة ، وكان يرتب الإخلاء الإجباري لحاميات مصر وسلطاتها من سواحل خليج عدن ومن هرر . أما فيما يخص السودان وادي النيل فإن حكومة لندن قد صممت أخيراً على إرسال حملة بقيادة اللورد ولسلي لإتقاذ غردون المحاصر في الخرطوم .

(١) جرائد إلى اميجرتون في ١٥ من أغسطس سنة ١٨٨٤
F.O. 141/191. N° 379.

الفصل الثامن

حملة الإنقاذ

مناورات الأمزاب البريطانية :

كانت إنجلترا منذ إرسالها غردون إلى السودان تخشى تدخل فرنسا في الشؤون المصرية ، الأمر الذي يهدد الموقف الدولي . ولقد كان من الممكن استغلال أى كارثة عسكرية تقع في الخرطوم أو غيرها أو أى مذبحه يذهب ضحيتها بعض الأوروبيين لمهاجمة السياسة الإنجليزية في السودان خصوصاً بعد قرار الإنجليز الخاص بترك هذه البلاد للفوضى ولتجارة الرقيق . ولقد آتاهم القنصل البريطاني في باريس المسيو بارير قنصل فرنسا العام في القاهرة بالعمل على حث دولته على اتخاذ موقف إيجابي في المسألة المصرية وبحث المصريين على اتهام إنجلترا بكل ما نزل بمصر من مصائب ، ناصحاً لهم طلب المعونة من فرنسا مذكراً إياهم في كل مناسبة بأن إنجلترا كانت تجبر مصر على دفع تكاليف جيش الاحتلال حتى تمنعها من المحافظة على مركزها في السودان . وأخيراً فإنه كان قد فسر هزيمة الجنرال بيكر على أنها مظهر من مظاهر ضعف

انجلترا الذي يسهل أى تدخل فرنسى فى شئون مصر^(١) .

وكان موقف الوزارة البريطانية سيئاً فى إنجلترا نفسها خصوصاً وأن المحافظين قد استغلوا مسألة غردون لمهاجمة وزارة حزب الأحرار . وكان الموقف من الدقة بمكان خصوصاً وأن الجناح الراديكالى فى حزب الأحرار نفسه كان معادياً لفكرة تحمل إنجلترا لآية أعباء مالية أو مجهودات عسكرية . ورغم ذلك فإن وزارة جلادستون كانت هى التى اختارت غردون الذى هددت كل برقية من برقيات سياسة الحكومة ، وأعطت المحافظين أسلحة جديدة يحاربون بها حزب الأحرار . حقيقة إن الوزارة كانت قد أعلنت عند اختيارها لغردون عدم تحمل أى مسؤولية ناتجة عن هذا العمل الجديد أو أى كارثة قد تقع أو يتسبب فيها ذلك القائد وهو فى خدمة الحكومة الخديوية . ولكن الواقع أن هذه المسؤولية بقيت ملقاة على عاتق الحكومة البريطانية . عمل المحافظون على الاستفادة من برقيات غردون لمهاجمة الوزارة ومحاولة إخراجها من الحكم . ولم تحاول المعارضة بحث برقيات غردون ومعرفة ما إذا كانت تتضارب بعضها مع بعض ، ولكنها ادعت أنها تؤيد الجنرال تأييداً تاماً ، ونادت بإجابة طلباته كاملة بينما انتقده حزب الأحرار ، لأنه عمل على قلب سياسة الحكومة بعد

(1) NEWTON, Lord Lyons. London, 1913. p. 323.

أن قبل تنفيذ هذه السياسة . وهذا هو السبب الذي جعل المحافظين يدعون أن حزب الأحرار قد ضحى بفردون ، وعملوا بطبيعة الحال على الاستفادة من ذلك في مناوراتهم البرلمانية وأمام الرأي العام .

ما أن تأكد جرانفيل أن فردون يتصرف بطريقة تتعارض تمام التعارض مع تعليماته ، حتى اقترح على الوزارة استدعاءه إلى لندن ، وطالب على الأقل إبلاغ فردون أنه سيكون مسؤولاً شخصياً عن كل امتداد لإقامته في الخرطوم . ولكن الوزارة رفضت اتخاذ هذا الموقف . وكانت الوزارة نفسها تشهد تيارين وأتجاهين مختلفين في داخلها : فكان البعض يعتقد بضرورة إرسال حملة إنقاذ للخرطوم خصوصاً بعد أن حرموا على فردون ترك السودان بطريق الجنوب ، وكان البعض يشعر بأن فردون لم ينفذ التعليمات الرسمية ، وأن الوزارة لا تستطيع أن تتحمل أى مسئولية تجاهه ، وكان هذا القسم الأخير يقول إن فردون قد أرسل لإخلاء حاميات السودان ، وأنه قد بقي هناك لتنفيذ سياسته الشخصية ، ولا يمكن لحكومة ما أن تضحي بالمال والرجال في سبيل إنقاذ أى ضابط مهما كان ممتازاً ، من الموقف الناتج عن عصيانه هو ، وعن عدم تنفيذه للأوامر^(١) .

(١) FITZMAURICE, Lord Edmond; The life of Granville. London. 1905. Vol. II. p. 388.

ازداد القلق على غردون في كل يوم وقام راندولف تشرشل باستجواب الحكومة عن الحالة في السودان وموقف الحكومة من غردون وسياستها المقبلة تجاه تلك البلاد ، ثم انتقد فشل الحكومة في إقامة المواصلات بين سواكن وبربر ، ولفت النظر إلى موقف غردون الخطير في السودان ، وسألها إذا كانت ستبقى غير مكترثة أمام مصير الرجل الذي عقدت عليه الآمال لكي يخرجها من مشكلاتها ، وتتخلى عنه دون أن تحاول القيام بأي مجهود في سبيله . وواصلت صحف المحافظين الهجوم وأصبح الهياج شاملاً وازداد التوتر حتى بين صفوف المؤيدين للوزارة .

أخذت فكرة إنقاذ غردون بحملة عسكرية في الظهور خلال شهر أبريل سنة ١٨٨٤ ، حينما طلبت الحكومة رأى الخبراء العسكريين في هذه المسألة . ولقد نصح ولسلي في ٨ أبريل باتباع طريق النيل - وأشار إلى وجوب وصول القوات إلى بربر قبل ٢٠ أكتوبر لأن غردون لا يستطيع المقاومة إلا إلى ١٥ نوفمبر . ولكن الجنرال ستيفنسون اقترح في ٤ مايو طريق سواكن وبربر . ولقد فضل الجنرال وود من ناحيته صحراء كروسكو ذاكراً أنه لا يمكن استخدام طريق النيل قبل شهر أكتوبر ، ووافق ولسلي على هذا الرأي مقررأ إمكان السير إلى كروسكو في شهر أغسطس بينما لا يمكن استخدام طريق سواكن قبل شهر سبتمبر . ولم يمنع هذا الحكومة البريطانية من التفكير في استخدام الكبابيش

لإتخاذ غردون ومحاولة بعض الرؤساء المسلمين في المتق في باريس.
التدخل وإخراجه من الخرطوم على شرط ألا يعود للأراضي
المصرية قبل عشر سنوات على الأقل .

وعلى أى حال فإن الحكومة البريطانية قد طلبت من البرلمان
التصويت على مصروفات تسمح لها - إن لزم الأمر - باتخاذ
الإجراءات اللازمة لإتخاذ غردون . كان ذلك في ١١ أغسطس
سنة ١٨٨٤ ، وذكر اللورد هارتنجتون وزير الحربية أن
الحكومة كانت في سبيل اتخاذ الإجراءات الفعالة لعدم تحمل
المسؤولية .

موقف السلطات العسكرية :

طالت فترة التردد في لندن نتيجة لعدم اتفاق رجال السياسة
مع السلطات العسكرية على رأى في الموضوع ، وتقاضى اللورد
هارتنجتون مع اللورد جراثيل وذكر له أنه من المستحيل
الوصول إلى قرار بخصوص دققة قبل أن تضع الحكومة سياسة
واضحة لإرسال حملة تساعد غردون وحامية الخرطوم على الانسحاب
إلى مصر . لم تكن لندن قد استلمت أى رسالة من غردون منذ
ثلاثة أشهر ، وكان من الطبيعي أن يسود الاعتقاد بأن مركز
غردون قد أصبح خطيراً ، وأن قوات الثوار المحاصرة للماصمة
السودانية كانت أكثر قوة مما أشيع عنها .

ولم يكن من السهل القيام بعملية حربية على الطريق الموصل من سواكن لبربر لأن إنشاء خط حديدي لا يمكن البدء فيه قبل نهاية فصل الصيف من ناحية ، ولأن قوات عثمان دقته كانت قد ازدادت عدداً وُعدداً ، بعد سحب قوات الجنرال جراهام من سواكن من ناحية أخرى . ولكن وجود قوة عسكرية في سواكن سيكون له أثر على الحالة في جنوب مصر ، وسيساعد على حماية الإنقاذ التي ستسير مع النيل . ورغم الصعاب التي كانت تعترض هذا الطريق الأخير فإن اللورد ولسلي كان يعتقد أن في استطاعة قوة تبلغ ٦٠٠٠ أو ٧٠٠٠ جندي — ترسل إلى وادي حلفا في أول أكتوبر — أن تصل إلى الخرطوم بعد ثلاثة أشهر .

كان غردون قد شرح في إحدى برقيات الصادرة في ٢٨ من مارس أن لديه ١٤٠٠ قذيفة للدافع الكروب . فكتب ولسلي إلى جرانفيل بمجرد استلامه لهذه البرقية في ٢٧ يوليو معلقاً بأنه إذا ما أطلق غردون عشرة قذائف في كل يوم فلن يبقى لديه في المخازن إلا ٢٠٠ قذيفة فقط وهي احتياطي غير كاف ويمكن أن ينتهي على هذا النوال في ١٧ أغسطس . ماذا سيعمل غردون إذن ؟ . كانت داوريات النيل متوقفة على وجود قذائف المدفعية ، وكانت أهم ميزة لغردون على الثوار هو تمكنه من «تنظيف» الجهات المحيطة بالخرطوم بنيران مدفعية . ولا كان من الصعب على غردون .

صناعة هذه القذائف محلياً في الخرطوم فسيكون من شبه المؤكد أن يقتله الثوار أو يحتفظوا به أسيراً بمجرد انتهاء قذائف مدفعيته . سيضحي بغردون في الحالة الأولى ، وفي الحالة الثانية ستضطر إنجلترا إلى تجهيز حملة مماثلة « لحملة الحبشة » لكي تفك أسره . وعلى العكس من ذلك فإن حملة صغيرة ترسل من الآن ستغني عن كل مصاعب المستقبل .

ولم يكن معنى هذا بأي حال من الأحوال هو مجرد إخراج غردون من الخرطوم ، بل كان هدف الساسة البريطانيين والرجال العسكريين هو الوصول إلى الخرطوم ثم اتباع ما يترأى لهم بعد ذلك في هذا الإقليم وفي مديرية دنقلة وشرق السودان ، وكان يلزمهم لتنفيذ سياستهم وصول قواتهم إلى الخرطوم . وسنلاحظ أن إنجلترا ستتدخل بقوات « بريطانية » فقط في تلك الحملة المقبلة .

وعلى أي حال ، فإن الحكومة البريطانية قررت أخيراً إرسال حملة إلى دنقلة ، مع نية السير حتى الخرطوم . ووافق البرلمان على الاعتمادات اللازمة^(١) ولكن السلطات العسكرية واصلت مناقشتها ، ووافق هارتنجتون على طريق النيل الذي كان

(١) مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه إسترليني - انظر : -

ولسلى قد أوصى به ، واختار هذا القائد لقيادة الحملة . كان على هذه الحملة أن تزحف حتى دنقلة ، ثم تتقدم حسبما تقضى الظروف بذلك . وكان كل من كتشنر والجنرال ستيفنسون قد أوصوا بعبور صحراء البيوضة بسرعة وبوحدة صغيرة حسنة التدريب والتنظيم ، ولكن وزارة الحربية رأت أن فرص نجاح هذه الخطة ضعيفة ، وأن أخطارها قد تكون جسيمة وأن هزيمتها قد تؤدي إلى نتائج في متعنى الخطورة . وهكذا تقرر إرسال حملة « البواخر » التى تدل تكاليفها على أنها ليست لمجرد إخراج غردون من الخرطوم بل محاولة البقاء فى العاصمة السودانية بعد الوصول إليها .

جاء قرار الحكومة البريطانية بعد تأخير ، ولكنه كان قراراً هاماً جسيم الماقبة ، خصوصاً فى وقت توترت فيه العلاقات مع روسيا بشأن آسيا الوسطى ، وظهرت الحرب مع روسيا وكأنها على الأبواب ، وساءت فيه علاقات إنجلترا مع ألمانيا ، وتعدت المسألة الإيرلندية .

كان إرسال حملة للسودان يشتمل ضمناً على قرار بإعادة فتح هذه البلاد مع كل ما يدل عليه ذلك من مسؤولية ، ولم يكن الوقت ملائماً لكى ترحب حكومة لندن بهذه المسؤولية الجديدة وفى ذلك الجو من العلاقات الدولية .

محمد الجنرال ولسلي :

عينت أنجلترا الجنرال اللورد ولسلي قائداً عاماً في مصر ، وأصدرت تعليماتها إلى الجنرال ستيفنسون قائد عام جيش الاحتلال البريطاني بإعطائه كل معونة ممكنة . وصل اللورد ولسلي إلى القاهرة في ٩ سبتمبر ، وكانت معظم القوات المصرية في ذلك الوقت على الحدود ، عاملة على تحصين أسوان وكروسكو ووادي حلفا . فأصدر ولسلي أمره إلى الجنرال وود سردار الجيش المصري بالاضطلاع مع رجاله بعبء التشهيلات للحملة الجديدة .

وصل ولسلي إلى وادي حلفا مصحوباً بأركان حربه في يوم ١٥ أكتوبر وقرر البقاء فيها لمدة شهر قبل سفره إلى دنقله . وفي يوم وصوله استلم تقريراً من الليجر كتشير ، يذكر فيه أن الكولونيل ستيوارت مساعد غردون في الخرطوم قد ضرب بربر بقنابل مدفعية إحدى بواخره التي كانت تحمل أربعين جندياً وأن البواخر الأخرى المصاحبة لها قد اضطرت إلى العودة إلى الخرطوم ، أما هذه الباخرة فإنها اصطدمت بالشاطئ على بعد يومين من مروي واضطر راكبوها للنزول منها مما نتج عنه قتل ستيوارت وصحبه بعد مهاجمة الأهالي لهم . وكان من نتيجة ذلك أن وصلت تعليمات برقية من لندن بعد ثلاثة أيام إلى ولسلي تشرح له أن هدف حملته الرئيسي هو مساعدة الجنرال غردون على ترك

ناخرطوم ، فعليه أن يتجنب كل عملية هجومية بعد ذلك . ولقد أصرت هذه التعليقات على ضرورة تحديد ولسلي لعملياته إلى أقصى درجة ممكنة . وكان عليه أن يتذكر جيداً أن سياسة الحكومة البريطانية هي العمل على إنهاء سلطة مصر على السودان . كما أنها تقبل تعيين أحد الرؤساء الوطنيين — غير الزير — للمحافظة على النظام وضمان حسن سير الملاحه في النيل ، والمحافظة على السلم مع مصر ، ودفع الهجمات الموجهة ضدها من الثوار ، وعدم تشجيع تجارة الرقيق^(١) .

أمر ولسلي مدير دنقلة بالسير في أقرب وقت ممكن صوب مروي وبعمل كل ما في وسعه لكي يصل إلى تحرير الأوربيين الذين قد يكونون قد وقعوا أسرى في أيدي الأهالي هناك . وكان على هذا المدير أن يحاول إغراء رجال القبائل على افتداء الأسرى الأوربيين بمبلغ من المال . ولكن وقت العمل كان قد انقضى وأبرق ويلسون في يوم ٢٠ أكتوبر أن الأهالي قد رأوا جيشاً تعوم في النيل منذ ثلاثة أسابيع^(٢) . وهكذا لم يكن في استطاعة أي عملية حربية أن تعيد هؤلاء الأوربيين .

(١) MACMICHAEL. Sir Harold ; The Sudan. London, 1954. p. 46.

(٢) بارنج إلى جراتشيل في ٢١ من أكتوبر سنة ١٨٨٤

ولقد اعترضت عقيات كثيرة وجسيمة طريق النيل هذا .
فكانت الحملة تحتاج إلى ٨٠٠ سفينة ذات غاطس مسطح لنقل
الجنود حتى مروى وكانت تحتاج إلى عدد كبير من الجمال للنقل
ولهمات الاستطلاع في الصحراء صوب الخرطوم ثم كان على الرجال
(المصريين) أن يقوموا بجرها فوق الشلال . بدأ ركوب الجنود
في السفن في أول نوفمبر^(١) ولكن سرعان ما ظهرت مصاعب
جديدة وهي نقص كمية الفحم اللازم لتسيير هذه السفن مما تسبب
في تعطيل جديد لمدة ثلاثة أسابيع .

وفي أثناء ذلك الوقت وصل الجنرال ولسلي إلى دنقلة في يوم
٣ نوفمبر وقرأ في اجتماع رسمي فرماناً صادراً من الخديو وموجهاً
إلى المديرين والعلماء والقضاة والوجهاء والتجار وشيوخ القبائل
في السودان يعلنهم فيه أنه قد عين قائداً عاماً للقوات البريطانية
المرسلة للسودان وأنه قد حصل على تعليمات من الخديو وصار من
الواجب عليهم إطاعة أوامره^(٢) .

وصلت القوات متتابعة إلى كورتى ثم أصدر ولسلي أمره إلى
الجنرال ستوارت في يوم ٣٠ ديسمبر بالتقدم في الصحراء صوب

(1) COLVILLE ; Official history of the Sudan Campaign. Vol. I. p. 182.

(٢) بارنيج إلى جرانثيل في ١٨ من نوفمبر سنة ١٨٨٤ وتلخيصاتها -

شندى ثم صوب المتمة على النيل حيث كان يأمل أن يصل بعد أسبوع . ولكنه اشتبك وهو على بعد ٢٣ ميلاً من هذه القرية . في قتال مع قوة من الثوار من بربر والمتمة وأم درمان تبلغ حوالى ١٠٠٠٠ رجل . ولكن هذه المعركة المسماة أبو طليح لم تمنع الإنجليز من التقدم صوب الخرطوم .

تسلم الكولونيل ويلسون قيادة هذه القوة البريطانية المتجمعة قرب النيل وشاهد في يوم ٢١ يناير سفن غردون الأربعة التى كانت قد حضرت لطلب الإنقاذ والنجدة . ولكن الإنجليز أضاعوا ثلاثة أيام فى سحب هذه السفن فوق الصخور فى الشلال السادس وما أن وصلوا إلى قرب جزيرة توتى حتى تأكدوا من عدم وجود أى علم يرفرف على سراى الحاكم العام فى الخرطوم . وبعد قليل هاجت نيران مدفعية الثوار السفن المصاحبة للقوة الإنجليزية . كانت الخرطوم قد سقطت فى أيدي الثوار فى يوم ٢٦ يناير — وهكذا وصلت النجدة متأخرة .

أما الجنرال السير ايشيلين وود الذى كان قد استلم أوامر . ولسلى — بعد قتل استيوارت وقبل وصول أنباء سقوط الخرطوم — لتنظيم انسحاب الجنود ، فإنه قابل القوة الإنجليزية فى منتصف الطريق طائفة من الخرطوم مؤكدة سقوطها فى أيدي .

السودانيين . لم يكن هناك أى مجال للقيام بأى عملية هجومية
خصوصاً وأنه لم يبق للإنجليز إلا ٣٢ جلامن ٢٠٠٠ر٢ . وكان
على الجنرال وود أن يعتنى بالجرحى وبمخازن الإمداد والتموين
بين رجال منهوكى القوى وفى حالة لا يحسدون عليها من
الروح المعنوية .

الفصل التاسع

سقوط الخرطوم

حيات الحامية المحصورة :

ازدادت حماسة الثوار أثناء محاصرتهم للخرطوم عندما بلغتهم أنباء غزو شرق السودان في شهر مارس سنة ١٨٨٤ ، وتقدم حملة الإنقاذ صوب الخرطوم في نهاية ذلك العام . وكان هذا الهجوم المضاد من جانب القوات البريطانية في شرق السودان وشماله علاوة على تأخير إعدادات حملة الإنقاذ مما ساعد على تقوية روح الكفاح عند أنصار المهدي ومما أدى إلى سقوط الخرطوم في أيديهم كمرحلة نهائية في انتصارات الثورة .

ولقد كان الثوار يعرفون أخبار مصر وحالتها وأخبار تحركات القوات البريطانية والتغيرات في الموقف الدولي عن طريق وكلائهم الخصوصيين . وكان هؤلاء الوكلاء يرسلون الثوار بانتظام من مصر ومن فرنسا وإنجلترا وذلك عن طريق القاهرة وبنغازي . كما أن عدداً من شيوخ السودان الذين أعطوا معلومات وبيانات عن « المعصاة » إلى الميجر كتشبر لم يكونوا

أكثر من وكلاء معتمدين من زعيم الثورة السودانية ، وكانوا يقومون بذلك لضمان وصول معلومات معينة إلى السلطات الإنجليزية . وكان شيوخ شمال السودان قد تسلموا توجيهات معينة لمواصلة اللعب على الطرفين ، فكان عليهم أن يتركوا قوات ولسلي تتقدم في داخلية البلاد حيث أنهم كانوا يرغبون في أن يوقعوا بها نفس المصير الذي أوقعوه بحملة هيكس . ويذكر أحد الخطابات التي كتبها أحد هؤلاء الوكلاء أن عرب طرابلس والبحيرة الشرقية كانوا كلهم مع المهدية ، وأن رياض باشا وشريف باشا ومصطفى فهمى باشا وسليمان أباطه باشا وعدداً كبيراً من رجال الدولة كانوا متفقين على خلق المصاعب أمام الإنجليز ، ولم يكونوا ينتظرون إلا اللحظة المواتية لكي يعلنوا تأييدهم للثورة السودانية . وأخيراً فإن الموقف الدولي في ذلك الوقت لم يكن على خير ما تشتهي إنجلترا^(١) .

تنتهى مذكرات غردون في يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ ، ولذلك فإن المصدر الوحيد الذي نملكه عن الأيام الأخيرة للحصار وعن سقوط الخرطوم هو الكتاب الأزرق الذي نشرته إنجلترا

(١) انظر محفوظات عابدين : السودان ١ / ٦ - ٢ خطاب مفصل في غاية الأهمية وقع عقراً في أيدي السلطات المصرية الإنجليزية على الحدود - ولا يعرف كاتبه . ويظهر أنه صادر من شخصية مسلمة تعيش في إحدى دول الغرب .

في عام ١٨٨٦ والتي قام الميجر كتشنر بجمع معظم مادته ، مما لا يعطى كبير الثقة في نقط معينة . أما دقائق المقاومة التي قامت بها الحامية فإننا نستطيع أن نعرفها من محاضر جاسات محاكمة الكولونيل حسن بك بهنساوى .

إن تقرير الماجور كتشنر رغم صدقه في المجموع مخطئ في دقائق وتفاصيل كثيرة ، ويرجع ذلك إلى أنه قائم على شهادات تتفاوت درجة معرفة القائمين بها أو درجة حيادهم . ولم يكن في مقدور كتشنر إلا أن يكتب ما سمع أو ما أراد هو أن يكتبه ، وكانت وسائل استعلاماته ضحلة وغير متينة بشكل يلفت النظر . وعلاوة على ذلك فإن شخصية كاتبه تظهر فيه بوضوح فلا نجد فيه مثلاً أى كلمة ثناء أو شكر أو كلمة مخلصه للمدافعين عن الخرطوم سواء من المصريين أو السودانين ، والذي كان ولاؤهم وإخلاصهم يشهدان لهم بالبطولة . وعلى العكس من ذلك نجد كتشنر يكتب في نهاية تقريره بفصاحة (بريطانية) ظاهرة أن حصار الخرطوم الشهير قد دام ثلاثمائة وسبعة عشر يوماً ، وكانت هذه المقاومة النبيلة نتيجة ثبات أحد الإنجليز وقوة شخصيته^(١) .

أما المصدر الآخر عن سقوط الخرطوم فهو عبارة عن الوثائق المجموعة لمحاكمات الضباط الذين نجوا من عاصمة السودان . فكان

(١) DUJARRIC, Gaston ; L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901. p. 158

على هؤلاء الضباط والجنود بمجرد وصولهم إلى القاهرة أن يَمروا
بوزارة المالية لتسوية معاشاتهم أو لدفع رواتبهم المتأخرة « وهناك
أنشئت إدارة لبؤساء السودان ، وكان على كل فرد أن يمر بها . .
وكان على كل منهم قبل تسوية حالته أن يذكر كل ما يعرف عن
سقوط الخرطوم وعن سلوك الواحد والآخر ، وعن خيانة فرج
باشا أو حسن بك . . وكان كل من هذين الضابطين يقود نصف
خط الدفاع المقام إلى الجنوب من الخرطوم والذي كان استيلاء
الثوار عليه فجأة قد تسبب في سقوط المدينة^(١) . كتبت هذه
الإدارة ١٩٥ تقريراً . ولم يصل حسن بك بهنساوى إلى القاهرة
إلا بعد فترة وذلك في إبريل سنة ١٨٨٧ . كان هذا الضابط قائداً
للآلای الخامس المصرى فى الخرطوم ، وحضر إلى مصر بعد أن
أمضى ٢٤ سنة فى السودان وعشرين شهراً أسيراً لدى الثوار .
فوجد نفسه بمجرد وصوله يقدم إلى المحكمة العسكرية متهماً بالخيانة .
اتهموه بتسليم مدينة الخرطوم للمهدى . وكانت هذه المحاكمة^(٢)
مجالاً للإدلاء بشهادات متفرقة عن سقوط الخرطوم . وأظهرت
أنه بينما كانت الحامية المريضة العلية باقية على ولائها ولم يكن لديها
ما تقتات به إلا الصمغ العربى كان المهدى يفتح معسكره ومخازن

(١) المراجع السابق - ص ١٦١ .

(2) BORELLI, Octave Bey ; Le chute de Khartoum, 26
Janvier, 1886 ; procès du Colonel Hassan Bey Benhassaoui,
Juin—Juillet 1887. Paris, 1893.

تموينه للمهاجرين من الحامية . ورغم أنه كان يجبرهم على إعلان اعتقادهم في المهدية فإنه كان يتركهم أحياء . وبالرغم من ذلك لم يقبل على الهرب منهم إلا القليل . ولقد كان في استطاعة الميجر كتشنر أن يعترف لهم بذلك خصوصاً وأن مسألة الواجب هنا كانت مسألة معقدة لأنها كانت تجبر الجندي على إطلاق النار على قريب أو زميل له ، وتجبره على تنفيذ أمر قائد أجنبي لا يتورع عن إهانة مصر والمصريين وأخيراً فلم يكن هناك أى أمل فعلى في جدوى المقاومة التي أصبحت في ذلك الوقت نوعاً من الانتحار ليس له أى داع .

وعلى أى حال فقد اشترك عدد من كبار الضباط الإنجليز في تلك المحاكمة ثم حكموا بأنه إذا كانت قد وقعت حوادث إخلال فردية داخل حوائط الخرطوم فإنه لم تكن هناك أى خيانة وأن رجال غردون البسطاء من المصريين والسودانيين الموالين لمصر قد قاسوا معه أشد أنواع المقاساة دون أن يشوروا . « وسواء منهم الأحياء أو الأموات فكلهم جدير بالانتساب إليه ^(١) » . وإنا لتساءل هنا صراحة عما إذا كان هو جديراً بالانتساب إليهم .

سقوط المدينة :

كانت وسائل الدفاع الطبيعية لمدينة الخرطوم هي النيلين

(1) DUJARRIC, Gaston ; L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901. p. 159.

الأبيض والأزرق من الشمال الغربي والشمال الشرقي . أما الجهة الجنوبية ، فكانت مغطاة فيما بين هذين النهرين ولمسافة تسعة أميال تقريباً بخط دفاع يتألف من خندق ثم جسر إلى الداخل منه عمل بالأثرية التي استخرجت من الخندق الذي وصل بين فرعى النيل وأصبح مملوءاً بالمياه والأوحال . وكان مجموع هذا الخط الدفاعي يلتف حول المدينة في شكل نصف قوس ينبعج نحو الجنوب . وكانت تحيط بالمدينة أربع طوابق وأخرى على الخط الدفاعي . ولم يكن من بين الـ ٢٤٠٠ رجلاً الذين يكونون قوة الحامية في آخر أيام الحصار إلا أربعة آلاف من الجنود النظاميين ، وكان هناك أربعة آلاف رجل على خط الدفاع الجنوبي وحده بما في ذلك ألف من الأهالي المتطوعين . « كان الجميع منهوكة القوى من التعب والجوع والأمراض ، إذ لم يكن هناك ما يصلح للأكل في الخرطوم منذ أسابيع عديدة » . ولقد أعلن أحد الضباط أنهم كانوا يأكلون الماشية التي أخذوها من أعمالها في الزراعة ، وذلك قبل سقوط المدينة بشهرين ، ثم أخذوا يأكلون الجلد والسمغ . وكان هذا الصمغ يتسبب في الإمساك للبعض ، وأصاب البعض الآخر بمرض الدوسنتاريا . وانهى الأمر بغليه قبل الأكل . وقد اعترف هذا الضابط أن نصيبه كان الدوسنتاريا . وكانت السلطات توهم الرجال أن الجيش الإنجليزى سيصل من يوم إلى آخر ، وكان الضباط ينشرون هذه

الأخبار كي يرفعوا الروح المعنوية بين الجنود . وكان غردون نفسه يتنزل كل مجهود ممكن حتى يقنع رجاله بذلك . فكثيراً ما تحدث الرجال عن برقيات تعلن قرب وصول الإنجليز ، وفي بعض الأحيان كان البعض يدعى أنه قد رأى دخان البواخر التي تقلهم (١) .

كتب غردون في هذا الجو الغريب إلى السير ايفيلين بارنج مذكراً إياه أن وزير الخارجية البريطانية قد أرسله للخرطوم لكي يكتب تقريراً عن الحالة السائدة في السودان طبقاً لتعليمات ١٨ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأنه قد عهد للكولونيل ستوارت بحمل هذا التقرير بعد أن انتهى من كتابته . وذكر أن علاقته مع كل من وزير الخارجية البريطانية ومع القنصل العام في القاهرة قد أصبحت منتهية فلن يعتبر نفسه خاضعاً لها بعد الآن وأظهر رغبته في إعادة البالغ التي استلمها من وزارة الخارجية البريطانية ، وأخلى نفسه من كل مسئولية في حالة ضياع التقرير ذا كراً أن ليس لديه صورة منه . وأبحر ستوارت وياور في الباخرة « عباس » حاملين تقرير غردون . وكان نصيب المندوبين أن قتلتهما الثوار وأتلفوا باخريتهم . وكان وقوع تقرير غردون وأوراقه التي تعطي تفاصيل

(١) شهادة السيد افندي أمين - بكباشي - انظر

عن حالة التموين والإمداد والذخائر بالخرطوم في أيدي الثوار أكبر مساعد لهم على حساب الفترة التي تستطيع العاصمة أن تقاوم فيها .

ولقد نشر غردون بلاغا في ٦ يناير يسمح فيه لكل من يرغب في ترك الخرطوم من الأهالي بحرية الخروج منها . فقرر كثير من الأهالي رغبتهم في الخروج . وكتب غردون خطاباً للمهدي يطلب منه فيه رعاية هؤلاء الأهالي وإطعامهم . لم يبق في العاصمة السودانية إلا ١٤٠٠٠ نسمة وكان قد خرج منها ١٥٠٠٠ ومات ٥٠٠٠ من الجوع والمرض .

ولم يكن الجوع وحده هو الذي قضى على قوة رجال الحامية ، إذ أنهم كانوا منهكين من التعب . كان عددهم ٨٦٦٥ في شهر أكتوبر سنة ١٨٨٤ بما في ذلك الأهالي المتطوعون والقوات غير النظامية ، ولكن عددهم أخذ في التناقص حتى وصل إلى ٢٤٠٠ في شهر يناير سنة ١٨٨٥ . كانت الأمراض قد قضت على الكثيرين منهم . أما رجال حامية أم درمان فإنهم كانوا قد اضطروا للتسليم للثوار . وكان استمرار ضرب المدينة والطواحين بالدفعية مما أسهم في زعزعة الروح المعنوية في ظل الجوع والتعب . أما الثوار فكانوا يعسكرون في ثلاث نقاط حول المدينة ، وكان لديهم سبع بطاريات ، وكانت وحدات مدفيعتهم المقامة إلى الغرب

وإلى الجنوب من المدينة تشتمل على ١٦ مدفعاً على الأقل بينها عدد من مدافع الكروب . وأصبح ضرب المدينة بقنايل المدفعية أمراً يتكرر يومياً في خلال شهرى ديسمبر ويناير . ورغم ذلك فإن الضباط كانوا يواصلون التفتيش على الخط الدفاعى ليلاً ونهاراً لأنه كان مهدداً تهديداً واضحاً . ولكن القوة أخذت تموز الرجال من جنود ومتطوعين للذهاب إلى مواقعهم ، وكان من الطبيعى ألا تستمر المقاومة بهذا الشكل لمدة طويلة .

أخذت هجمات الثوار تزداد شدة وبأساً في نفس الوقت الذى وهنت فيه قوى الحامية . وكان المهدي يعرف سوء الحالة فى الخرطوم فعرض على غردون شروط التسليم . ولكن الجنرال رفض هذا العرض لاعتقاده بقرب وصول حملة الإنقاذ البريطانية . وأخيراً نجد أن عدداً كبيراً من الرجال قد وهنت قواهم فى ليلة ٢٥ يناير ، ولم يستطيعوا الذهاب إلى مواقعهم مما اضطر بعض الأهالى إلى حمل السلاح ، وأخذ أماكنهم على الاستحكامات . وكانت هذه هى حال العاصمة السودانية وحاميتها وأهاليها عندما هجم عليها الثوار فى يوم ٢٦ من يناير قبيل شروق الشمس ، وكان الهجوم شديداً ومركزاً على خط الدفاع الجنوبى خصوصاً على طرفيه غير المحصنين وعلى نقطة ثالثة كان الثوار قد ردموا الخندق فيها وألقوا عليها السقالات ، وكانت تواجه الباب الوحيد الذى

يمكن الدخول منه من هذه الناحية^(١) .

وعندما دقت نوبة « كبسة » قام من كان في قدرته القيام ،
أما الباقيون فقد بقوا في أما كنهم ممددين^(٢) .

أسرع الثوار وهم يصرخون مارين فوق الجنود الذين كانوا
يحرصون النيل الأبيض ، ثم طرخوا الألاى الخامس من الخلف .
كان جنود هذا الألاى يطلقون النار في أول الأمر إلى ناحية
النيل الأبيض على يمينهم ولكن سرعان ما وجدوا أن العدو الذى
كان يسير مع هذا الخط قد أخذ في مهاجمتهم من الخلف ،
فاضطرت السريتان الثالثة والرابعة إلى تشكيل مربع « وقاوموا
حتى النهاية » ، أى إلى أن دخل الثوار بين جنود هذا المربع ،
فتجمع الجنود وأخذوا يتهمقرون صوب مكان الألاى الرابع .
وعلى أى حال ، فإن ذلك لم يستغرق وقتاً طويلاً ، لأنه سرعان
ما اندمج الثوار بين الجنود والأهالى وسادت الفوضى ثم تلتها
مذبحة ، وقبض الثوار على من بقى حياً^(٣) .

(١) DUJARRIC, gaston; L'Etat Maldiste du Soudan. Paris, 1901. pp. 166—168.

(٢) شهادة اسماعيل اغا حسن الطوبجى - بكباشى باشبورق باشنجى
آلاى - انظر BORELLI, Octave ; La chute de Khartoum. Paris, 1893. p. 132.

(٣) شهادة سيد أحمد افندى عبد الرازق - ملازم أول - ٤ جى
بلوك - باشنجى آلاى . المرجع السابق ص ١٠٥

وقام الثوار بقتل غردون مع عدد كبير من رجال الحامية .
وتحدث الإنجليز عن غردون ووصفوه بأنه « شهيد » ! وذلك
تمهيداً للتأثر له من السودانيين ، ولم تكن هذه الحركة إلا تهيئة
الرأى العام لى يسمح للحكومة فى يوم من الأيام بإرسال جنودها
البريطانيين إلى الخرطوم والاستيلاء على السودان .

رد الفعل فى بريطانيا :

خشيت وزارة الخارجية البريطانية أن يتسبب عن سقوط
الخرطوم زعزعة سلطة الخديو فى مصر ، فطلبت من قنصلها العام
فى القاهرة أن يبلغ الخديو أنه يستطيع الاعتماد على تأييد الحكومة
البريطانية له ، وأن هذه الحكومة قد منحت اللورد ولسلى جميع
السلطات اللازمة لمواصلة العمليات الحربية ، وأنها سترسل إليه كل
ما يطلبه من مدد سواء أكان ذلك لإرسال قوات عسكرية إلى
سواكن وبربر أو لأى غرض آخر يطلبه . وأعلنت حكومة
لندن كذلك أنها لن تدخرو سماً لإيقاد غردون فى حالة ما إذا كان
حيّاً . وما كان من الخديو إلا أن قدم شكره إلى الحكومة
البريطانية على تأييدها له فى تلك الأزمة الوطنية التى كانت تدل
على قرب وقوع كارثة .

أما فى لندن فإن مسؤولية الوزارة قد ظهرت بشكل واضح

بعد وصول أنباء سقوط الخرطوم وبدأ رجل الشارع يحتقر المسؤولين ويتهم الحكومة ، وخصوصاً جلادستون الذي لم تكن مسؤوليته في حقيقة الأمر أكبر من مسؤولية غيره . ولقد فقد جلادستون جزء كبيراً من حب الجمهور له بسبب سقوط الخرطوم ، وانتهزت الملكة فكتوريا التي كانت تهمة بالإسراع في تفريق إمبراطوريتها هذه الفرصة وأتهمته علناً بأنه قد قتل غردون .

حاول جلادستون الدفاع عن نفسه وإبعاد مسؤولية سقوط الخرطوم عن كاهل الوزارة فذكر أن سير جزء كبير من قوات ولسلي بجوار النيل لكي تحتل بربر حسب توجيهات غردون نفسه قد تسبب في تأخير وصولها . وقد كان من المستحيل حتى إذا سارت بسرعة أكبر معرفة تاريخ محدد قاطع لوصولها للخرطوم ، وذلك بسبب الأحوال المحلية للملاحة في النيل . وهكذا نرى أن جلادستون قد وضع مسؤولية سقوط الخرطوم على « المستشارين العسكريين » للملكة ، وهم الذين كانوا قد فشلوا في الاتفاق على اختيار طريق تسير فيه الحملة سواء مع النيل أو من سواكن إلى بربر ، مما تسبب في تأخير اتخاذ قرار في الأمر بشكل واضح . وعلى أي حال فإن ظروف السودان المناخية في تلك الفترة من فترات السنة كانت ستعمل حتماً على تأخير تنفيذ المشروع . ولكن كل ذلك لم يمنع القوات البريطانية من تنفيذ الأوامر الصادرة إليها .

أما في مسألة سقوط مدينة الخرطوم بالذات فإن جلاستون قد رفض أن ينسب ذلك إلى انتهاء وسائل الدفاع ، ورجع في تلك المسألة إلى ما أشيع عن وقوع خيانة بين رجال الحامية المصرية هادفاً بذلك إلى رفع المسؤولية عن كاهل القوات والسلطات البريطانية . وأخيراً فإن جلاستون قد أعلن أن المسؤولية البريطانية الوحيدة الحقيقية هي حماية مصر نفسها عند الحدود مع عدم التدخل فيما وراء الصحراء الجنوبية^(١) .

ولقد حاول جلاستون في يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٨٥ أن يخلى الحكومة من مسؤوليتها أمام البرلمان ولكنه لم ينجح في دفع مشروع القرار الذي تقدم به المحافظون إلا بـ ٣٠٢ صوتاً ضد ٢٧٣ ، أي أن الأغلبية الحكومية قد نقصت إلى ١٩ صوتاً فقط . وعلى أي حال فإن سقوط الخرطوم كان هو السبب الأساسي والرئيسي لسقوط وزارة جلاستون الثانية ، وأكبر ممدد الحزب المحافظين الذي تولى الحكم للبقاء في الوزارة مدى عشرين عاماً مستمرة تقريباً .

(1) MORLEY, Sir John ; The life of Gladstone. London, 1903. Vol. III. pp. 167—168.

الفصل العاشر

محاولة الاحتفاظ بدقلة

سورة الأمير حسن :

بينما كان اللورد ولسلي في طريقه لتجدة غردون سنحت فرصة للسير ايشيلين بارنج لكي يظهر هذه الحملة أمام كل من المصريين والإنجليز على أنها تخدم مصالح الخديو قبل كل شيء ، ولكي يحاول إحياء مشروع غردون ومشروعه هو الخاص بإقامة «عمية» بريطانية في الخرطوم وشمال السودان ، أو على الأقل في مديرية دقلة وخاصة بعد أن رفضت وزارة الخارجية البريطانية الاستفادة من الزير في هذا الشأن . فلقد زاره الأمير حسن أخو الخديو في يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ وعرض عليه أمر تعيينه حاكماً عاماً في الخرطوم . ومعنى هذا أن الخديو ووزارته كانوا يرغبون في الاحتفاظ بسلطتهم على الخرطوم بعد أن قبلوا تنفيذ النصيحة الإيجابية الإنجليزية . وكانت هناك حجج كثيرة ومتضاربة بخصوص هذا التعيين ولكن السير ايشيلين بارنج لم يجد مانعاً من تنفيذ هذه الفكرة ، خصوصاً وأن المشور على من

يصالح لمثل هذا المنصب لم يكن أمراً هيناً . أى أن القنصل العام البريطاني في القاهرة كان يوافق على أن يكون لمصر امتداد في الأقاليم السودانية تستطيع إنجلترا أن تستفيد منه مثل استفادتها من احتلالها لمصر .

ولقد سألت الحكومة البريطانية اللورد ولسلي رأيه في هذا الشأن ، ولكن رد القائد العام البريطاني لم يصل إلى لندن إلا بعد وصول أبناء سقوط الخرطوم في أيدي الثوار . أجاب ولسلي في ١٠ فبراير سنة ١٨٨٥ ممدداً المزاي التي تعود على إنجلترا من هذه الفكرة وتنفيذها وخاصة أن الأمير كان قد تعلم في إنجلترا . وقد ذكر ولسلي أنه إذا ما أرسله الخديو لسكى يبقى مع مدير دقله لمدة شهر فإن هذا سيكون له نتيجة طيبة جداً . واقترح تعيين الأمير حسن « مندوباً سامياً للخديو لدى القوات البريطانية » ، وهو ما يعطيه سلطات على جميع المديرين والسلطات المدنية في السودان ، على أن « يتعهد بتنفيذ جميع الرغبات البريطانية قبل تعيينه في هذا المنصب »^(١) .

وهكذا كان هذا القائد الإنجليزي في شمال السودان يرغب في أن تظل السلطات مركزة في يديه على أن يستفيد من البقاء الشكلى لمثل الخديو معه .

(١) بارنيج إلى جرانثيل في ١١ و ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٥

لم يجد اللورد جرانفيل مانعاً من إرسال الأمير حسن إلى دنقلة حسب الشروط التي وضعها كل من السير إيفيلين بارنج واللورد ولسلي ولكنه أضاف أنه من اللازم أن يشرح له جيداً ألا يعمل على تقييد الحكومة الإنجليزية بأي خطة تسمى إلى إعادة السيادة المصرية على السودان^(١). وكان من نتيجة ذلك أن طالب اللورد ولسلي - وهو الذي كان على اتصال دائم بالأمير وبالحديو - بسرعة إرسال الأمير للسودان لأسباب عسكرية^(٢).

أما الحديو فقد تظاهر في بداية الأمر ببعائه للفكرة دون أن يعلن أسباب ذلك، فربما كان يخشى من أن تهمه أسرته بإرساله للسودان للتخلص منه. ولكن الأمر انتهى بأن وافق الحديو على الفكرة وكذلك فعل نوبار. وأما الأمير فإنه قد رغب في فرض شروطه فصرح للسير إيفيلين بارنج بأنه لن يسافر إلى السودان قبل أن يصدر أمر تعيينه لمنصب الحاكم العام أو حاكم السودان. وبالاختصار فإنه طالب بأن تركز في يديه جميع السلطات المدنية والعسكرية، وذلك في كل المديريات والأقاليم

(١) جرانفيل إلى بارنج في ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٥

F.O. 141/ 220. Tél. No 50 Chiffre

(٢) بارنج إلى جرانفيل في ١٣ من فبراير سنة ١٨٨٥

F.O. 141/221. Tél No 81.

السودانية ، مع ما يتضمن ذلك من معنى بقاء السودان تحت حكم مصر . ولكنه أراد أن يترك الباب مفتوحاً ، فذكر للسير إيفيلين بارنج في نهاية مقابله معه أنه سيسافر على أى حال إلى السودان ، ولكن تعيينه لذلك المنصب سيجعل مهمته أكثر نفعا . ولم تخف هذه المساومة عن أعين الإنجليز ، وأرادوا الاستفادة منها لبلادهم قبل أى شئ آخر . فشرح القنصل العام البريطانى فى القاهرة للأمير حسن أن جمع السلطات المدنية والعسكرية فى يد اللورد ولسلى أمر ضرورى فى تلك الظروف . وكان ولسلى قد أ برق من شمال السودان يعرب عن أمله فى أن يقبل الأمير حسن منصب « مندوب سمو الخديو » لدى قيادته العامة ، إذ أنه يعتقد أن وجود الأمير فى هذا المنصب سيكون كثير النفع . وأخيراً قبل الأمير رغبة البريطانيين فى الاحتفاظ بحرية العمل فى موضوع سياستهم السودانية وتمهد بأن يتبع تعليمات اللورد ولسلى فى جميع الشئون ، خصوصاً وأن السير إيفيلين بارنج كان يشك فى حكمة إرساله ما لم يذهب بوصفه مندوباً سامياً فقط وما لم يعلن رسمياً أنه خاضع لأوامر القائد العام البريطانى (١) .

قبل الأمير حسن إذن هذه المهمة بالشكل والشروط التى

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١٤ من فبراير سنة ١٨٨٥

F.O. 141/218. Secret.

عرضها اللورد ولسلى ، فترك القاهرة إلى أسبوط يوم ٢ مارس سنة ١٨٨٥ ، ثم وصل إلى الحدود بعد ذلك بعشرة أيام .

والحقيقة هى أن هذه المهمة كانت قليلة القيمة ، فلم يكن فى استطاعة الأمير أن يفعل أى شئ فى السودان ، ولم يسمع أحد عنه حتى فى أقل الأمور أهمية . ذلك أن الحكومة الإنجليزية كانت قد قررت بعد قتل غردون تنفيذ توصية اللورد ولسلى الخاصة بالاحتفاظ بالنفوذ الإنجليزي فى السودان . وكانت هذه التوصية تقوم على أساس استمرار احتلال مديرية دنقلة وشمال السودان ، وإرسال حملة عسكرية إلى سواكن تحت قيادة الجنرال جراهام ، وذلك للاحتفاظ بهذا الميناء ومحاولة فتح الطريق الموصل منه إلى بربر تمهيداً للاتصال مع حملة اللورد ولسلى فى سيرها نحو الخرطوم . ولكن مصاعب جمة كانت تعترض هذه العملية المركبة كما أن تهديد روسيا للأفغان والهند كان واضحاً مما عمل على سحب هذه الحملة من سواكن وسحب حملة ولسلى نفسها من دنقلة . وانهى الأمر بإخلاء هذه المديرية الأخيرة وتركها للشوار ، مما ألغى كل مبرر للإبقاء على مهمة الأمير حسن .

أقتراع الزير باشا :

كان الإنجليز قد اتهموا الزير باشا رحمت بالسمى لإحداث انقلاب فى مصر وفى السودان ، وذلك عن طريق قواته

التي أرسلت للخدمة مع الجنرال بيكر في سواكن ، فنقوه إلى جبل طارق كما ذكرنا . ولكن الزير كان رجلا يضع نفسه في خدمة بلاده ، فاقترح من منقاه أن يذهب لزيارة المهدي في أم درمان ويعمل معه لمعرفة آرائه ونياته^(١) . وكان يعتقد أن مثل هذه المحاولة للمفاوضة مع المهدي قد تؤدي على الأقل إلى نتيجة لا بأس بها ، وهي منع الأنصار من الهجوم على مصر . وعلاوة على ذلك فقد كان من الممكن أن تكون هذه المحاولة نافعة « للمخابرات » خصوصا إذا قام بها أحد الاخصائيين في شئون السودان .

ولكن كلا من حكومتى لندن والقاهرة كانت ترفض الاعتراف باستيلاء الثوار على مقاليد الأمور في السودان . وسيسود شعور بالعداء والحقد بينهما وبين السودانيين في خلال السنوات التالية . وعلى أى حال فإن استمرار هذا الموقف كان في صالح إنجلترا ، إذ أنه كان يعطيها حججاً لكي تبقى في مصر بدعوى حمايتها للخدو ، وخاصة أن الثوار السودانيين كانوا يتهمونهم بالعمل ضد عرابي ، وبإحضار « الكفار » إلى بلاد إسلامية والاحتفاظ بهم فيها . وفي حقيقة الأمر كان تهديد ثوار السودان للنظام القائم في مصر تهديداً فعلياً . وهكذا أخذت

(١) بارنج إلى جرانثيل في ٥ من مارس سنة ١٨٨٥

الأمور تدور في حلقة مفرغة وعمل الإنجليز على الاحتفاظ بها في هذا الشكل لأنها كانت تخدم مصالحهم . فما أن تسلم السير إيثيلين بارنج اقتراح الزير حتى أحاله على ولسلي عدو الزير الأول . ولقد رفض ولسلي بطبيعة الحال هذا الاقتراح بشكل يمنع إعادة فتح الموضوع ، فوصف هذه الفكرة بأنها « جنون مطبق » ، وادعى أن جماعة الزير قد فعلت أكثر من غيرها للوصول بالحالة في السودان إلى ما وصلت إليه ^(١) .

انتهت إذن تلك المحاولة للاستعانة بأحد كبار المصريين أو الزعماء المسلمين في الاحتفاظ بالنفوذ المصري في الخرطوم أو شمال السودان ، وانهى معها ضمناً ذلك المشروع الإنجليزى الخاص بإقامة محمية بريطانية في ذلك الإقليم . وكان السبب المباشر لهذا هو سقوط الخرطوم في أيدي الثوار ومحاولة اللورد ولسلي الاحتفاظ بحرية العمل العسكرية في ذلك الإقليم وما قد يهيئ له ذلك من فرص جديدة للاستفادة منها في النواحي السياسية فيما بعد .

تأمين سواكن :

في الوقت الذي سقطت فيه الخرطوم كان السودان الشرقى

(١) بارنج إلى جراثيل في ٦ من مارس سنة ١٨٨٥

بأكمله ، فيما عدا ميناء سواكن ، تحت سيطرة الثوار بقيادة عثمان دقنه . وكان الطريق من سواكن إلى بربر مقطوعاً ومغلَقاً أمام السلطات والقوات المصرية — الإنجليزية .

وكانت أنباء حملة اللورد ولسلي قد وصلت إلى الثوار منذ شهر نوفمبر ، فعمل عثمان دقنه على الاحتفاظ بمعظم قواته حول سواكن لكي يمنع القوات المصرية من الخروج من هذه المدينة والاتجاه صوب بربر . وكذلك أرسل بعض قطع المدفعية إلى قائد الثوار في بربر لكي يحاول منع ولسلي من الوصول إلى الخرطوم . وكانت هذه هي المدافع التي أطلق منها الثوار القنابل على بواخر غردون عند وصولها لبربر بقيادة ستيفارت . وقبل نهاية العام صدمت قوات سواكن بموت علي بك بنحيت وعلي شوجالي رؤساء قبائل بني عامر والحلاوي . كانت هاتان القبيلتان قد أدتا خدمات فائقة في الدفاع عن كسلا ، وكان وجودهما على جانب هذه المدينة وعلى طريق عقيق قد منع الثوار من احتلال أي من هذين المركزين الاستراتيجيين . وكان موت شيخيهما أكبر عامل على حرمان رجال القبيلتين من قيادتهما العسكرية وستصبح قواتهما المحاربة قليلة الأهمية بعد ذلك^(١) . ومن ناحية أخرى نجد أن سقوط الخرطوم قد وفر كثيراً من الثوار ووجههم صوب شرق السودان حول

(1) JACKSON, H. C. ; Osman Digna. London, 1926. pp. 86—87.

سوا كن و صوب الشمال حول دقلة لمحاولة وقف القوات الأجنبية
الراحفة .

لم يكن فى استطاعة اللورد ولسلى أن يبدأ أى عملية عسكرية
قبل نهاية فصل الصيف ، ولكنه أراد أن يكسر قوات عثمان دقته
فى شرق السودان قبل أن يقوم بأى هجوم على دقلة . كان هذا
تأميناً لجناحه الأيسر عند تقدمه جنوباً ، وقد يعدل انتصار الإنجليز
فى شرق السودان استيلاء المهدي على الخرطوم ويخفف من حدة
وقعه . كانت سوا كن مفتوحة للقوات الإنجليزية من جانب البحر ،
كما أن احتلال مواقع طوكر وسنكات كان أمراً سهلاً ويضمنه
بناء الخط الحديدى فى اتجاه بربر . حقيقة أن ولسلى لم يكن يفكر
فى بناء سكة حديدية طولها ٢٥٠ ميلاً قبل قيامه بعملية حربية فى
الخریف صوب الخرطوم ، ولكنه كان يأمل فى أن يكون البدء
فى إنشاء هذا الخط كافياً لى يقدم للشوار الدليل على أن إنجلترا
لا ترغب فى ترك السودان قبل أن تعيد النظام وتقيم حكومة ثابتة
فى الخرطوم .

كانت السيطرة على بلاد الهندوه تضمن للبريطانيين مواقع
تتمتع بمناخ لطيف نوعاً ويمكن ترك الخيول والجمال فيها لتمضية
فصل الصيف .

كما أن هذا الخط الحديدى سيكون له نفوذ سياسى وأهمية

استراتيجية كبيرة علاوة على أهميته التجارية . فقد كان من الصعب جداً ومما يكلف كثيراً إرسال قوات السودان لكي تساعد أى حاكم يقيمه الإنجليز في الخرطوم في حالة احتياجه إلى معونة خارجية مباشرة ، وذلك لأن الصحراوات كانت تفصل السودان عن العالم الخارجى . ولذلك فإن إنشاء خط للسكة الحديدية سينهى عزله السودان . وإذا كانت سوا كن قد اتصلت مع بربر بنحط حديدى منذ بدء الثورة السودانية لما تمكن المهدي من الوصول إلى ما وصل إليه — أو لوصل إليه ولكن في وقت أطول . هكذا فكر ولسلى الذى كان يرى في إنشاء هذا الخط ضرورة لإرسال الإمدادات ولسحب المرضى والجرحى عند اللزوم . وستكون سوا كن وهي نهاية الخط والقاعدة البحرية تحت سيطرة الأسطول الإنجليزي . وأخيراً فإن هذه الفكرة كانت تهدف إلى إظهار العمليات الحربية البريطانية على أنها متينة قوية ، ولا يمكن مقاومتها أكثر مما لو كانت هذه العمليات لا تستند إلا إلى خط مواصلات واحد يسير مع النيل جنوباً . والحقيقة هي أن ولسلى لم يفعل شيئاً أكثر من اقتباس فكرة فردون القديمة الخاصة بالقضاء على الهدية مستنداً إلى دقته وسوا كن والقاضية بتجميع القوات في بربر قبل الهجوم ، ولكنه أظهرها في ثوب جديد .

ولقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه الفكرة الموجهة

قبل أى شيء ضد قوات عثمان دقته فى نفس الوقت الذى ستقوم فيه الحملة الأخرى بالهجوم ابتداء من دققة . اتخذت الوزارة البريطانية هذا القرار بعد ١٢ يوماً من نزول القوات الإيطالية فى مصوع (٥ فبراير سنة ١٨٨٥) وبعد ١٣ يوماً من وصول أنباء سقوط الخرطوم . وكان من الواضح أن الحكومة البريطانية كانت علاوة على رغبتها فى الانتقام لمقتل غردون — لا ترغب فى ترك حرية العمل التامة للإيطاليين على سواحل البحر الأحمر . ولكن ليس هناك فى دور المحفوظات ما يظهر خوف الإنجليز من الأطلاع الإيطالية فى سواكن بنوع خاص .

وعلى أى حال فقد وقع اللورد هارتنجتون وزير الحرية البريطانية اتفاقاً مع شركة لوكاس وأيرد Lucas & Aird فى ١٧ من فبراير سنة ١٨٨٥ لبناء خط سكة حديدية من سواكن وفى اتجاه بربر ، وذلك على مراحل تحدد فيما بعد ، وخط آخر فى داخل سواكن نفسها . وفى نفس اليوم أصدر وزير الحرية أمراً بتجميع ١٢٣٢٠ جندياً بريطانياً فى سواكن ، وذلك فى الفترة بين ٦ و ١٠ من مارس ، وعهد بالقيادة إلى الجنرال السير جيرالد جراهام^(١) . وهكذا ظهر جلياً أن إنجلترا كانت ترغب فى القيام

(١) اللورد هارتنجتون إلى الجنرال السير ج . جراهام فى ١٧ من فبراير سنة ١٨٨٥ — انظر :

بعملية مشتركة من النيل ومن سوا كن صوب الخرطوم مرتكبة في ذلك على خط سكة حديدية لداومة الاتصال بالحاكم الجديد الذي ستنصبه في الخرطوم . ولم يكن في استطاعة جلادستون أن يذكر في هذا الوقت أن هذه العملية تنسجم مع كفاح الشعب السوداني للحصول على حريته كما ادعى من قبل ! ذلك أن العناصر العسكرية في الوزارة البريطانية كانت قد نجحت في فرض سياستها على الحكومة ، ولهذا فإننا لا نجد أى فرق بين سياسة حزب الأحرار وسياسة حزب المحافظين في هذه المسألة . وأصبح الهدف هو الوصول للخرطوم . وكانت إنجلترا قد تركت الثورة تقضى على الإدارة الخديوية ، ثم فكرت إنجلترا في مهاجمة الثورة قبل أن تضمد جراحها وتستفيد من الموقف .

الجنرال جبراهام في سواكنه :

ما أن وصل الجنرال جبراهام إلى سواكن لقيادة القوات البريطانية في تلك المنطقة حتى تسلم تعليمات وزارة الحربية البريطانية بوجهه فيها إلى تنظيم القوات الموضوعة تحت قيادته للعمليات قبل أن يبدأ فصل الصيف الشديد الحرارة ، وأن يعمل على توفير وسائل النقل اللازمة لتحقيق الهدف الأول للحملة وهو القضاء على قوات عثمان دقنه . ثم كان على الجنرال بعد ذلك ألا يضيع الوقت في مهاجمة جميع النقاط التي تحتلها قوات الثوار في شرق

السودان . وكان عليه أيضاً أن يهتم اهتماماً جدياً بمسألة بناء خط السكة الحديدية من سواكن إلى بربر . وفي حالة عدم تمكن اللورد ولسلي من احتلال بربر في ذلك الصيف ، فلم يكن من الحكمة مد السكة الحديدية من سواكن إلى أبعد من أرياب ، بل كان على الجنرال جراهام أن يخزن في أرياب جميع المواد اللازمة لبناء الجزء الآخر من الخط الحديدى بين أرياب وبربر — وتبلغ مائة ميل — وذلك في انتظار استئناف الأشغال بمجرد بدء الفصل المعتدل المناخ ، وبمجرد استيلاء قوات اللورد ولسلي على بربر . وأخيراً فقد كان الجنرال جراهام تحت قيادة وأوامر الجنرال اللورد ولسلي القائد العام ، وعليه أن يتصل به برقيةاً بطريق مباشر^(١) .

تسلم الجنرال جراهام قيادته في سواكن في يوم ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ . وكان معسكر الحملة من الاتساع بشكل يساعد الثوار على مهاجمته كل ليلة وفي مناطق متعددة منه مما منع الرجال من الراحة وتذوق طعم النوم . وكانت قوات عثمان دقنه تبلغ حوالى ١٠.٠٠٠ مقاتل منها ألف في هاشين و ٧.٠٠٠ في تمانى وهو مركز القيادة العامة ، بينما بقيت وحدة أخرى في طوكر للدفاع

(١) هارتنجتون إلى جراهام في ٢٠ من فبراير سنة ١٨٨٥ — المرجع

عنها . وهكذا نرى أن قوات الثوار كانت مركزة على طول خط
يمتد من هندوب إلى هاشين إلى تمانى . ولما كانت القوات
الوجودية في هاشين تهدد تقدم البريطانيين صوب تمانى وهى
هدف الحملة ، فإن الجنرال جراهام قد صمم على أن يقوم بعملية
استكشاف صوب هاشين . ولقد تحركت القوات البريطانية من
سواكن فى صبيحة يوم ٢٠ مارس مما اضطر قوات الثوار إلى
التقهقر أمام تقدمها محافظة بذلك على مسافة كيلومترين بينها وبين
البريطانيين . ولقد تمكن البريطانيون من بناء زريبة وتركوا
فيها إحدى الكتائب وأربعة مدافع بينما عادت بقية القوات إلى
سواكن . كانت هذه الزريبة تتحكم فى وادى هاشين مما يساعد
على حماية الجناح الأيمن لقوات جراهام ولخط المواصلات اللازم
للعمليات المقبلة مع تمانى . وفى صبيحة يوم ٢٢ مارس خرج
البريطانيون فى قوة تبلغ لوائين تؤيدهما مدافع « جاردنر » الرشاشة
وذلك لبناء ثلاث زرائب إحداها تكفى لحماية ألنى جبل والآخرين
إلى جانبها وكل منها لأجل كتيبة . وبدأ العمل عند توفيريك
على بعد ستة أميال من الزريبة الأولى وقام به أحد اللواءات بينما
قال اللواء الآخر بحماية الجمال ودواب الحمل . ولقد هاجم الثوار
إحدى الزرائب فى وقت العصر وقبل أن يتم العمل ثم بدءوا فى
مهاجمة الزريبة الثانية ، ولكن نيران المدافع الرشاشة كانت قد

أعدت لاستقبالهم ، واضطرتهم إلى الانسحاب^(١) . ولم تستمر هذه المعركة في حقيقة الأمر أكثر من عشرين دقيقة انتهت بتكبيد الثوار خسارة تصل إلى ألف قتيل بينما كانت خسارة البريطانيين جسيمة جداً في الجبال والخيول ودواب النقل . ولقد أثبتت هذه المعركة أهمية استخدام المدافع الرشاشة في العمليات الحربية في السودان ، وكانت هي أهم معركة يخوضها البريطانيون في شرق السودان . ولقد تمكن الإنجليز من بناء الزرائب ولم يبق الثوار بمهاجتها بل إنهم اضطروا إلى سحب قيادتهم من تَمَای .

حاولت القوات البريطانية الاستيلاء على تَمَای في أول إبريل ولكن الثوار قاوموها مقاومة باسلة واضطروها إلى الرجوع إلى زرائبها فأصدر جراهام أمره بوقف العمل في إنشاء السكة الحديدية حتى يضع كل قوته في المعركة . وفي اليوم التالي خرجت القوة البريطانية في شكل مربع ، وصعد الجنرال جراهام في أحد المناطيد للاستكشاف ، ولم يكن عدد الثوار كبيراً مما سمح لتلك القوة البريطانية (٦٣٠٠ جندي) باحتلال القرية والسيطرة على الخور المجاور دون أن تلقى مقاومة تذكر . وتقهقر الثوار إلى داخل التلال وأرادوا استدراج البريطانيين وراءهم في هذه الأرض

(1) JACKSON, H.C. ; Osman Digna. London, 1926. pp. 94—97.

الصعبة وإبعادهم عن قاعدة عملياتهم . ولكن جراهام رأى خطورة ابتعاده كثيراً عن قاعدته . وعلى أى حال فإن جراهام قد احتل « هندوب » فى يوم ٨ أبريل حتى يهيمن منها على الطريق الذى قد يستخدمه الثوار فى الرجوع لمهاجمة سواكن نفسها .

وقد ابتعد كل خطر عن سواكن بعد معركة توفريك واحتلال تماى وهندوب ، وأصبح فى مقدور جراهام أن يبدأ فى تنفيذ الجزء الثانى من تخطيطه ، وهو بناء الخط الحديدى فى اتجاه بربر ، فبدأ محادثاته مع رجال القبائل المجاورة لكي يكسب ودهم ومعاونتهم اللازمة لضمان سلامة الخط بعد بنائه . وكان هؤلاء الأهالى فى حالة بؤس اقتصادى لا يحسدون عليه . فاقترح عليهم جراهام إعطائهم بعض الإعانات لكي يكسبهم إلى جانب السلطات المصرية « البريطانية » . ثم اقترح على لندن بعد ذلك فى ١٢ إبريل أن يؤكد لهؤلاء الأهالى أنهم يستطيعون دائماً أن يطلبوا المعونة البريطانية التى ستضمنها بقاء القوات البريطانية بشكل دائم فى سواكن . ولكن اللورد ولسلى تسلم بعد ثلاثة أيام أمراً بوقف إنشاء خط السكة الحديدية . ولقد كان من الضروري لانبجلترا أن تحتفظ بسواكن ، ولكن الوزارة لم تسمح لجراهام بأن يعطى مثل هذا التعهد لرجال القبائل بشكل قد يتعارض مع سياسة الحكومة البريطانية .

الفصل الحادى عشر

الإخلا. التام

انسحاب محمد جبراهام :

كان السير إيفيلين بارنج قد كتب خطاباً شخصياً إلى اللورد جرانفيل فى أوائل شهر إبريل سنة ١٨٨٥ يطلب فيه من الحكومة البريطانية تقرير سياسة خاصة محددة فى السودان وينصح فيه بعدم إقامة أى نوع من الحكومة فى السودان فى ذلك الوقت . وقد ساعد هذا الخطاب على أن تفكر الوزارة البريطانية فى المسألة السودانية فى داخل محيط السياسة العامة البريطانية .

كان الموقف على حدود الهند ينذر بالحرب ولم يخف الروس نيتهم فى الهجوم على أفغانستان . وإن هجوماً روسياً على الهند مصحوباً بثورة القوات المسلحة فى هذه البلاد الأخيرة سينتهى بلا شك إلى أن تفقد إنجلترا سيطرتها على تلك الإمبراطورية . ولذلك فقد كان من الصواب أن تتخلى إنجلترا عن مواصلة حملتها ضد الخرطوم ، وأن تعمل على سحب قواتها إلى مصر نفسها . وكان هذا هو السبب الذى دفع اللورد هارتنجتون إلى إرسال

برقيته إلى اللورد ولسلي في ١٣ إبريل ، يطلب منه فيها بحث الإجراءات اللازمة لسحب القوات من السودان في أقرب وقت ممكن . وكان من الطبيعي أن يوقف تقدم القوات البريطانية الزاحفة من سواكن في نفس الوقت .

ولكن ولسلي طلب إلى حكومته أن تحيطه علماً بنياتها وخصوصاً في مسألة دنقلة ووادي حلفا وكروسكو وأسوان ، مدعياً أنه لا يعرف أى واحدة من هذه النقاط الاستراتيجية ستصبح نقطة الحدود في حالة سحب جميع القوات من السودان ؛ وطلب الإذن بالاحتفاظ بوادي حلفا وكروسكو بصفة نقط أمامية ، وطلب وضع لواء من الجنود كحامية في أسوان ، وأوصى بمراقبة النيل ببواخر مسلحة ومجهزة برجال من البحرية البريطانية أمام الشلال الأول وخلفه ، وبضرورة نشر بلاغ رسمي من لندن يشرح أن الحكومة البريطانية مصممة كل التصميم على إبقاء حامياتها في مصر ، وذلك في نفس الوقت الذي يذاع فيه خبر الانسحاب ولضمان سلامة القوات التي ستسحب لمصر^(١) .

لم يكن لدى ولسلي إلى الجنوب من أسوان إلا ٧٥٠٠ جندي بريطاني محارب ، وكان من الضروري أن يحتفظ في حالة

(١) ولسلي إلى هارتنجتون في ١٤ من إبريل سنة ١٨٨٥

الإخلاء بـ ٢٥٠٠ جندي على الحدود مما لا يوفر للإمبراطورية إلا ٥٠٠٠ جندي فقط للخدمة في الميادين الأخرى . ثم إن الانسحاب من دنقلة سيعطي هذا الإقليم للثوار ، ويضمن لهم انضمام العبايدة والقبائل الأخرى التي كانت تسكن بالقرب من الحدود ، والتي كانت لا تزال تتردد بين الولاء لمصر ، والولاء للمهدى . وكان بقاء الإنجليز في دنقلة يهدد الثوار لدرجة ما وبحول بينهم وبين التوسع في ناحية الشمال ، ويشجع خصومهم على الاستمرار في مناوأتهم . وكان وجود البريطانيين في دنقلة بسهل عليهم أمر الزحف في السودان ، خصوصاً إذا ما سنحت الفرصة ، أو في حالة اختفاء المهدى من مسرح السياسة . ولذلك فإن ولسلي أوصى بالاحتفاظ بدنقلة لأنها تتفق مع « الكرامة الوطنية » البريطانية ، وتتمشى مع السياسة الإنجليزية في مصر وقبل جلاء قوات جراهام عن سواكن إذا لزم الأمر . وشدد في توصيته بالاحتفاظ بمديرية دنقلة لكي يمنع الثورة من الوصول لمصر ، ولكي يضمن ولاء القبائل المجاورة للحدود ، ويمنع قيام الاضطرابات والثورات المحلية المتفرقة ، التي قد تنتج عن إخلاء السودان وتضطر إنجلترا إلى زيادة حامياتها البريطانية في مصر وإلى احتلال المدن الكبيرة في الصعيد احتلالاً عسكرياً^(١) .

(١) ولسلي إلى هارتنجتون في ١٥ من إبريل سنة ١٨٨٥ - المرجع

السابق - وثيقة رقم ٣٢ ص ٢٣ .

شرح ولسلى لحكومته أنه من وجهة النظر المالية والعسكرية وفيما يتعلق برقاهية مصر نفسها ، يجب حصر ازدياد قوة المهدي بهزيمته عند الخرطوم وليس بمجرد اتباع سياسة دفاعية بحثة عند الحدود في أسوان أو وادى حلفا . كانت معظم الاستعدادات لهذا الزحف قد تمت ، ومعظم المصاريف اللازمة قد أنفقت بالفعل . أرسل ولسلى من مصر بهذا التحذير إلى لندن : « إذا تركنا دنقلة فإن أحوال هذه المنطقة ستصبح ممثلة لأحوال الخرطوم الحاضرة . سيكون هذا هو ما جلبناه على حليفنا الخديو في إحدى مديرياته الرئيسية ، وكل ما جلبناه على هذه المديرية نفسها . لقد وجدناها في حالة سلم وأمن — نسبياً — وسنتركها فريسة للنهب والقتل » (١) .

ولكن حكومة لندن لم تكن تفكر إلا في تجميع جميع الموارد العسكرية للإمبراطورية ووضعها في خدمة استثمارها في الهند . وكانت ترغب في أن تتحاشى كل عمل قد يؤدي حتى إلى رد فعل معادٍ مثل تنظيم أسطول من السفن الصغيرة على النيل أو بناء خط السكة الحديدية في وادى حلفا . وبطبيعة الحال كانت حكومة لندن تحتفظ لنفسها بكل حرية للعمل في المستقبل .

(١) ولسلى إلى هارتنتجتون في ١٦ من إبريل سنة ١٨٨٥ - المرجع

السابق - وثيقة رقم ٥٢ ص ٢٥ .

أما فيما يخص سوا كن فإن البرقية التالية تلخص موقف هذه الحكومة تلخيصاً عاماً : « يجب وقف مد خط السكة الحديدية من سوا كن إلى بربر مع وقف العمليات الفعلية على النيل ، ولكن نظراً لضرورة الاحتفاظ بسوا كن في الوقت الحاضر فقد يكون من الضروري احتلال محطة أو محطات قريبة منها ، ويجب استشارة السلطات العسكرية في هذا الشأن ، وكذلك في أمر اختيار نقطة معينة تصبح نهاية خط السكة الحديدية . وستبحث فيما بعد مسألة الخط الحديدى الذى سينبئ فى المستقبل . وستحتفظ الحكومة بحماياتها فى مصر للدفاع عن الحدود^(١) » . وهكذا نرى أن وزارة جلادستون قد عادت وقررت الانسحاب من السودان وتحديد الحدود الجنوبية لمصر عند خط ستقف عنده لمدة اثني عشر عاماً . وفى يوم ٢١ من إبريل سنة ١٨٨٥ أعلنت الحكومة البريطانية رسمياً فى كل من مجلس العموم ومجلس اللوردات أنه ليس لديها أى نية للزحف على الخرطوم أو للقيام بأية عملية هجومية أخرى فى السودان وأن اللورد ولسلى قد تسلم الأوامر الخاصة بذلك فى أسرع وقت ممكن .

ذهب ولسلى إلى سوا كن لدراسة الحالة وحاول الاحتفاظ بقواته فى دنقلة إلى أطول وقت ممكن . وكان الجنرال جراهام

(١) هارتنجتون إلى ولسلى فى ٢٠ من إبريل سنة ١٨٨٥ - المرجع

السابق - وثيقة رقم ٤٠ ص ٢٥ .

يطلب من سواكن بضرورة السماح له بالقضاء على قوات عثمان دقنه قبل انسحاب حملته من شرق السودان . ولقد تلقى الجنرال بول Buller الذى خلف ولسلى فى قيادة قوات دقنة بعد سفره إلى سواكن فى ترحيل الجنود للشمال وانتهزت السلطات البريطانية هذا التلكؤ وادعت أن النية كانت متجهة إلى الاحتفاظ باحتلال دقنة . وكان السير إيثيلين بارنج يتفق فى هذه المسألة مع الجنرال تشارلز ويلسون والميجر كتشرفادعى أن إخلاء دقنة لن يوفر إلى عدداً بسيطاً من الجنود البريطانيين ، وذلك بسبب ضرورة الاحتفاظ بقوة للدفاع عن الحدود بشكل دائم وبسبب ضرورة زيادة عدد جنود الحاميات البريطانية فى مصر . وأشار إلى أن التقارير الآتية من الصعيد مثيرة للقلق ، وطلب إلى حكومة لندن أن تعيد النظر فى هذا الجزء الخاص من سياستها ، وأوصاها بترك القوات البريطانية فى دقنة لمدة ستة أشهر أو حتى إلى نهاية العام . ولقد عزز السير إيثيلين بارنج فكرة ويلسون الخاصة بإعطاء إقليم دقنة لعبد القادر حلى باشا والإسراع فى تنظيم قوات من الجنود السود وسحب القوات المصرية منه فى أقرب وقت ممكن^(١) . وهكذا كانت هذه الفكرة تهدف إلى إخراج الجنود المصريين وإبدالهم بجنود سودانيين تحت إمرة

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٣ من مايو سنة ١٨٨٥

عبد القادر حلمى الذى سيحكم هذا الإقليم باسم الخديو ولكن تحت المراقبة المباشرة للسلطات البريطانية فى القاهرة ، فكرة فى ثوب جديد ، وإن كانت تدور فى رأس السلطات البريطانية فى القاهرة منذ زمن .

وعلى أى حال فإن أمر جلاء قوات جراهام عن سواكن قد أصبح مقررًا وترك معظم الجند البريطانيين هذه الميناء قبل نهاية شهر مايو تاركين فيها الوحدات الهندية . وهكذا تركت الحملة البريطانية الثانية فى شرق السودان هذا الإقليم بعد أن بلغت تكاليفها أكثر من ٧٥٠ ألف جنيه استرليني أنفقت دون الحصول على أية نتيجة . كان البريطانيون قد نجحوا فى قتل بضعة مئات من الثوار فى هذا الإقليم ، ولكنهم لم ينجحوا فى القضاء على قوات عثمان دقنه ، وظل الطريق إلى بربر مقطوعاً ومقفلاً وأوقف العمل فى إنشاء الخط الحديدى . وقد عاد عثمان دقنه إلى تمای وبعد أن ترك حامية صغيرة فى هاشين انسحب إلى كسلا قرب نهاية العام وأصبح يسيطر على كل السودان الشرقى فيما عدا ميناء سواكن .

أخيراً وثقلة :

بينما كان اللورد ولسلى فى سواكن طلبت وزارة الخارجية البريطانية — وهى التى كانت ترغب دائماً فى الاحتفاظ بالجزء

الذى تم إنشاؤه من السكة الحديدية من سواكن لعملية أخرى مقبلة — من السير إيثيلين بارنج أن يسأل حكومة القاهرة عن « إمكان إقامة إدارة في جزء من مديرية دنقلة »^(١) . ولكن بارنج لم يكن يرغب في إدخال مصر في هذه المسألة بطريق مباشر ، فذكر أن أمله في إنشاء إدارة ثابتة الأركان في هذه المنطقة ضعيفاً ما دامت الحكومة البريطانية ترفض ترك القوات اللازمة فيها ريثما يتم إنشاء قوات وطنية تقوم بالدفاع عن هذه الإدارة . وأصر السير إيثيلين بارنج على أن مسألة إقامة إدارة في منطقة دنقلة هي مسألة عسكرية ، أى أنه كان يسمي إلى ترك هذه المنطقة تحت سلطة القوات العسكرية البريطانية حتى يبعد احتمال العود بها إلى مصر أو حتى الاستماتة بإحدى الشخصيات المصرية في هذا المشروع ما لم تكن الشخصية ستاراً تعمل تحت إمرة السلطات العسكرية البريطانية المباشرة وبطريقة مستقلة عن الحكومة الخديوية في مصر نفسها . ولقد أظهر ولسلي أنه يمكن الاحتفاظ بمديرية دنقلة عن طريق مد السكة الحديدية حتى حنك وإقامة قوة عسكرية بريطانية فيها مؤيدة بقوات مصرية في وادى حلفا ، وتعتمد على أربع بواخر مسلحة في النيل ووحدات من الجنود السود .

(١) جرانفيل إلى بارنج في ٩ من مايو سنة ١٨٨٥

ثم تشاور السير إيفلين بارنج مع نوبار وعبد القادر حلمي والكولونيل واطسون ثم كتب إلى وزارة الخارجية البريطانية : « إننا متفقون في الرأي على أن محاولة إقامة حكومة في دنقلة ستكون عديمة الفائدة في حالة ما إذا جلت القوات البريطانية في الحال » . وأشار إلى أن السلطات المصرية لم تكن قد وافقت على قرار إنجلترا الخاص بسحب قواتها من دنقلة . ذلك أن نوبار باشا كان قد طلب من السير إيفلين بارنج أن يرسل نداء أخيراً باسم الحكومة المصرية إلى الحكومة الإنجليزية ، وذلك لكي تؤجل جلاء القوات البريطانية عن دنقلة لمدة ستة أشهر ، وأن تترك لها بهذه الطريقة الوقت اللازم لإقامة حكومة محلية . وكان نوبار باشا يخشى أن يؤثر جلاء القوات البريطانية عن دنقلة في الحالة في مصر نفسها خصوصاً في مديريات الصعيد . وكان يعرف أنه سيضطرب في حالة اضطراب الأمن والنظام إلى أن يستنجد بالحكومة البريطانية .

ولكن وزارة حزب الأحرار كانت تعيش آخر أيامها في الحكم فأصدرت أمرها بإخلاء دنقلة . ثم جاءت وزارة المحافظين وأعلنت أن أحداً ان يتحدث عن الجلاء عن مصر قبل أن تقوم إنجلترا بالمهمة الموكول بها إليها هناك . وأراد اللورد ولسلي الاستفادة من وصول المحافظين إلى الحكم للاحتفاظ باحتلال مديرية دنقلة بل وبرسم سياسة الهجوم على الخرطوم من جديد .

فذكر في ٢٧ يونيو أنه ليست هناك قوة حدود تستطيع وقف المهدية خارج حدود مصر ، وأن على إنجلترا أن تقضى على المهدى إذا كانت لا تريد أن يقضى هو على قواتها في مصر . وكان يرى أن الزحف في وقت الخريف على الخرطوم وإذاقة قوات المهديين طعم الهزيمة في بلادهم سيعمل على تقصير عمر إمبراطوريتهم . وكانت هذه العملية بسيطة ونتيجتها مضمونة في رأى ولسلى (١) .

ولكن الوزارة البريطانية الجديدة لم تشارك ولسلى في قبول هذه الفكرة وإرسال حملة ضد الخوطوم ، ولكنها أظهرت رغبتها في الاحتفاظ بمديرية دنقلة واستمرار احتلالها ، فطلبت من ولسلى إبقاء جنوده هناك وإرسال تقرير عن القوات اللازمة لمثل هذا الاحتلال . ولكن بولر كتب من الحدود يظهر خوفه من عدم تمكنه من العثور على القمح والمواد الغذائية للجنود في دنقلة ، وطلب السماح له بالانسحاب إلى عكاشة والعودة إلى احتلال دنقلة بعد وصول التموينات اللازمة . كان إعادة احتلال دنقلة أمراً سهلاً ولكنه كان يتطلب حملة جديدة على أى حال . ولذلك فإن ولسلى قد اقترح إرسال كتائب جديدة لاحتلال دنقلة تأخذ مكان الكتائب الموجودة فيها والتي ستحضر إلى مصر للراحة . ولكن الجنرال بولر أشار إلى عدم إمكان الاحتفاظ بدنقلة بالجنود الوطنيين الموجودين هناك ، مما اضطر وزارة المحافظين إلى تقرير

(١) ولسلى إلى وزير الحربية في ٢٧ من يونيو سنة ١٨٨٥

وتأكيد أمر الانسحاب الذي أعطته الوزارة السابقة لها . وأصبح من الضروري أن يستمر هذا الانسحاب إلى النقطة التي يحكم اللورد ولسلي بأنها الأصلح للدفاع عن مصر . ولكن حكومة لندن رفضت التخلي عن خط السكة الحديدية وأظهرت رغبتها في مده .

وهكذا نرى أن آخر القوات البريطانية في دنقلة تخليها في يوم ٥ من يوليو سنة ١٨٨٥ ، وتعود بكل ما استطاعت أن تعود به من سفن وتموين . وتمت هذه الخطة الخاصة بالتقهقر طبقاً لترتيبات الحكومة الإنجليزية حتى المواقع الدفاعية القريبة من السكة الحديدية عند وادي حلفا . وكان على اللورد ولسلي نفسه أن يترك مصر إلى إنجلترا .

ولقد انتشرت الأخبار في منتصف شهر يوليو عن موت الإمام المهدي ثم تأكدت وخلفه عبد الله التعايشي ، وكان مشهوراً بنشاطه ، ورأى الإنجليز أنه سيتمكن من المحافظة على الدولة المهدية . كانت فرصة موت الإمام المهدي تشجع إنجلترا على التفكير في معاودة الهجوم . ولكن جلاء قواتها عن السودان من ناحية والخوف من مهاجمة الثورة من ناحية أخرى أجبرا إنجلترا على التريث .

فقر كسرو :

بقيت تسوية مسألة الحاميات المصرية الموجودة بين مصوع والخرطوم بعد جلاء القوات البريطانية عن سواكن وعن دنقلة . كانت الحكومة البريطانية قد وقعت في بداية شهر يونيو سنة ١٨٨٤ على معاهدة مع ملك الحبشة تسمح له فيها بحرية المرور من مصوع وتعطيه إقليم بوغوص ، وقد وعد ملك الحبشة في نظير ذلك بنجدة الحاميات المصرية الموجودة في إقليم كسلا وإنقاذها ، وكانت الأوامر التي أصدرتها سلطات القاهرة لقائد الحدود الحبشية مطابقة للمعاهدة . فكان على المصريين قبل ترك معسكراتهم أن يسلموا الأبنية الحكومية للأحباش أو ينسفوها في حالة عدم وجود قوات حبشية منعاً من وقوعها في أيدي الثوار . وكانت سلطات القاهرة تخشى من أن يقوم عدد من جنودها وخصوصاً من كان منهم من أبناء الإقليم أو من المتزوجين بنساء من الإقليم برفض الانسحاب أو إعطاء أسلحتهم للأحباش ، فاختارت ماسون بك (وكيل محافظة مصوع) ، وأعطته كل السلطات اللازمة لإغراء الجنود على الانسحاب ، وتنفيذ الأمر الخاص بتسليم أسلحتهم للأحباش حتى ولو اقتضى الأمر الاتفاق مع رؤساء الأحباش بهذا الخصوص^(١) .

(١) ايجرتون إلى جرانفيل في ١٦ من يوليو سنة ١٨٨٤

ولقد أظهر يوحنا الرابع ملك الحبشة رغبته في خلال شهر نوفمبر في إرسال حملة إلى كسلا وفي إنقاذ القلابات ، وطلب حضور أحد الضباط المصريين للتفاوض معه ، وجاءت الأخبار تدل على أن حامية كسلا قد أصبحت في موقف يأس ، ورغمما من ذلك فإن ملك الحبشة لم يفعل أى شيء أكثر من إعلان نيته لإنقاذ هذه الحاميات ، ولكنه بقي ساكناً منتظراً سير الحوادث وتطورها في السودان .

سقطت الخرطوم كما نعرف في يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ في أيدي الثوار ، وفي أول فبراير حضرت السفن الإيطالية محملة بالجنود أمام مصوع . ولقد اعتقد الكولونيل شيرمسيد حاكم سواحل البحر الأحمر ان الاحتلال الإيطالي لمصوع سيعطى فرصاً جديدة لكل من العرب والأحباش في شرق السودان ، ولكن السير إيفيلين بارنج أبلغه بأن جزءاً من قوات ولسلي قد تصل إلى سواكن ولكن ليست هناك أى حملة مصرية أو إنجليزية ذاهبة إلى كسلا التي كان على حاميتها أن تقرر الخروج والسير صوب البحر الأحمر أو مفاوضة المهديين .

ثم بدأ تموين كسلا في النقصان وحاول بعض الإنجليز الاستفادة من وجود الإيطاليين في مصوع لإنقاذ حامية كسلا ولكنها لم تكن سياسة رشيدة أو في صالح المحلّثا . وعلى أى حال ، فقد تمكنت حامية أماديي من الانسحاب وسافر بعض

جنودها إلى السويس وصار رقت الباقيين محلياً، ثم تم إخلاء القلابات في ظروف حسنة إذ أن الصاغ سعد افندى قد تمكن بالخروج بجنوده وأحضر معه ألف شخص من الأهالي علاوة على النساء والأطفال وأتجه بهم صوب البحر . ولكن النفوس كانت قلقة بالنسبة لما يحدث في كسلا .

ولقد اقترح شيرمسيد إعطاء مساعدات للحبشة تشجيعاً لها على إنقاذ حامية كسلا وأوصى بإعطائها ٢٠٠٠٠٠ جنيه وكمية من الأسلحة لحضها على القيام بهذه العملية^(١) . ثم وصل ماركو بولو بك ، وكيل محافظة مصوع في يوم ١١ أغسطس إلى أسمره لكي يطلب من الرأس علولا نجدة حامية كسلا طبقاً للمعاهدة الموقعة في ٤ يوليو سنة ١٨٨٤ مع مصر وإنجلترا ، وذكر له أن الحكومة الخديوية مستعدة لإعطائه أى مساعدة يطلبها في هذا السبيل . ثم أعطاه مبلغاً من المال وطلب من عزت بك محافظ مصوع إرسال ألف بندقية رمنجتون و ٤٠٠٠٠ ريال للرأس الحبشى^(٢) ولكن ما أن وصل هذا الموظف إلى

(١) ايجرتون إلى سالبرى في ٢٩ من يوليو سنة ١٨٨٥

F.O. 141/221. Tél, No. 376.

(٢) خطاب ماركو بولو بك إلى الكولونيل شيرمسيد - أسمره في

١٢ من أغسطس ١٨٨٥ ملحق بتقرير ايجرتون إلى سالبرى في أول

سبتمبر سنة ١٨٨٥

F.O. 141/215. No 621.

سوا كن حتى أعلن سقوط كسلا في أيدي الثوار .
كان الأهالي قد أتوا في أثناء فترة الحصار على كل ما لديهم
من مواد التموين ومن الحيوانات حتى الكلاب ، وأكلوا العشب
في الأيام الأخيرة . ثم وصل بعض المشايخ من الخرطوم وأخذوا
يتفاوضون مع المدير . ثم قطع المدير هذه المفاوضات نتيجة وصول
أخبار قرب وصول الراس علولا . ولكن سرعان ما انتشرت أخبار
ابتماد الأحباش عن كسلا فاضطر المدير إلى تسليم المدينة للثوار .
دخل عثمان دقنه مدينة كسلا وحيته المدفعية بوصفه الحاكم
العام وقائد قوات الثوار في شرق السودان . ولكنه ترك المدينة
بعد أيام على رأس رجاله متجها صوب كوفيت حيث وقعت
موقعة حاسمة بينهم وبين الأحباش . وأخبار هذه الموقعة
وتفصيلاتها غير ثابتة ومتضاربة . والحقيقة هي أن الخسارة كانت
فادحة على الطرفين ولكن المعركة قد انتهت على أي حال برجوع
الراس علولا إلى اسمره وهكذا أصبح شرق السودان كله تحت
سيطرة عثمان دقنه (١) .

وهكذا انتهت صفحة خاصة من تاريخ السودان الذي أصبح
مهدياً بينما ظلت مصر - رغم كونها جزءاً لا يتجزأ من

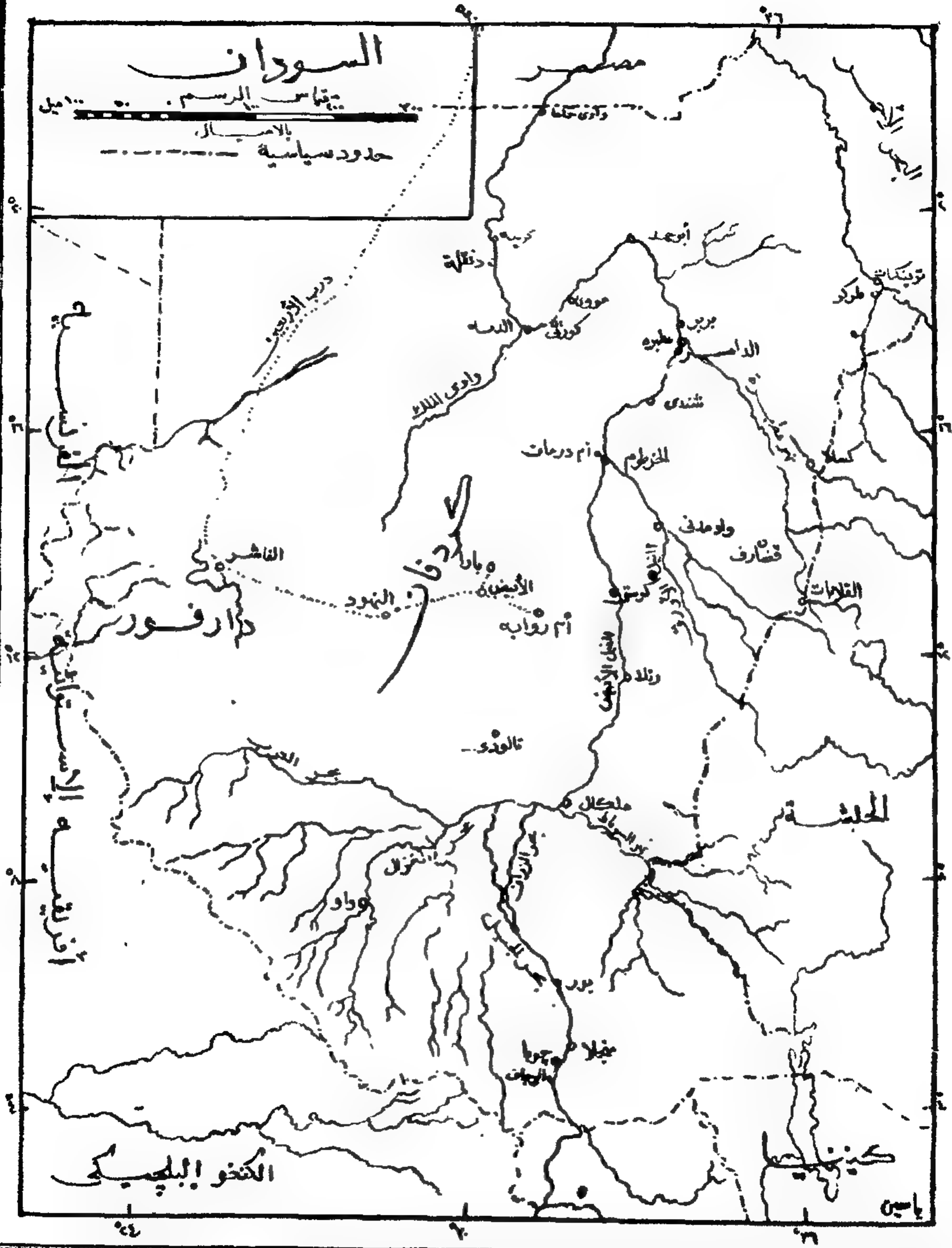
(١) مذكرة شرمسيد ملحقة بتقرير ايجرقون إلى سالبري في ١٠

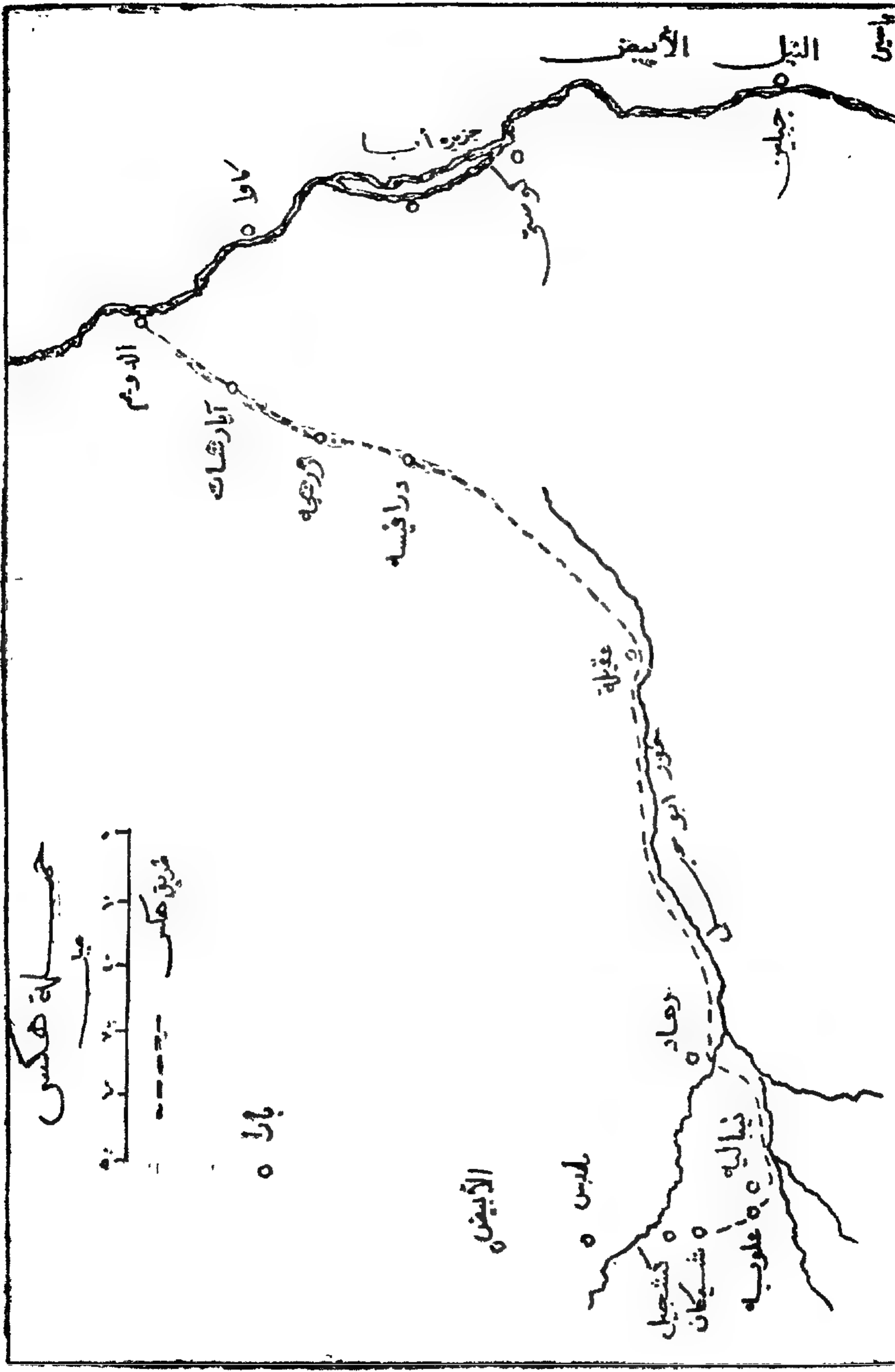
من نوفمبر سنة ١٨٨٥

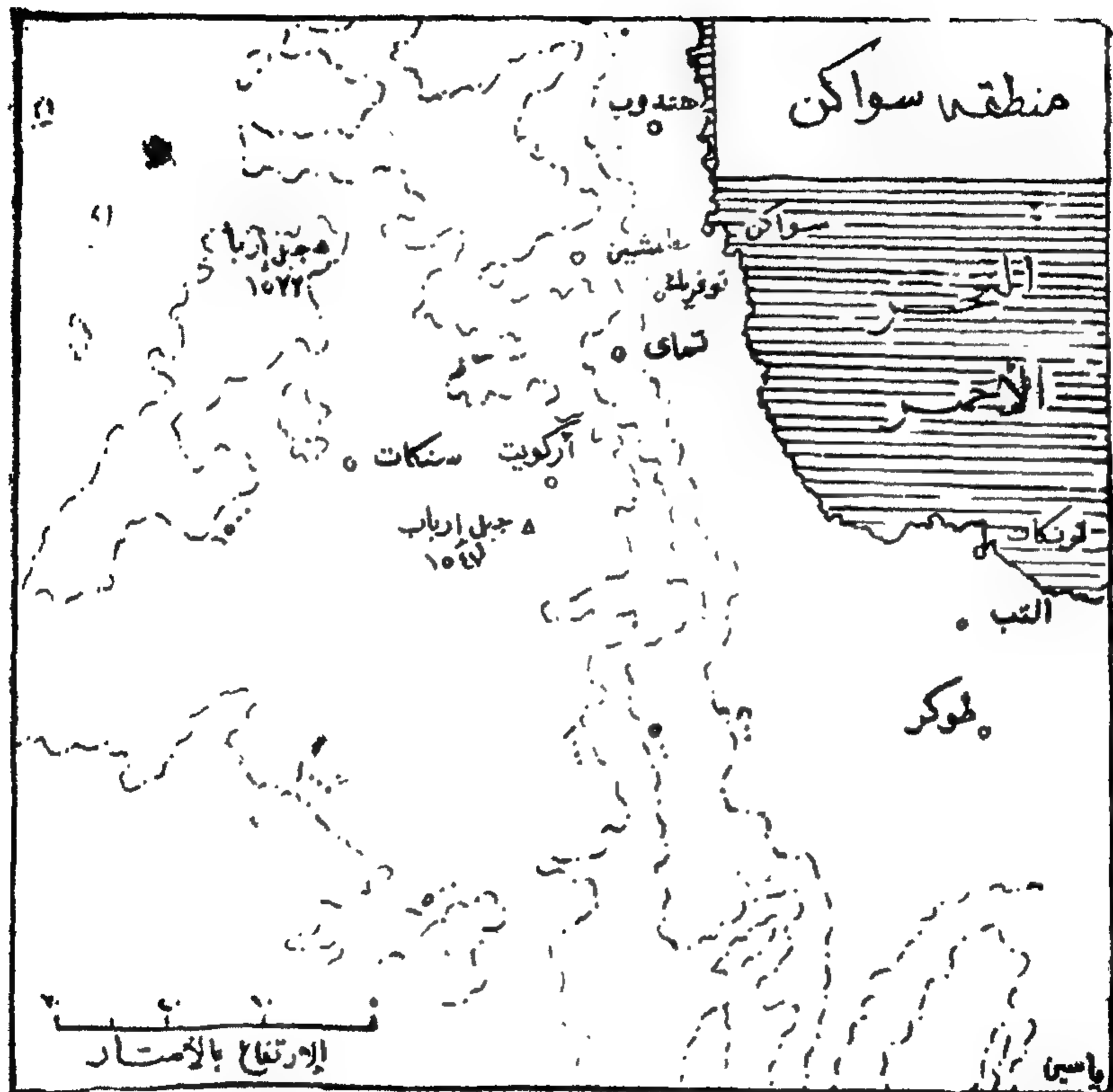
الإمبراطورية العثمانية - تن تحت الاحتلال البريطاني
وستكون المهدية هي الحجة الأولى التي ستندرع بها إنجلترا
أمام الدول العظمى لتبرير مد إقامة حامياتها على ضفاف النيل .
ولكن وجود الإنجليز في مصر كان لا يستند إلى أى سند قانوني
ويتعارض مع مبدأ سلامة أراضي الدولة العثمانية ومع المعاهدات
الدولية التي كفلته . كما أن وصول المحافظين إلى الحكم مع اللورد
سالسبرى في يونيو سنة ١٨٨٥ لم يغير شيئاً من عناصر السياسة
البريطانية في السودان فواصلوا ادعاءاتهم كسابقهم من رجال
حزب الأحرار بأنهم يدافعون عن إمبراطورية السلطان المهددة .
ولكنهم سيسعون إلى الحصول على اعتراف رسمي من الدول
بإقامتهم في مصر وبدخول السودان في منطقة نفوذهم ، وهي صفحة
أخرى من تاريخ السودان وتاريخ السياسة البريطانية .

السودان

مقياس الرسم
بالأميال
حدود سياسية







ثبت الوثائق والمراجع

أولاً - الوثائق

أ - المحفوظات الإنكليزية :

١ - محفوظات وزارة الخارجية البريطانية (F.O.)

٢ - محفوظات وزارة الحربية البريطانية (W.O.)

٣ - محفوظات الأيرالية البريطانية

وكلاهما موجودة في دار المحفوظات العامة في لندن .

ب - المحفوظات التاريخية المصرية - المحفوظة بعابدين .

ج - المطبوعات الرسمية - الأوراق الرسمية S.P. : State Papers

مجموعه الكتب الزرقاء الإنكليزية .

ثانياً - بعض المراجع لزيادة الاطلاع :

ALFORD, Henry S.L. and SWORD, W.D.; The Egyptian Soudan, its Loss and recovery. London, 1898.

ALLEN, B.M.; Gordon and the Sudan. London, 1931.

BIOVES, Achille; Français et Anglais en Egypte 1881—1882. Paris, 1910.

BLUNT, W.S.; Secret history of the British occupation of Egypt. London, 1907.

BORELLI, Octave Bey ; La chute de Khartoum, 26 janvier 1885 ; procès du Colonel Hassan Benhassaoui, juin—juillet 1884. Paris, 1893.

Choses politiques d'Egypte 1883—1895. Paris (S.D).

CHURCHILL, Winston S. ; The River War. London, 1949.

COLVIN, Sir Auckland ; The making of modern Egypt. London, 1906.

CRABITES, P. ; Gordon, the Sudan and the slavery. London, 1931.

CROMER ; Modern Egypt. London, 1908. (2 Vols).

DELEBECQUE, Jacques ; Gordon et le drame de Khartoum. Paris, 1935.

DUJARRIC, Gaston ; L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901.

FITZMAURICE, Lord Edmond ; The life of Granville, 1815—1892. London, 1905. (2 Vols).

GLEICHEN, (Lieut—Col. Count) ; Ed. ; The Anglo-Egyptian Sudan. London, H.M.S.O., 1905. (2 Vols).

GORDON ; journal, siège de Khartoum. Paris 1886.

HOLYNSKI, Alexandre ; Nubar Pacha devant L'histoire. Paris, 1885.

JACKSON, H. C. ; Osman Digna. London, 1926.

MACMICHAEL, Sir Harold; The Anglo—Egyptian Soudan. London, 1934.

The Soudan London, 1954.

MILNER, Viscount; England in Egypt. London, 1904.

MORLEY, Sir john; The life of William Ewart Gladstone. London, 1903. (3. Vols).

SABRY, M.; Le Soudan Egyptian 1821—1898. Le Caire, 1947.

THEOBALD, A.B.; The Mahdiya, a history of the Anglo — Egyptian Soudan, 1881 — 1899. London, 1951.

WILSON, Sir Charles; From Korti to Khartoum. Edinburgh, 1886.

WINGATE, Francis R. (Major); Mahdiisme and the Egyptian Soudan. London, 1891.

WOOD, Evelyn; From midshipman to field marshal. London, 1906 (2 Vols).

ZETLAND, The Marquess of; Lord Cromer. London, 1931.

المكتبة التاريخية

صدر منها :

- ١ — المجلد في تاريخ الأندلس :
للمرحوم الأستاذ عبد الحميد العبادي
- ٢ — الإسلام في إسبانيا :
للدكتور لطفى عبد البديع
- ٣ — التاريخ والمؤرخون في مصر في القرن التاسع عشر :
للأستاذ الدكتور جمال الدين الشيال
- ٤ — طائفة الإسماعيلية . تاريخها ونظمها وعقائدها :
للأستاذ الدكتور محمد كامل حسين
- ٥ — الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان :
للدكتور جلال يحيى

يصدر قريبا :

- ١ — تاريخ السلاجقة :
للدكتور عبد النعيم حسنين .
- ٢ — موجز تاريخ الاشتراكية : تأليف نورمان ما كنزى
ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى وزميليه .

- ٣ — أوغندا بين الاستعمار البريطاني والكفاح الوطني :
للأستاذ محمد عبد المنعم محمود
- ٤ — المغول في التاريخ :
للدكتور فؤاد عبد المعطي الصياد
- ٥ — الجامعات الأوربية في المصور الوسطى :
تأليف الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور
- ٦ — تطور المسألة المصرية :
للدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى
- ٧ — تاريخ إمبراطورية الروم : تأليف شارل ديبل :
ترجمة الأستاذ الدكتور محمد عبد الهادي شعيرة
- ٨ — داود باشا آخر المماليك :
للأستاذ عبد العزيز سليمان نوار
- ٩ — عمان ماضيها وحاضرها :
للأستاذ جمال زكريا قاسم
- ١٠ — مصر كما صورها هيروdot :
تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد بدوي والدكتور
صقر خفاجة .
- ١١ — غرب أفريقية بين العروبة والاستعمار :
للأستاذ الشاطر بصلي عبد الجليل .

- ١٢ — الجبرتي وعصره :
للأستاذ عبد القادر طلبات
- ١٣ — مدخل للحضارة الإسلامية :
للدكتور محمد الملائي
- ١٤ — ثورة إفريقية :
للدكتور محمد أنيس
- ١٥ — القاهرة والحياة الاجتماعية فيها في عصر الأتراك العثمانيين :
للأستاذ حسن عبد الوهاب
- ١٦ — قناة السويس :
للدكتور عبد العزيز الشناوي
- ١٧ — الإقطاع في أوروبا : تأليف جيزنهوف
ترجمة الدكتور حسن حبشي
- ١٨ — فتح العرب فارس :
للأستاذ أحمد إبراهيم الشريف
- ١٩ — سيف الدولة الحمداني :
للأستاذ مصطفى الشكعة
- ٢٠ — نظم الحكم عند اليونان والرومان :
للدكتور لطفى عبد الوهاب
- ٢١ — صور من الحياة في مصر في عصر الرومان :
للدكتور عبد اللطيف أحمد علي

- ٢٢ - قصة التصوير في الإسلام :
للدكتور جمال محرز
- ٢٣ - التاريخ . فلسفته وأهدافه :
للاستاذ الدكتور أبو الفتوح رضوان
- ٢٤ - مازيني :
للاستاذ محمود الخفيف
- ٢٥ - مصر وأفريقية في العصور القديمة :
للدكتور أحمد نحرى
- ٢٦ - مصر وأفريقية في العصور الوسطى :
للدكتور حامد مصطفى عمار
- ٢٧ - مصر وأفريقية في العصر الحديث :
للدكتور على إبراهيم عبده
- ٢٨ - أوليفر كرمويل والثورة الإنجليزية :
للاستاذ أحمد خاكي
- ٢٩ - كفاح مسلمى القوقاز ضد الاستعمار الروسى :
للاستاذ : ابراهيم عبد التواب وزميله
- ٣٠ - الصومال :
للدكتور جلال يحيى
- ٣١ - باكستان دولة جديدة وشعب قديم :
للدكتور حسن حبشى

الكتاب التالي :

تاريخ السلاجقة

للمكتوب عبد النعيم حسين

مكتبة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع مدني - اشاط - القاهرة

03
Bibliotheca Alexandrina



0579665

طبع الغلاف

بمطبعة لجنة البيان العربي

ت ٢٧٠٧٩

٢٥